



مجلة غير دورية تصدرها
مؤسسة المرأة الجديدة

يونية
2009

العدد الثاني عشر

النساء والعلوم



افتتاحية

يتناول هذا العدد من «طيبة» موضوعًا شديد الخصوصية هو «النساء والعلوم». وتتبع خصوصية هذا الموضوع من كثرة الجدل والمناقشات التي عادة ما تذهب إلى أقصى مدى في إنكار القدرة على دراسة العلوم الطبيعية والرياضيات والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا على النساء، وهو ما تكذبه نجاحات النساء المتوالية في هذه المجالات، فيحاول هذا العدد تقديم صورة متوازنة لعلاقة النساء بالعلوم الطبيعية والرياضيات والتكنولوجيا من خلال مجموعة من الدراسات التي تتناول هذا الموضوع من أوجه متعددة.

يمثل مقال «ديبولينا روي» حول «إثارة تساؤلات مختلفة» خير بداية لمناقشة علاقة النساء والنسوية بالعلوم، وخاصة الطبيعية منها، على مستوي البحث والتنظير، حيث يلتفت هذا المقال النظر إلى قدرة النسويات على إضفاء نظرة إنسانية على مجال البحث العلمي التجريبي الذي كثيرًا ما تميز بالجفاف وبعدم مراعاة الأبعاد الإنسانية والمحافظة على حقوق الحيوان والبيئة المحيطة بحجة «التضحية» بها من أجل خير الإنسان.

كما يقدم العدد ورقة لداليا عبد الحميد ونيفين عبيد حول «النسوية والتدوين في الفضاء الافتراضي/ الإنترنت»، وهي دراسة لدور تكنولوجيا الإنترنت في مناقشة مشكلات النساء في العالم بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة، فتقوم الورقة بدراسات حالة تطبيقية لبعض المدونات النسوية المصرية، مع التركيز على دور هذه المدونات في التعرض لبعض الموضوعات التي كانت تعد من المسكوت عنها، ومنها جنسانية النساء والمفاهيم المجتمعية المقيدة لحريتهن.

أما سينثيا كوكبورن فتقدم في مقالها «التكنولوجيا والإنتاج والقوة» عرضًا تاريخيًا شديد الوضوح والثراء لتحجيم قدرات النساء في شغل الأعمال التي تحتاج إلى مهارات فنية وتقنية عالية، وذلك على مدى تاريخي يمتد منذ العصر الحجري وحتى وقتنا الحالي، مرورًا بالقرون الوسطى وعصر تطور الصناعات الحديثة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وخلال الحريين العالميتين وفترات الركود الاقتصادي بعدها، وتفسر كوكبورن من خلال هذا العرض ذكورية النقابات العمالية على مر التاريخ ومحاولات استبعاد النساء فيها، كما تفسر النداءات الدائمة بعودة النساء للمنزل في ظل الأزمات الاقتصادية وكيفية استغلال النساء بواسطة أصحاب الأعمال أثناء هذه الأزمات، وإن عجزت تمامًا عن تفسير استمرار التقسيمات النمطية للأعمال التقنية والفنية بعد إثبات النساء قدرتهن على القيام بها بجدارة على مر العصور.

ومن خلال عرض تاريخي آخر لإسهامات النساء في مجال العلوم يقدم كتاب «النساء في العلوم: التاريخ الاجتماعي والثقافي»، والذي تعرض له نولة درويش، مقارنة للأسباب التي حجت إسهامات النساء وهمشتها مع إبراز هذه الإسهامات، خاصة في المجالات الطبية. وبالرغم من الإسهام الفعال لهذا الكتاب في رصد إسهامات النساء ومحاولات تهميشها فإنه يقع في الفخ نفسه عندما يهمل إسهامات النساء العلمية في بلدان العالم النامي، وهو ما تلفت نولة درويش النظر إليه في عرضها، مؤكدة الدور الذي يجب أن يلعبه باحثو/ ات العالم النامي في إبراز إسهاماتهم/ ن.

أما كتاب «الجنדר والتكنولوجيا» التي تعرض له في هذا العدد فاطمة رامي فهو مجموعة من المقالات التي ترصد جوانب مختلفة من علاقة النساء بالتكنولوجيا ومنها عمل النساء بالتكنولوجيا أو إنتاجها أو استهلاكها والقيود المفروضة عليهن في التطورات المختلفة لهذه العلاقة.

وفي مقالها عن «الفتيات في تعليم العلوم: عن أشجار الأرز والفاكهة» تقدم «ليز وايتلج» عرضًا شيقًا للأسباب التي تدفع بالفتيات إلى عدم التفوق في العلوم الطبيعية في المدارس الابتدائية والثانوية في بريطانيا وفي بعض البلدان غير الصناعية أيضا، فتطرق إلى نقص الإمكانات العملية، وهي مشكلة لا تخص الفتيات وحدهن، ولكن الأطفال عمومًا. أما المشكلة الأخرى التي تفرض على الفتيات دون غيرهن فهي التصرفات الواعية وغير الواعية للمعلمين والأولاد في حصص العلوم بالمدارس، وتسوق «وايتلج» بعض الأمثلة الشيقة لذلك من قول أو فعل يكون من شأنه إحباط الفتيات وإشعارهن أن العلوم هي للذكور فقط. كما تطرح «وايتلج» بعض التغيرات العملية في أهداف التحصيل في المناهج حتى يتم التغلب على هذه المشاكل وتوفير سياقات أفضل لتشجيع الفتيات على دراسة العلوم والتفوق فيها.

أما كتاب «النساء في مجال العلوم» لـ «يو إكسي» و«كيمبرلي شومان» فهو يقدم دراسة مفصلة تحتوي على إحصائيات حول اختيار النساء لدراسة العلوم والرياضيات في مراحل تعليمية مختلفة، مقارنة بالعمل في هذين المجالين بعد التخرج، وعلاقة هذا بالظروف الحياتية للنساء. وتخلص الدراسة إلى وجود علاقة أكيدة بين الزواج وإنجاب الأطفال بالنسبة للنساء وبين عملهن في مجال العلوم والرياضيات.

وفي كتاب «جنوسة الدماغ» والذي تقدم وسام كمال عرضًا له فهو دراسة علمية مهمة للدور الذي تلعبه الفروق البيولوجية في تحديد الأدوار الاجتماعية لكلا الجنسين وفي التوقعات المختلفة لما يمكن أن يقوم به الرجال والنساء. وتخلص الباحثة إلى أهمية دور التنشئة الاجتماعية والثقافية في تحديد الأدوار والتوقعات لكلا الجنسين، بل وما يفرضه أعضاء كل جنس على أنفسهم نتيجة لهذه التوقعات. وهي لا تسرع مع ذلك إلى نفى كل تأثير للفروق البيولوجية على السلوك والاختيارات، وإنما تعترف بدور ضئيل لها يجب أن لا نبالغ في تضخيمه والبناء عليه.

ويستبدل هذا العدد قسم الوثائق بشهادات لعالمات من مجالات مختلفة أدلين بها لمنى على الدين، يرصدن فيها الصعوبات التي تواجه البحث العلمي والعلماء في مصر بصفة عامة والصعوبات التي تواجه العالمات بصفة خاصة وكيف تغلبن - أو لم يستطعن التغلب- عليها حتى الآن وما السبيل إلى ذلك حسب رأيهن.

وأخيرًا، نرجو أن يمثل هذا العدد إضافة في مجال كثيرًا ما تم تجاهله، وأن يمثل انطلاقة لدراسة للأبعاد المختلفة لعلاقة النساء بالعلوم، آمليْن أن يلفت هذا النظر إلى بعض مشكلات النساء في دراسة العلوم والرياضيات والعمل في هذين المجالين، مما سوف يكون من شأنه محاولة حل هذه المشكلات.

النسوية والتدوين في الفضاء الافتراضي/ الإنترنت

داليا عبد الحميد- نيفين عبید

«إن كل ما تحتاج إليه النساء لفعل الكتابة غرفة تخص المرء ودخل منتظم»

فرجينيا وولف

ماذا يعنى مصطلح «الفضاء النسوي» Cyberfeminism

«الفضاء النسوي» Cyberfeminism، هو مصطلح حديث يعني بكل ما يخص نظرية النسوية على الإنترنت ويتعلق بتكنولوجيا المعلومات. وهو مصطلح يمزج بين شبكة المعلومات الإنترنت والنسوية بكل ما تعنيه بالدفاع عن كل الحقوق المتنوعة للنساء، بدأ المصطلح في الانتشار والتداول منذ العام 1991 بمبادرة عدد من الفتيات الشابات اللاتي من بتصميم صفحات خاصة على شبكة المعلومات تستهدف تحديدًا المسألة النسوية، ومن ثم جرى تقويم هذه المبادرات في مؤتمر انعقد في استراليا في العام نفسه كان معنيا بالبحث في تحديث تكنولوجيا المعلومات، وقد خصص جزءًا كبيرًا من أعماله في تقويم وتأصيل هذه لظاهرة الجديدة، والتوصل إلى ميثاق يحدد المبادئ الواجب مراعاتها في التعامل مع العلاقة لنسوية بالإنترنت أو ما بات يعرف من وقتها بـ «الفضاء النسوي».

وبرغم تأخر ظهور وانتشار هذه الظاهرة في العالم العربي، فإنه يمكن الآن رصد العديد من المواقع والصفحات الخاصة والمدونات التي صممتها وتشارك تفاعليا بها عدد غير قليل من النساء العربيات والمصريات خاصة.

وتكشف تلك النوافذ الإلكترونية عن تنوع واسع المدى والأفق للخطابات النسوية التي تدل على التطلع الأصيل للنساء في انتزاع حق التعبير الحر وممارسته بأفق مفتوح، بعيدًا من سطوة التحفظات التقليدية وأسر التمييز الذكوري التسلطي ورهبة الحذر والحيطة التنميطية، وهي، في مجملها، ظاهرة ايجابية وجديرة بالدراسة والبحث ليس فقط في إطار انعكاساتها المباشرة على قضايا الدفاع عن حقوق المرأة، وبخاصة حقوقها المهذرة والمحتجزة للتعبير الحر، وإنما أيضًا في إطار انعكاسات وتداعيات ظاهرة «الفضاء النسوي» هذه على التغيير المجتمعي البطيء الذي يعتمل في أعماق بلداننا.

الفضاء النسوي وديناميكيات النص

قدمت تكنولوجيا المعلومات آفاقًا واسعة من التفاعل مع النصوص الإلكترونية، فكما حققت الكتابة نقلة للنص الشفاهي من الارتجال والاختزال إلى التنسيق والتوثيق⁽¹⁾ فقد أخذت تكنولوجيا المعلومات خطوات أبعد نحو كسر قدسية النص من كونه غير معرض للمساس إلى إتاحة فرصة أبداع نص جديد ولا نهائي من الأصل⁽²⁾، عن طريق إضافة تعليق جديد (comment)، بالتالي سمحت بتراكم الأفكار وتواليها، كما أتاحت الفرصة لصور مستحدثة وغير مسبقة للتعامل مع النص بإضافة الصورة والصوت والعلامات التعبيرية⁽³⁾. ولا يقتصر تطوير النص على المضمون فقط، بل أتاحت التكنولوجيا فرصة لتطوير الشكل أيضًا عن طريق اختيار الخطوط وألوانها والتنوع في اللغة أيضا، إضافة لإمكانية دمج وصلات إلكترونية بكل ما تعنيه وتحتويه من أفكار ودلالات دون عناء النقل والتوثيق المعتاد.

وبالتالي خلقت تكنولوجيا المعلومات، بإمكاناتها التقنية، تفاعلاً كان مفقوداً بين المتلقى مع النص المكتوب، واستحدثت نوعية تواصل لا يسمح بها النص الشفاهي أو المكتوب، وقد نال الخطاب النسوي من منافع تكنولوجيا المعلومات قسطاً وافراً، فلم يعد التفكير النسوي بعيداً عن التناول والنقاش من مؤيديه أو معارضيه، كما لم يعد حكراً على أهل الاختصاص، فقد تناولته عديد من الصفحات الشخصية (المدونات) وغيرها من المواقع بأطرافها المختلفة دون حيلة، واقتحمت أسوار ومعاقل المحميات المغيبة أو المسكوت عنها، فعلى سبيل المثال لدينا من المدونات والمواقع ما قدم نصوصاً تفاعلية عديدة بدايةً من حق النساء في الصحة الجنسية وصولاً لدعم حقوق المثليات، وما بينهما.

الفضاء النسوي والمجهولية

اختلفت الآراء حول المكاسب التي حققتها التكنولوجيا ما بين من يرى فيها عالماً طوباً وبؤياً سعيّاً بمساحات التعبير المفتوحة، ورأى آخر يعتبرها مجالاً محفوقاً بالمخاطر يهدد الهوية وصلاية العرف وينذر بانهياب قيمها لما هو سائد خاصة في المجتمعات الشرقية. وبين جرى الرحى تقف المدافعات عن النسوية في مجتمع يترقبهن بالمرصاد ويحاسبهن عن كل ما يصدر من أفعال تخرج عن ثقافة القطيع والمعتقدات الجمعية. وفي هذا الخضم جاءت المدونات كحل سحري لهذه المعضلة، إذ أنها تتيح التسجيل بأسماء مستعارة أو وهمية وهو ما نطلق عليها المجهولية (anonymity). واختارت العديد منهن أسماء تعبيرية مثل: بنت القمر، أعلامي المبعثرة، شئون صغيرة، زبيدة، زنوبيا، بنت مصرية، بنت عادية، بنوثة، ودون جملاً تعريفية عن ذواتهن مثل:

"إن الكلام امتياز الرجال فلا تنطقي، وإن التغزل فن الرجال فلا تعشقي، وإن الكتابة بحر عميق المياه فلا تغرق، وها أنا ذا قد عشقت كثيراً، وها أنا ذا قد سبحت كثيراً، وقاومت كل البحار.. ولم أغرق"

"أنا من أنا"

"أنا = أنا"

و لربما من خلال ابتداء مثل هذه الجمل التعريفية أمكن لهؤلاء الفتيات أن يؤكدن ذواتهن بعيداً عن الوصمة التي يوشمن بها عادة نظراً لكونهن إناثاً.

الفضاء الإلكتروني يكسر إطار الذكورة

تاريخياً.. جاء ظهور الإنترنت لتداول حماية المعلومات العسكرية بأن الحروب الباردة. ولأنه من السائد أن العلوم العسكرية تعد مجالاً للذكور، فقد اقتضت علوم التكنولوجيا والفضاء النتى على الذكور عقود طويلة ظلت خلالها النت فضاءً خاصاً بالرجال وقيم الذكورة دون غيرها. إلى أن أتيحت شبكة المعلومات للجميع وبدأت تفتح آفاقاً جديدةً من حرية التعبير الآمنة للمرأة، بعد أن كان النت مساحة افتراضية لسيطرة الذكور على التكنولوجيا وسبل الاتصال الواسعة.

تصنيف المدونات

سمات عامة للمدونات

1. التدوين يتحرر من قواعد الكتابة المألوفة

أناحت المدونات فرصة حرة للكتابة دون الالتزام بقواعد الكتابة المألوفة، فلم يعد من الضروري أن تتقيد كل المدونات بالكتابة بالعربية الفصحى، حيث صيغت العديد منها بالعامية فقد ساهم الاتصال الحر في كسر جمود اللغة وتفاعلت معها التعليقات وغيرها من مستويات الاتصال المرئية والمسموعة الأخرى. وقد كشفت الكتابة الحرة عن أقلام جديدة من النساء اللاتي مثلن تجديدًا في الخطاب النسوي من حيث صك مفردات لغوية حديثة إضافة لجرأة المضمون. ونسوق هنا أغلب التدوينات المتاحة على مدونة الحرملك، بداية بالتدوين عن حق «زبيدة» في عزل الرجال، وصولاً إلى رواية حالها حين ختان ابنها وموقفها المعلن في رفض ختان الذكور. كما شاع شكل جديد من الكتابة على مستوى إرسال «التعليقات» وهي تلك اللغة التي تمتزج فيها الحروف اللاتينية ببعض الأرقام الحسابية العربية والربط بينهما في قاموس عفوي اعتاد فهم إشارته نسبة كبيرة من مرتادي الفضاء الافتراضي.

2. تفاعل حر على عدة مستويات

أناحت المدونات بتقنياتها الحديثة إمكانية إضافة تعليق أو صوت أو صورة ممازجة أكثر تفاعلاً بين الكتابة والتكنولوجيا في الفضاء التدويني. وقد ساعدت تلك التقنيات على إيجاد وسائل اتصال فريدة بين الكاتبة والمتصفح، تسمح بالتفاعل المستمر بينهما، وتتيح المدونات من خلال خاصية التعليق فرصة للقراء أن يتحولوا من متلقين لنص التدوين إلى مشاركين في إنمائه وتفعيل تفاصيله عن طريق كتابة ملاحظاتهم على النص بالإيجاب أو السلب وسريان حالة من ديناميكية التفاعل بين المدونة والقارئ⁽⁴⁾.

3. التدوين.. نصوص لا تعرف القدم

لا يعرف عالم التدوين القدم أو التاريخ، فبإمكان التفاعل أن يحى نص التدوين للحوار من جديد في أي وقت فور تسجيل تعليق حديث عليها، كما يمكن لصاحبة المدونة أن تعيد نشر النص مرة أخرى وقتما يحلو لها وتسمح التقنيات بتحديث النص بكل الوسائل الممكنة. وبالتالي لا تعرف المدونات القدم بل هي نصوص دائمة الحيوية يضاف لها الجديد من التعليق والصورة والصوت وقتما شاءت الكاتبة أو المتصفح/ة.

4. المدونات والتوثيق الإلكتروني

يعد التوثيق الإلكتروني للتدوينات آلية مهمة ليس فقط لإحياء النصوص وقتما شاءت الكاتبة أو القارئ/ة وإنما يعد سبيلاً لتقييم مادة تعكس تطور فكر الكاتبة وأحياناً تناقضه، إضافة لحفظ تنوع التعليقات، ويعد هذا التوثيق الآلى سبيلاً لفهم الأحداث وتصاعد الأفكار وكشفاً للتوجهات الغالبة لصاحبة المدونة،⁽⁵⁾ فعلى سبيل المثال قد نجد بعض التدوينات الداعمة لحقوق النساء في العمل وحرية التعبير ويتخلل بعضها تدوينات أخرى حول أهمية حجاب المرأة واعتباره فرضاً من فروع الله.

ألوان من التدوين

المدونات السياسية للنساء.. إسهام بإعلام بديل

المدونات السياسية هي أولى المدونات التي خرجت إلى الفضاء الافتراضي، وربما لعب ذلك دوراً في جذب الأنظار إلى المدونات بشكل عام، ودارت العديد من المناقشات حول أهمية المدونات، وبخاصة السياسية في خلق فرص لوجود إعلام بديل بما يكسر احتكار القنوات الحكومية والجرائد للمعلومات، فالمدونون السياسيون في الغالب لهم انتماءاتهم السياسية التي تظهر من خلال تناولهم للقضايا وكشف

المسكوت عنه في قضايا مثل التعذيب في السجون وحالات التحرش الجماعي أو حتى إعدام الخنازير.

ولم تكن هذه المدونات حكرًا على الرجال بل أدلت النساء بدلوهم في الشأن العام أيضًا والسياسي على وجه الخصوص. وربما كانت تجربة مدونة منال وعلاء مثالًا جيدًا لتعاون زوجين حقوقيين على استخدام التكنولوجيا في فضح ممارسات السلطة وانتهاكاتها.

وحصدت مدونة نورا يونس (6)- والتي يمكن أن تصنف ضمن المدونات السياسية- إقبالًا كبيرًا نظرًا لمصداقيتها العالية، وتقوم المدونة بالتدوين باللغتين العربية والإنجليزية، ومن خلال تدويناتها غطت أحداثًا ساخنة مثل إضراب الضرائب العقارية وإضراب عمال غزل المحلة، وقضايا التعذيب، واعتصام اللاجئيين السودانيين والذي نالت عنه جائزة حقوق الإنسان الأولى، كما اشتركت في تنظيم حملات عديدة لحرية التعبير والمطالبة بإطلاق سراح المدونين المقبوض عليهم.

المدونات السياسية.. إطلاق حرية التعبير بلا رقيب

عادة ما تخضع وسائل الإعلام المصرية للرقابة الذاتية، حتى الوسائل المستقلة غالبًا ما تخضع لحسابات وتوازنات بعينها...، ولكن المدونات السياسية عامة قدمت نموذجًا متحررًا من الرقابة التقليدية فوفرت المعلومة حسب توجهات صاحباتها، وأطلقت لها المساحة في تقديم المعلومة مثلًا تريد شكلًا ومضمونًا.

والغريب هو نجاح تلك المدونات في عكس الهوى السياسي العام للمعارضة، فقد كان لهذا الفضاء الافتراضي دورٌ كبيرٌ في تحفيز المعارضة وضم فئات جديدة لها، ومن الممكن رصد أداء المدونات السياسية إبان فترة الانتخابات الرئاسية، وقد طرحت المدونات رسومًا سياسية ساخرة إضافة إلى تدوينات تحت على التغيير، وعجت المدونات بعدد من التعليقات المطالبة بالتغيير من جميع الأطياف السياسية.

المدونات السياسية تخرج من العالم الافتراضي إلى الواقع

ومن المهم أن نرصد دور مدونة منال وعلاء (7) واشتراكها مع عدد من المدونات الأخرى في الدعوة إلى مظاهرات سياسية تجرى على أرض الواقع ومنها مثلًا مظاهرة "كنس السيدة" والتي تبنتها عديد من الحركات الشبابية الاحتجاجية مثل حركة شباب من أجل التغيير، وتوالى دور المدونات على المستوى السياسي ومنها الدعوة لإضراب 6 أبريل وتغطية الاعتصامات والاحتجاجات النوعية الأخرى لعمال السكة الحديد أو الضرائب العقارية وغيرها.

ومن اللافت أن نلاحظ أن عديدًا من المدونات التي صممتها نساء وفتيات قد اندمجت في حركات التغيير بل جاء البعض منها محرضًا رئيسيًا لها بما ساهم في كسر النمطية السائدة عن الفتيات والنساء، كونهن عاجزات عن القيام بفعل سياسي لافت أو عاجزات عن الالتحام مع قضايا الديمقراطية العامة.

المبادرات الأولى تحصد النتائج الأولى

وتظل المبادرات الأولى تحصد النتائج الأولى، فعلينا أن نذكر أن المدونات الأولى كانت لرجال خاصة في مجال المدونات السياسية بالتحديد، وعلى سبيل المثال مدونة «الوعى المصرى» (8) للمدون وائل عباس والتي بادرت بطرق القضايا السياسية وتبنت تغطية أنشطة كفاية، وأول ما رصد واقعة التحرش الجماعي بوسط البلد.

واعتبرت مدونة الوعي المصري أحد المصادر المهمة لقضايا الساعة التي مرت بها المعارضة في الآونة الأخيرة.

المدونات النسائية

أطراف من أدب المدونات

سمح الفضاء الإلكتروني بتحرير اللغة من كلاسيكياتها المألوفة كما أتاح مجالاً رحباً للمبادرات الأدبية، والتي أبرزت عديداً من الأقلام الجريئة طرقت موضوعات حياتية خاصة ما يتعلق بنمطية الرؤية للمرأة والنظر لها باعتبارها تلك المؤنث فاقد الأهلية، كذا بالموضوع الرئيسي للزواج والجنس. وتنوع أدب التدوينات النسوية فجاء بعض منه شعراً كما جاء في مدونة بنت عادية جداً⁽⁹⁾ ونظم قصيدة شعرية بعنوان تاء ونون:

قالوا بأنى فتنة

في كل واد تستعر

قالوا بأن ملاحتي

هتك يباغت كل سر

قالوا بأن مصيبتى "أنى..."

فهل لي أن أفر؟؟؟!

قالوا بأن التاء عار

.....

قالوا بأن النون عار

قالوا بأن الحرف إن رق استبيح بلا اختيار

إلخ

وفي مجال المقالة تناولت التدوينات قضايا شائكة عن موضوعات نسوية مثل المساواة والأحوال الشخصية...، فقد قدمت مدونة أفكار مبعثرة⁽¹⁰⁾ تدوينة بعنوان العزف على أوتار المساواة والتي جاء فيها "وإذا تحدثنا عن المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة استل الغالبية سيف تمرد المرأة على الدين والتقاليد والعادات ويا ويلاه، المرأة تريد أن تتحرر وتتحلل من القيم وتتشبه بالغربيات المنحلات وليس هذا فحسب بل تريد أن تتشبه بالرجل فتريد أن ينبئ لها شارب ويصبح صوتها أجش وتريد أيضاً ويا للعار من الرجل أن يحمل وبلد بدلاً عنها" فلنترك هذه التهم المعلبة والاتهامات الجاهزة جانباً ولننتحدث بهدوء رغبة في الوصول للطريق المفتوح وليس الوقوف في طريق مسدود".

وهناك تدوينات تناولت القضايا النسوية باللغة العامية ومنها مدونة «قررت أكون عانس»⁽¹¹⁾ والتي تعرضت لنمطية الرؤية للنساء العوانس ونمطية الزواج الذي يكرس أدوار النساء داخل الأسرة. كمثال على ذلك ما ورد في مدونة «قررت أكون عانس».

«بس تخيلوا لو كان الزواج عائق في سبيل أهدافك وأحلامك هتعمل إيه؟» هتقولوا لى أراى الزواج يكون عائق؟ أنا هشرح إزاي هو عائق، أنا هتكلم من خلال المجتمع اللى أنا عايشه فيه، اللى هو مجتمع كلية الإعلام بالإضافة لتجارب ناس من حواليا، يعنى نقدر نقول أن البوست هيكسب نظرة شخصية في معالجته"

ائتلاف المدونات «كلنا ليلي» (12)

هو ائتلاف من المدونات المهتمات بالمرأة وحقوقها وهن معنيات على الأكثر بجمع التدوينات المختلفة الداعمة لحقوق النساء كما ينسقين احتفاليات متخصصة بيوم المرأة المصرية والعالمية.. والمقصود بـ «لليلى» بطلنة رواية الباب المفتوح للطيفة الزيات، وتلك المرأة التي تشعر بالقهر وتطالب بحقوقها المسلوبة وهو مصطلح متعارف عليه بين المدونين.

في أكتوبر 2008 رشحت مدونة كلنا ليلي لمسابقة أفضل مدونة عربية مهتمة بحقوق النساء. والجدير بالذكر أن مدونة «كلنا ليلي» قدمت نصوصًا نسائية مهتمة بالمساواة في أطر أدبية وتحديداً في إطار قصصى، ومنها على سبيل المثال أنها ليلي التي تعيش بيننا ولكننا غالبا لا نراها.

«بعزم وهمة تتابعن خطوات أم باسم على طرقات حي الدرب الأحمر، بصوتها المجلجل تلقى بالتحية لوجوه تناثرت على جانبي الطريق رجالاً ونساءً. البعض يبادلها التحية والبعض الآخر يومئ بابتسامة. وجهها يحمل لوناً قمحياً تشرب دفء الشمس، عينان سوداوان متوقدتان، وملامح متناسقة، ويحمل أيضاً صلابة وتصميم يسدلان ستاراً ناعماً على حقيقة أنها امرأة ترى في نفسها جمالاً رغم أعوامها التي تعدت الخمسين وتخفيه وراء الصوت العالي المقتحم و الخطوات المتسارعة النشطة».

«التحية التي تلقيها كل صباح هي أكثر من مجرد تحية، فسهم أو أم باسم شخصية صاخبة ذات حضور، تجيد فن العلاقات العامة وتعلم جيداً أن التحية والصوت المشرق المجلجل هما جزء من صورة تحرص أن ترسخها في نفوس وعقول من حولها عن نفسها، صورة بنت البلد الجدعة، سيدة يعتمد عليها وقت الحاجة. ووقت الحاجة في حي قديم ومتهالك مثل الدرب الأحمر يمكن أن يكون مصدرًا لرزق ودخل كبير، فالجميع يحتاجون من وقت لآخر إلى مهارة الحرفي الشاطر لإصلاح مختلف الأعطال وخاصة في مجال السباكة، وسهم هي أول ست في الدرب الأحمر، أول امرأة في القاهرة، أول سيدة في مصر وربما في العالم العربي تقتحم هذا المجال الشاق بجرأة نادرة و بعزم مدهش..... إلخ».

هل المدونات النسائية تطرح نوعًا جديدًا من الأدب ؟

أثارت المدونات النسائية سؤالاً ملخًا حول ما تقدمه المدونات النسائية وهل يعتبر نوعًا جديدًا من الأدب أم لا؟؟ وتأتى إجابة هذا السؤال في ضوء النظر للاعتبارات التكنولوجية الجديدة والتي عملت على تحرير فعل الكتابة من كلاسيكياته وإتاحة مساحة من الارتجال والحيوية المصحوبة بالتفاعل والتي وسمت الأنواع الأدبية التي أنتجتها النساء في الفضاء الإلكتروني والتي يندر وجودها في النصوص الأدبية الأخرى.

ورغم أن إجابة هذا السؤال مازالت محل سجال، تظل التدوينات الأدبية شاهد على ميلاد أقلام نسائية جديدة غنية بالمفردات الحديثة التي تفرضها التكنولوجيا وحدثا اللغة ومبتكرات الأجيال الجديدة، ويصعب التعامل معها بطرق التقييم التقليدي وحسب

مناهج التقييم الكلاسيكية للنصوص، بل قد يكون من الأفضل التفكير في مناهج لتقييم الادب التكنولوجي في ضوء معطياته الجديدة من سهولة المبادرة وطرق موضوعات بكر وإقبال جمهور عريض عليه والتعاطي معه في تفاعل جديد في كنهه وكيفه⁽¹³⁾.

دراسة حالة: الحرملك (14)

«لغرون سكتت زبيدة، والآن تتكلم، لنتزع من الرشيد حق كتابة تاريخها».

الهرملك من أوائل المدونات النسوية.. وقرأنا في مضمونها عن قرب.

1- الذات

من خلال كتابتها، تظهر رغبة زبيدة في تقديم ذاتها كامرأة غير موصومة أو منتقصة أو مختومة بختم القبيلة، وذلك من خلال مناقشة القضايا الشائكة والمسكوت عنها والدفاع عن حقوق النساء وتفنيد آراء المجتمع التي تتسم بالرجعية، وتتخذ النسوية كمنطلق لها للدفاع عن هذه القضايا، كما تظهر قناعاتها العلمانية من خلال آرائها أو ردودها على المعلقين على تدويناتها، أما لغتها فتتأرجح ما بين السخرية والتهكم الشديدتين واللغة الرشيقة الجذابة خاصة في التدوينات التي لها صبغة أدبية، وتستخدم الكاتبة مزيجاً من العربية والعامية في أغلب كتابتها، ولم تستخدم الإنجليزية إلا في تدوينة واحدة من أوائل ما كتبت، وكان من تعليقات القراء أن استخدام اللغة الإنجليزية إنما هو قناع تختفي وراءه للتعبير عن ذاتها بشكل أكثر جرأة، والملاحظ أنها لم تستخدم اللغة الإنجليزية كلغة للتدوين مرة أخرى على الرغم من تمكنها منها وربما أرادت بذلك أن تثبت أنها لا تحتاج أقنعة تختفي وراءها للتعبير عما تريد البوح به، بالطبع عدا قناع الاسم ذاته.

2- قضايا النساء

الشغل الشاغل لهذه المدونة هو مناقشة كل ما يخص قضايا النساء في إطار مجتمعي سواء كان ذلك يمثل تجربة شخصية في حياة الكاتبة أو هو مجرد هم عام، وهي في ذلك تعرضت لموضوع الحجاب في ثلاث تدوينات متتالية بعنوان "واحجاباه واه واه" أوردت فيها العديد من الأسباب وراء انتشار الحجاب ومدى استفادة الإسلام السياسي منه، وفندت في هذه التدوينات آراء المدافعين عن الحجاب.

ولقد عالجت هذه المدونة مسألة استحقاق المرأة ونديتها للرجل في شئون كثيرة مثل الأعمال التي تمنع المرأة من ممارستها مثل الرئاسة والوظائف القيادية والتقدم لكليات الشرطة والعمل كوكيلات للنياحة؛ وعمل المرأة كقاضية والذي تناولته في أكثر من موضع منها تدوينة "حول الزعم بأن عم عزوز يصلح قاضيًا" وكان منطلقها في الدفاع عن حق المرأة في تولي هذه المناصب هو أن المقياس الذي يجب أن نعود إليه هو الكفاءة والاستعداد والدرجة العلمية، ودلت على ذلك بالعديد من الأمثلة الحية لنساء تفوقن في مجالات عدة مثل نهلة رمضان بطلة رفع الأثقال والتي ستفرض إن حاولت التقدم لكلية الشرطة وهكذا.

هاجمت «زبيدة» تسلط الذكر على حيوات النساء في مصر؛ واعتبارهن كائنات تابعة للذكر المتفوق دائماً، ولاحظ حساسيتها المدهشة في التقاط تفاصيل صغيرة مثل مناداة المرأة باسم الذكر الموجود في عائلتها، وتزايد خوف النساء بسبب ضغوط المجتمع عليهن، واعتبار النساء عورة والتلويح بهن وبأعضائهن في أي مشاجرة أو

معايرة بين الرجال، هذا بالإضافة لكل الحقوق المسلوبة من الفتيات في أوقات الخروج والتحكم في الجسد والتجهيل العمدي لهن فيما يخص الجنس.

وقد برزت لدى زبيدة ذات سايخرة وثائرة؛ وقد اتخذت من مدونتها ميدانًا لتلك السخرية ولهذه الثورة، إذ كانت أولى مدوناتها بيانًا تعلن فيه ثورتها على الرشيد الذي امتلك طويلاً حق انتزاع كتابة تاريخها، وقررت هي استرجاع هذا الحق، وتشور في هذا البيان على قيم المجتمع البالية الخاصة بالأنثى (مثل تقديس الحياء).

3- زبيدة والجنسانية

تعد مناقشة القضايا الجنسية في سياقاتها المختلفة من أهم ما يشغل كاتبة هذه المدونة، فهي مهمومة بطرح هذه القضايا من منظور يختلف عن وجهة النظر التي يتبناها المجتمع والتي يتبعها القطيع دون وعي، وبدا ذلك في أول تدويناتها بعد البيان السابق ذكره، فتحدثت في هذه التدوينة عن خبرتها مع جسدها بعدما تجاوزت سن الثلاثين ووعيتها بهذا الجسد منذ كانت طفلة والأعباء التي يعلقها المجتمع على هذا الجسد كلما نما.

اجترأت الكاتبة على فتح العديد من الموضوعات في هذا الصدد، مثل: حق المرأة في التغزل بجسد الرجل، فلطالما كان هذا الغزل حقًا حصرًا للرجل، وعددت من خلال أكثر من تدوينة بعنوان " كم أنت جميل يا عزيزي " مفاتن الرجل بصورة ايروتيكية بديعة مهمومة بشكل أساسي بقضايا المرأة والجنس وحق المرأة في التمتع بالجنس، كما قامت بترجمة أحد نصوص "مناجاة المهيل" ⁽¹⁵⁾ وكانت هذه المناجاة تحكى تجربة امرأة تم اغتصابها في البوسنة، أما في تدوينة "مأساة صغيرة" فتقص علينا الكاتبة قصة عن الحيض وتهمة النجاسة التي تواجه المرأة الحائض ليس فقط دينيا إنما مجتمعيا، إذ هي مطالبة بإخفاء آثار هذا الحيض عن كل الرجال فتعزل ملابسها وتظل في قلق جنوني طوال هذه الفترة كي لا تفصح ظاهرة طبيعية وقديمة قدم الوجود، والعديد والعديد من التابوهات التي تحطمها «زبيدة» بكل يسر في تنفيذها للأحكام التي تخص حياة النساء الجنسية والتي يعتبرها الكثيرون من المسلمات، فنجدتها تطرح مقاييس جمال المرأة وتناقشها بتلك الخاصة بالرجل، مثل أهمية نزع الشعر الزائد فلم يكون ذلك واجبا على المرأة وحدها؟ وناقشت الكاتبة في أكثر من موضع مفهوم الفضيحة لدى النساء ومحددات هذا المفهوم، والتي من ضمنها ألا تكون المرأة قد قبلت أحداً من قبل، وأن تكون مختنة وعذراء، وبينت كيف يقوم المجتمع بالالتفاف حول هذه المحددات ويتواطأ بشكل ما للحفاظ عليها بشكل مظهري لا أكثر، وعكست مناقشتها لإحدى حملات مناهضة التحرش والتي كان شعارها "لسه فيكي رجالة يا مصر" عكست وعيًا نسويًا استثنائيًا فلقد انتقدت هذا النوع من الخطاب، إذ أن الرجال هم ذاتهم المتحرشون، كما أن اعتبار الرجال هم حراس الفضيحة ومن يقومون بحماية النساء يلغى دور هؤلاء النساء في الدفاع عن حقوقهن والتصدي لما يتعرضن له من انتهاك. ولم يفت الكاتبة التعرض لموضوع الثقافة الجنسية، ولقد تناولته من خلال تدوينة "مبادرة استلطاف" فتحدثت بإسهاب حول شكل القضيبة وجماليته وجهل أغلب النساء بشكله وما يسببه ذلك من صدمة لاحقة عند رؤيته تؤدي بالنساء إلى الشعور بالخوف أو القرف أو حتى النفور من العضو الذكري، وناقشت أيضًا جهل كل من النساء والرجال بمواضع اللذة والاستثارة وكيفيةها لدى كل منها.

ومن جهة أخرى ناقشت الكاتبة الإجهاض كموضوع خلافي من أكثر من جانب. ففي الجانب العلمي ذكرت الكاتبة اعتبار الجنين عبارة عن مجرد خلايا من جسد الأم وحققها في التخلص من هذه الخلايا، أما على الجانب الاجتماعي فطرحت فكرة قدسية الأطفال والتجريم الشديد للإجهاض والذي تراه غير متسق مع إباحة أحكام الإعدام.

4. زبيدة وصورة الرجل والأنثى

الرجل في كتابات «زبيدة» شريك وند وليس عدوا، ولا نجد الصورة النمطية التي يلصقها المجتمع بالمدافعات عن حقوق المرأة اللاتي يكرهن الرجل وپرونه عدوهن الأول ويجب استهدافه وتدميره، فنجد هنا الحبيب الذي تتغزل فيه والتي تدافع عن حقه أيضًا إذا استلب، ففي تدوينتين نجدها تهاجم ختان الذكور باعتباره انتهاكًا لجسد الذكر وتحكمًا في جسده دون سؤاله عن رأيه وإحدى هذه التدوينات يحكى تجربتها الشخصية مع ابنها ومحاولات الطبيب الحثيثة لإقناعها بتختينه، وفي تدوينة بعنوان "الحرملك بيمسي عالسلاملك" كتبت زبيدة مدحًا مطولاً لكل الرجال الذين مروا في حياتها أو قرأت لهم وكانت لهم وجهات نظر تقدمية وعاملوا النساء بندية واحترام؛ مما يعنى أنها لم تقع في فخ التعميم أو إصدار أحكام إطلاقية على نوع اجتماعي بأكمله، لكن ذلك لا يمنعها من مهاجمة كل العقول الرجعية التي تطل علينا في الإعلام أو الحياة، فتسخر من أحد الدعاة الجدد الذي يحاول أن يجعل الحلال كقول cool بدلاً من كونه "خقيق" ومن شيخ آخر يرى أن التفرقة بين الزاني وغير الزاني تكون بالرائحة.

وقد أظهرت «زبيدة» مستوى آخر من التميز إذ رغم أن النساء بمختلف أعمارهن ومشاكلهن هن بطلات هذه المدونة بامتياز، فقد خصصت زبيدة مساحات من كتاباتها للحديث عن النساء اللاتي يحاولن إعادة إنتاج القهر وتوريثه لأجيال قادمة ويمكن تعريفهن في ثلاثة نماذج:

1- اللاتي يدعين أن النساء حصلن على حقوقهن: وقد قامت الكاتبة بتناول هذا النموذج في تدوينة "هذا النوع من النساء" وأوضحت أنه بالنظر إلى نوعية حياة هذه الفئة تحديداً ستجدهن مقهورات إلى حد كبير ولا يعين العبن الواقع عليهن.

2- النساء اللواتي يبكين أخلاق القرية الضائعة: وهذا النوع من النساء يمكن تصويره من خلال مذيعة برنامج "صبايا" والذي تطل فيه المذيعة على البنات لتقوم بوعظهن وتحذيرهن من مغبة التخلي عن الفضائل والأخلاق التي تميز النساء

3- النموذج الثالث هو نموذج المرأة التي تريد أن تعود إلى عصر الحريم والذي تراه «زبيدة» اختيار وطريقة حياة وليس مجرد عصر، وكل من تقبل أن تعيش بهذه الطريقة فإنما تتخلي طوعاً عن إنسانيتها وفرادتها ككائن مستقل.

مما لا شك فيه أن الفضاء الإلكتروني فتح مساحات حرة للنساء للتعبير عن ذواتهن على المستوى الاجتماعي والسياسي والثقافي وخاصة فيما يتعلق بالشئون الجنسية، بحيث نالت النساء من التكنولوجيا نصيباً لا بأس به، وتطرح الدراسة التي بين أيديكم عدداً من التساؤلات حول مدى إسهام الفضاء الإلكتروني في تغيير واقع النساء، وما هي الآفاق المأمولة أمام النساء في التكنولوجيا. كما نرصد احتياج متزايد لتقييم واقع التدوين النسوي في ضوء التجربة العالمية للتدوين النسوي.

الهوامش:

(1) العرب وعصر المعلومات، تأليف د. نبيل على- كتاب عالم المعرفة.

(2) A study-Post Resistance by Hanneen Hanfy

(3) Animations

(4) understanding group interaction in blogosphere, Nitin Agrwal and others

- (5) <http://bint3adia.blogspot.com>
- (6) <http://norayounis.com>
- (7) <http://www.manalaa.net>
- (8) <http://misrdigital.blogspot.com>
- (9) <http://bint3adia.blogspot.com>
- (10) <http://afkaar-bella.blogspot.com>
- (11) <http://3ansscool.blogspot.com>
- (12) <http://kolenalaila.com>
- (13) <http://www.mcluhan.utoronto.ca/academy/carolynguertin/cyberfeminism.htm>
- (14) <http://el7aramlek.blogspot.com>

(15) مناجاة المهبل (vagina monologue) شكل فني يتم من خلاله التعبير عن تجارب المرأة الجنسية المختلفة- الإيجابية أو السلبية- من خلال الكتابة على لسان المهبل وبدأت هذه الحركة الفنية إيف انسلر وتم عرض بعض هذه النصوص على المسرح في أكثر من دولة.

المراجع

العرب وعصر المعلومات، تأليف د. نبيل على - رقم 184- الفصل السابع والثامن
الأبعاد الاجتماعية والثقافية على التكنولوجيا - دار عالم المعرفة

Haneen Hanafy.

(POST)RESISTANCE:CYBERSPACE AND WOMEN'S VOICES IN THE ARAB WORLD, A Thesis Submitted to The Department of English and Comparative Literature, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, AUC

<http://el7aramlek.blogspot.com>

<http://kolenalaila.com>

<http://www.mcluhan.utoronto.ca/academy/carolynguertin/cyberfeminism.htm>

<http://bint3adia.blogspot.com>

<http://afkaar-bella.blogspot.co>

<http://3ansscool.blogspot.com>

<http://www.manalaa.net>

<http://misrdigital.blogspot.com>

إثارة تساؤلات مختلفة:

الممارسات النسوية في ميدان العلوم الطبيعية*

ديولينا روي

ترجمة: شهرت العالم

تحاول «روي»، في هذه «البحثية»، تطوير تحليل شبه إرشادي للعلوم الطبيعية؛ وذلك عن طريق إجراء اختبار عن قرب للمهارات التي أفادت التقارير أن كثيرًا من العالمات النسويات يمتلكنها. لقد نالت العالمات النسويات الثناء تكررًا لقدرتهن على "إثارة تساؤلات مختلفة". وانطلاقًا من نظرية الاستناد إلى رؤية، والموضوعية الشديدة، والمعارف المتوفرة، والواقعية الفاعلة، ومنهجية المقهورين، تقترح الكاتبة إمكانية تبيان هذه المهارات بصورة أوضح داخل الممارسة النسوية لاختيار الأجندة البحثية. كما توضح روي فائدة تطوير تلك الممارسة، وذلك من خلال تناول المعضلة التي واجهتها فيما يتعلق بإجراء بحث خارج بيئة الجسم (in vitro) داخل معمل لبيولوجيا الإنجاب.

في بعض الأحيان، يكون الأنبوب المدرج لقياس السوائل مجرد أنبوب مدرج لقياس السوائل، بوصف عالمة نسوية، كنت طرقيًا في العديد من النقاشات الخلافية حول عزمي على الجمع بين النزعة النسوية والعلم، بل وجدت نفسي أراجع أحيانًا نحو خط المصالحة القاعدي؛ وذلك فقط من أجل الإبقاء على حيوية النقاش. نعم - في ظل علم يؤثر فيه التوجه النسوي، سيظل الأنبوب المدرج لقياس السوائل أنبوبًا مدرجًا لقياس السوائل، وسيظل واحد زائد واحد مساويًا اثنين دائمًا، وكما قالت روث هوبارد (Ruth Hubbard) عن الجاذبية: "ستستمر التفاحات في السقوط بالتأكيد، كلما يقذفها أحد إلى أعلى في الهواء" (206، 1995). على أنني أصبحت أدرك أن مجرد فكرة المزج بين النسوية والعلم تقلب- بالنسبة للكثيرين- أنماطًا راسخة من التفكير المنطقي (وربما حتى الجاذبية) رأسًا على عقب.

لقد شهدنا في العقود القليلة الماضية نتائج إعادة البناء النسوية للعلم، ويبدو واضحًا الآن أن الإجابة عن السؤال التالي "هل غيرت النسوية العلم؟" تصبح "نعم!". ولكن، كيف غيرت النسوية العلم؟ وفقًا لما تطرحه المؤرخة العلمية النسوية لونا شيبينجر (Londa Schiebinger 1999)، وكثيرات من النسويات المتحمسات لدراسات العلم، يمكن القول إن النزعة النسوية أسهمت في تغيير العلم، ليس فقط بدعوة المزيد من النساء للدخول إلى مجال العلم والإشارة إلى تحيزات النوع الاجتماعي الموجودة في لغة العلم ونماذجه، وإنما أيضًا بتغيير الطرق التي "يتم" من خلالها إنتاج العلم. وعلى سبيل المثال، توضح شيبينجر أن النزعة النسوية قد أثرت تأثيرًا كبيرًا في فروع علمية مثل البريماتولوجي (علم الحيوانات الثديية)، وعلم الحفريات (الأثار القديمة)، وعلم البيولوجيا؛ وذلك بحفز العلماء نحو "إثارة تساؤلات جديدة" (187، 1999)، وبالتالي يمتلكون القدرة على تغيير المعرفة العلمية المنتجة. لكنني مهتمة بدراسة أكثر دقة، دراسة تتناول ما يعنيه القول بأن النسويات العالمات يثرن تساؤلات جديدة أو مختلفة، فضلًا عن الممارسات السياسية التي تستقيها النسويات للوصول إلى تلك التساؤلات المختلفة⁽¹⁾. إن اهتمامي ينبع من علاقتي الحميمة بالعلوم الطبيعية.

لقد أكملت - منذ عدة سنوات- أطروحة الدكتوراه في مجال طب الأعصاب والغدد الصماء الإنجابي (reproductive neuroendocrinology). وكانت أهمية عملي في أطروحة الدكتوراه تتمثل في مساهمته في فهم طريقة عمل الهرمونات على مستوى المخ، بما في ذلك هرمونا الغدة التناسلية الإستروجين والأندروجين، وهرمون الميلاتونين الذي تفرزه الغدة الصنوبرية (Roy et al. 1999, 2002; Belsham et

1998 al). كما شاركت في مشاريع بحثية لدراسة تأثير الإستروجين الأنثوي وهرمون الأندروجين الذكوري والميلاتونين على الخط الخلوي الخارجي لخلايا الهيونولاميس الذي يفرز الهرمون المطلق لمواجة الغدد التناسلية (2). لقد أسهم عملي العلمي في الأدلة التي تطرح أن المحور الهيونولامي النخامي الجنسي يؤدي وظائفه من خلال سلسلة من الحلقات الارتجاعية وليس من خلال تراتبية هرمية تقع تحت السيطرة على مستوى المخ (3). ولهذه النتيجة آثار بعيدة المدى على صحة المرأة وحياتها الجنسية، حيث تطرح أيضًا أن موانع الحمل المرتكزة على الهرمونات- أو العلاجات الهرمونية البديلة- قد تسفر عن آثار نيوروجية أوسع (Roy 2007).

وبوصفي عالمة نسوية، كنت قادرة على المساهمة في التوصل إلى فهم جديد للجسم من خلال بحوث البيولوجيا الإنجابية. على أنني لم أكن لأتمكن من تحقيق هذه المساهمة دون استخدام نموذج لخط خلوي لخلايا خارج الجسم أو دون استخدام تقنيات البيولوجيا الجزيئية. وعلاوة على ذلك، ونظرًا لقراري بإجراء بحث في مجال طب الأعصاب والغدد الصماء الإنجابي، لم يمر يوم في أثناء عملي في أطروحة الدكتوراه دون أن أواجه نوعًا ما من العضلات المنتجة للقلق (4). وكانت هذه العضلات تتبع غالبًا من تردداتي حول تحديد التساؤلات العلمية التي يجب أن أقوم بطرحها، والنظريات والنماذج العلمية التي يجب أن اتبعها، والوسائل والتكنولوجيات التي يجب أن استخدمها لإجراء بحثي العلمي. لقد كنت أعرف أنني أسعى إلى إنتاج معارف علمية جديدة حول الجسم، وكان يمكنني استخدام بعض التوجيه والإرشاد في ما يمكن الإشارة إليه باعتباره اختيار الأجندة البحثية خاصتي. وفي حالات عديدة، لم أكن على يقين بكيفية تطبيق تحليلي النسوي على "الجوهر التقني" للعلم الذي مارسه.

وأعتقد أننا إذا كنا على استعداد لقبول فكرة التقاء النزعة النسوية والعلم بالفعل، وضرورة انخراط النسويات في إنتاج المعرفة العلمية، فلا يمكننا أن نقوم بمجرد غرس النزعة النسوية داخل المعمل ونأمل في الحصول على أفضل نتيجة. وعلى الرغم من تشجيع النسويات، والنايع من داخل النزعة النسوية، للدخول إلى مسارات العمل في حقول العلم والتكنولوجيا، وبالتالي يساهم في عمليات صنع المعنى في عصرنا الراهن، فإن النسويات لن يجدن سوى قدر قليل من الدعم على الجانب الآخر ما أن يجبن عن هذه الدعوة ويكرسن أنفسهن لأن يصبحن عالمات. هل يكفي ببساطة أن تقدم النسويات تعريفًا لأنفسهن باعتباره نسويات عندما يقمن بإجراء بحوثهن العلمية؟ وماذا لو واجهن معضلة العلاقة بين النزعة النسوية التي ينتمين إليها والنماذج والتكنولوجيات أو الأدوات التي يستخدمنها في بحوثهن العلمية؟ كيف يمكن حل مثل هذه التوترات؟ إن علينا أن نبدأ في مواجهة هذه التساؤلات، إذا كنا نرغب في مواصلة تشجيع النسويات الشابات في أن يتخذن من العلم مسارًا مهنيًا في حياتهن. وإذا كنا نرغب في أن تحقق العالمات النسويات النجاح والازدهار، فإنني أقترح ضرورة بذل الجهود من أجل التوصل إلى استراتيجيات محددة حول كيفية تغلبهن على العضلات التي يواجهنها ويسرن نحو "طرح تساؤلات مختلفة".

من بين العديد من المشاريع داخل دراسات العلم النسوية، هناك سؤالان يجب طرحهما لمواجهة التوترات التي تنشأ عند إجراء بحث علمي، وتحديدًا: (1) كيف يمكن أن تؤثر النزعة النسوية في الطرق التي اكتسبن من خلالها المعرفة العلمية؟ و(2) كيف يمكن أن تنتج العالمات النسويات معارف علمية ذات صلة بالمهمشين في الثقافات السائدة وتراعي أوضاعهم؟ أعتقد أن هذين السؤالين يتعلقان بقضية اختيار الأجندة البحثية، والتي لا تبدأ أو تنتهي بالاهتمام بإدراج الاستمولوجيات النسوية داخل العلوم. إن اختيار الأجندة البحثية يمكن أن يبدأ بالاختيار بين الفرضيات، لكنه يتعلق أيضًا بمستوى أكثر واقعية داخل مؤسسات العلم. ويؤثر هذا الاختيار في العديد من عمليات إنتاج المعرفة العلمية- بما في ذلك الاختيارات اليومية بين النماذج، واللغة، والمناهج، والأساليب والأجهزة، والتقنيات، والأدوات الضرورية للبحث العلمي. لقد

طرحت هيلين لونجينو (Helen Longino)، خلال عملها الذي ركز على بعض قضايا ابستمولوجيا العلم، أن التدخلات النسوية في العلم ساعدت على تحديد "سياقات الاكتشاف" (109، 1993)، وبالتالي أوضحت كيفية إدخال القيم الاجتماعية، مثل التحيزات في مجال النوع الاجتماعي، إلى حقل العلوم الطبيعية. على أن «لونجينو» تميز بين تلك التحليلات النسوية التي تخدم غرضًا وصفيًا وتلك التي تتضمن غرضًا عرقيًا أو «إرشاديًا». إن «إحدى طرق تناول التمايزات حسب مجادلتي»، كما تقول، «تتمثل في تناول تحليل سياق الاكتشاف باعتباره تحليلًا وصفيًا أوليًا لكيفية توليد الفرضيات، وتناول التحليل في سياق التبرير باعتباره يضم تحليلًا معياريًا أو إرشاديًا يتعلق بالمعايير المناسبة لقبول الفرضيات» (102).

إن اهتمامي بسبر أغوار قضية اختيار الأجندة البحثية في العلوم الطبيعية يناظر ما وصفته «لونجينو» باعتباره تحليلًا في سياق التبرير، لكنه لا يتقيد بقبول فرضية ما وحدها. وأتفق مع تأكيد «لونجينو» أنه «على الرغم من أن كثيرًا من التقييمات النسوية المألوفة للعلم قد ساعدتنا على إعادة وصف عملية اكتساب المعرفة (أو الاعتقاد)، فإن تلك التقييمات تقصر عن امتلاك نظرية معيارية مناسبة» (102). ويعتبر التحليل الإرشادي للعلوم الطبيعية ميدانًا مهمًا للبحث ذلك، ومن أجل فائدة العلم داخل دراسات العلم النسوية التي يجب زيادة تطورها. ومع ذلك، ومن أجل فائدة العالمات النسويات في ميادين العلوم الطبيعية، فإنني أقترح ضرورة وجود «نظرية معيارية مناسبة» تتسم أيضًا بالمرونة إلى حد ما وتكون «شبه إرشادية» في إيماءاتها. إن مساهمة «لونجينو» في إنشاء نظرية إرشادية يمكن تطبيقها على العلوم الطبيعية تتضمن إعادة تعريف الموضوعية العلمية والمعرفة العلمية في سياق المجتمعات المحلية. تطرح «لونجينو» معاييرها للمجتمعات المحلية الموضوعية باعتبارها مجموعة من الإرشادات، كما تطرح استراتيجيتين مهمتين لتتمكن تلك المجتمعات من أداء وظائفها. تتمثل الاستراتيجية الأولى في تناول العلم «باعتباره ممارسة أو مجموعة من الممارسات». وتتمثل الاستراتيجية الثانية في إعداد «نموذج نظري لنظرية النظريات» (114).

وباتباع نصيحة «لونجينو»، تتجه نيتي في هذه الورقة البحثية إلى تطوير تصور تخطيطي لتحليل شبه إرشادي عن طريق تناول قضية اختيار الأجندة البحثية في العلوم الطبيعية كنمط من الممارسة. وقد قامت باحثات نسويات أخريات في مجال العلم- مثل دونا هاراواي (Donna Haraway 1997)، وكارن باراد (Karen Barad 2003)، وجوزيف روس (Joseph Rouse 1996. 2002)- بتطوير فكرة العلم أيضًا بوصفه ممارسة. ومثل «لونجينو»، قامت هؤلاء الباحثات بتناول العلم نفسه كمجموعة من الممارسات التي تضم «تفاعل مستمر مع بيئاتنا الطبيعية والاجتماعية» (Longino 1993. 116). وأعتقد أن هذا التكرار للممارسة يمد العالمات النسويات بالإطار الضروري للإبداع وتحقيق النجاح مع التدخلات السياسية في العلوم- حيث يمكن أن تصبح العالمات النسويات - أو يدركن أنهن- جزءًا من الظاهرة⁽⁵⁾. وما أن تدرك الباحثات النسويات انخراطهن، وأنهن يشكلن جزءًا من الظاهرة، تصبح التساؤلات «العلمية» التي تطرحها ولمن تطرحها جزءًا؛ احتمال و«أداءات مختلفة» (Rouse 2002. 161) يمكن أن تفقد قوتها في أي ممارسة سياسية. كما أنوى أيضًا أن أدرس جدية استراتيجية «لونجينو» حول استخدام نموذج للتحليل النظري للنظريات. ومع إلقاء الضوء على أهمية النماذج، من حيث طريقة تشكيلها لبنية معارفنا، تقول «لونجينو»:

إن مدى كفاية نظرية مدركة باعتبارها نموذجًا يتحدد بقدرتنا على رسم تصور لغات جزئية من العلاقات/ البنى الموضوعية في النموذج على جزء من العالم المختبر... إن مدى كفايتها ليس مجرد وظيفة أو تماثل شكلي لأحد تفسيرات النظرية وجزء آخر من العالم، وإنما يرتبط بحقيقة أن العلاقات التي

بختارها هي تلك العلاقات التي نهتم بها. هناك نموذج يرشد تفاعلاتنا مع العالم وتدخلاتنا فيه. ونحن نرغب في نماذج توجه التفاعلات والتدخلات التي ننشدها (115, 1993).

إنني أود أن أطرح نموذجًا نسويًا مناسبًا لممارسة اختيار الأجندة البحثية، بحيث يصبح في إمكاننا توجيه التفاعلات والتدخلات التي ننشد القيام بها في مجال العلوم الطبيعية. وبهذه الطريقة، يصبح بمقدور الباحثة العلمية النسوية مواصلة طرح تساؤلات مختلفة - كما نأمل، مع قليل من المساعدة.

وفى بحثي عن نموذج يساعد الباحثة العلمية النسوية على ممارسة اختيار الأجندة البحثية، فإنني مهتمة بأن أبدأ بنظرية الاستناد إلى رؤية - والتي تثير خلافات عديدة، وتظل، مثل كثير من مستخدميها، مُهمشة داخل الاتجاه العام لفلسفة العلم والدراسات العلمية (Harding 2004a; Wylie 2004). وكما تعلق «هاردينج»، فإن الأمر "يثير الاهتمام، حيث يتمثل أحد ابتكاراته المفهومية المركزية في وصف وإرشاد ممارسة اتباع جوهر معرفي وتقني في العلوم الطبيعية وفلسفتها" (التشديد مضاف، 2004a: 26). وعندما تصف «هاردينج» نظرية الاستناد إلى رؤية، تقول:

إن البدء من حياة أولئك الناس الذين تتوقف شرعية النظام المهيمن على استغلاله يمكن أن يوجه التركيز نحو التساؤلات والقضايا التي لم تكن مرئية، أو "مهمة"، أو شرعية داخل المؤسسات المهيمنة.... إن مثل تلك الرؤى قد أدت نقدًا ونظرًا إلى بناء مواقف خطابية، وليس مجرد آفاق أو آراء تتدفق من كتابها بصورة غير عمدية بسبب بيولوجيتها أو وضعها في مواقع جغرافية أو غيرها من تلك المواقع الاجتماعية (17, 1998).

وبقدر ما يمكن قياس تأثير نظرية الاستناد إلى رؤية على العلوم الطبيعية، فقد استُخدمت أساسًا بطريقتين لوصف التحيزات الموجودة في الفرضيات والأساليب التي صاغتها المجموعات المهنية، فضلًا عن وصف عدم الملاءمة في مقاييس تحقيق الموضوعية (2004a, 26).

وأنا مهتمة بمتابعة الحجة القائلة إن نظرية الاستناد إلى رؤية يمكن استخدامها لإرشاد ممارسات جديدة، مثل اختيار الأجندة البحثية في مجال العلوم الطبيعية. وعلى الرغم من الاختلافات المحيطة بنظرية الاستناد إلى رؤية، فإنني اتجه نحو الوعد بمقاربة، ابتكاراتها- كما تقول هاردينج- "تركز على منظور جديد حول بعض أصعب معضلات عصرنا وأكثرها إنتاجًا للقلق" (2004 b: 1). كما أنني اتجه أيضًا نحو الدعوة التي طرحها منظرو الاستناد إلى رؤية من أجل البدء من حياة المُهمشين. وتروق لي هذه الفكرة، نظرًا للحساسيات الضرورية القائمة بين "الداخلي والخارجي". كان يجب أن أتذمر كعالمة نسوية. وعلى الرغم من أنني كنت معزولة نوعًا ما لوجودي في المعمل، فقد تمكنت من الوصول إلى مجتمع الناشطات النسويات والباحثات النسويات من فروع علمية أخرى، واحتضني هذا المجتمع. وقد أتاح لي الإحساس بالانتماء إلى هذا المجتمع الاستمرار في مجال العلوم، لكنه جعلني أقدر أيضًا أهمية أن أبدأ أفكارتي العلمية انطلاقًا من حياة الآخرين المُهمشين. وبينما كنت أطرح الفكرة القائلة بأهمية تحديد من هو العارف (the knower)، أشارت لورين كود (Lorraine Code) أن هذه الأطروحة تثير أيضًا قضية النسبية الخاصة بنظريات المعرفة (epistemic relativism). لكنها تجادل أن النسبية الخاصة بنظريات المعرفة لا تحتاج إلى صفها مباشرة بمحاذاة التفكير الخاص أو الذاتي المحض. ووفقًا لما تقوله كود، فإن "التصورات التخطيطية، والممارسات، والنماذج، تنشأ من مشروعات البحث المتعلقة بالمجتمعات المحلية. وللحفاظ على استمرارية الحيوية والسلطة، يجب أن توضح تلك

المشروعات مدى كفايتها لتمكين الناس من التفاوض حول التفاصيل اليومية والتأقلم مع القرارات والمشكلات والألغاز التي يواجهونها يوميًا" (3,1991). من الناحية النظرية، إذن، بمقدور عالمة النسوية أن تكشف عن نفسها بوصفها عارفة، ومع ذلك تستخدم نظرية الاستناد إلى رؤية باعتبارها "مشروعًا بحثيًا للمجتمع المحلي" من أجل التفاوض حول قرارات اختيار الأجندة البحثية والتأقلم معها. ولكن، لماذا لم يكن الحال كذلك؟ لماذا لم تُعالج نظرية الاستناد إلى رؤية في مجال العلوم الطبيعية؟ قد يكمن التحدي في أن النموذج المتحول لنظرية الاستناد إلى رؤية، والمناسب لمجال العلوم الطبيعية، يجب تطويره. إن النسويات اللاتي شكلت معهن مجتمعًا عندما كنت أقوم بأعمال البحث العلمي قد علمنني بعض المهارات، بحيث أصبح بمقدوري التفاوض حول عالمي اليومي بوصفي عالمة نسوية. والأهم، أن أولئك النسويات علمنني التفكير في موقعي السياسي وصفاتي - مثل النوع الاجتماعي، والعنصر، والطبقة، والحياة الجنسية - وأنا أعمل في معمل دراسات الجهازين العصبي والغُددي في المجال الإنجابي. لم أكن أعرف ذلك حينذاك، لكنني عندما أعود بذاكرتي للوراء ربما أكون قد استخدمت بالفعل شكلاً من أشكال نظرية الاستناد إلى رؤية من أجل مواجهة الجوهر التقني للعلم الذي أمارسه.

في بحثها بعنوان (2004) "Why Standpoint Matters"، تضع أليسون ويلي (Alison Wylie) الخطوط العريضة للإطار اللازم لنظرية الاستناد إلى رؤية من أجل تحليل الممارسة العلمية. وأجدها مقتنعة بقيمة نظرية الاستناد إلى رؤية، لكنها تشعر بالاضطراب من جراء الطرق الشائعة التي يستخدمها معارضو تلك النظرية بغية تقليصها إلى فكرة مواقع الأفراد الاجتماعية ونسبية سياسات الهوية (341). وعلى الرغم من أن اهتمام «ويلي» بإمكانية تأثير نظرية الاستناد إلى رؤية على تحليلات الممارسة العلمية داخل فروع الدراسات العلمية وفلسفة العلوم، فإنها تطرح أيضًا قضية تنفيذ نظرية الاستناد إلى رؤية في إطار إنتاج المعرفة العلمية ذاتها.

وتشير «ويلي» إلى أن نظرية الاستناد إلى رؤية يمكن أن توجد كالتزام بشكل ما من أشكال المعرفة المتوفرة (343). وبهذا المعنى، فهي تتيح لنا "تطوير رؤية حول إنتاج المعرفة، أي وعى ناقد حول طبيعة موقعنا الاجتماعي والاختلافات الناجمة عنه من الناحية المعرفية" (344). وبالنسبة للعالمات النسويات، يعد تطوير الوعي حول "كيفية" إنتاج المعرفة أساسيًا لتبيان انطباق نظرية الاستناد إلى رؤية في ما يتعلق بممارسة اختيار الأجندة البحثية في مجال العلوم الطبيعية. على أن «ويلي» تؤكد ضرورة وجود نظرية الاستناد إلى رؤية دون "احتضان نزعة الجوهرية أو موضوعية تنسم بامتياز تلقائي" (345). وحتى تستمر نظرية الاستناد إلى رؤية، وعدم إساءة فهمها على الدوام، "لا يجب محاذاتها مع موضوعية الامتياز المعرفي التلقائية؛ فلا يمكن أن يزعم منظرو الاستناد إلى رؤية أن أولئك الذين يطرحون رؤي بعينها (عادة رؤى مهيمنة جزئيًا، ومقموعة، ومهمشة) يعرفون المزيد تلقائيًا، أو يعرفون أفضل، نتيجة مواقعهم الاجتماعية والسياسية" (341). ومن أجل انتقال نظرية الاستناد إلى رؤية إلى العلوم الطبيعية وإسهامها في إنتاج المعرفة العلمية، فإن عليها أن تأخذ مكان المقاربات المهيمنة والتي تعتبر تأسيسية للمنهج العلمي. ومع ذلك، ومن الخطورة الشديدة أن نطرح كمبدأ تأسيسي لنظرية الاستناد إلى رؤية الزعم القائل إن بعض الناس (المُهمشين) يعرفون أكثر من الآخرين (غير المُهمشين). إن المعايير التي طرحتها ويلي أعلاه لتحرك نظرية الاستناد إلى رؤية داخل ميدان العلوم الطبيعية تُعد أساسية. وما أن تعترف عالمة النسوية بأنها- بوصفها داخلية/ خارجية - تعرف معرفة مختلفة، يصبح انطباق نظرية الاستناد إلى رؤية على العلوم الطبيعية واضحًا أيضًا.

وعلاوة على ذلك، تجادل ويلي أن نظرية الاستناد إلى رؤية "تمنح إطارًا لفهم كيف يمكن أن تؤدي أنماط بعينها من التنوع (الثقافي، العنصري، النوع الاجتماعي)- بعيدًا عن المساومة على السلامة الخاصة بنظرية المعرفة - إلى إثراء البحث العلمي بشكل دال" (339). كما أنها تطرح أن هناك قيمة في ما يتأتى على الرؤية المهمشة أو

الداخلية/ الخارجية أن تمنحه. وتضم القيم التي تشير إليها ما يلي: (1) تفسير النفاذ إلى الأدلة التي يمكن بمقتضاها أن يتيح موقع التهميش للفرد أن يرى الأدلة التي لا تُرى عادة؛ (2) حدة الاستدلال التي بمقتضاها يتمكن الفرد من إقامة روابط بين ديناميات السلطة؛ (3) توفر نطاق واسع من التفسيرات والفروض التفسيرية لفهم الأدلة؛ وكشروط للقيم الثلاثة الأولى؛ (4) فك الارتباط بحسم عن الأمور المأخوذة على حالها، والتي تقود الأشكال السلطوية من المعرفة (346). وعندما تدرك عالمة النسوية أن موقعها وعلاقاتها وموقفها داخل ديناميات القوة يمنحها الوعي الناقد الضروري لطرح "زاوية جديدة من الرؤية" تتناول التساؤلات القديمة وتثير تساؤلات جديدة أمام البحث الإمبريقي" (349)، نجد أن الترددات المتعلقة بصلة نظرية الاستناد إلى رؤية بالعلوم الطبيعية قد انتهت. إن القائمة التي قدمتها «ويلي» حول القيم توفر أسباب تضمين نظرية الاستناد إلى رؤية في ممارسة اختيار الأجندة البحثية في مجال العلوم الطبيعية، وبإعداد قائمة تضم مجموعة القيم، تجيب «ويلي» عن السؤال المتعلق بأسباب أهمية الرؤية المُمهشة والداخلية/ الخارجية، وإمكاناتها في إغناء البحث العلمي عن طريق إنتاج معارف مختلفة. وفي واقع الأمر، يوضح تحليلها أسباب ضرورة السعي نحو هذه الرؤية. على أنني أعتقد أن السؤال الذي يظل قائماً أمام عالمة النسوية - التي تعمل في مجال العلوم الطبيعية - وهي جالسة على مقعدها في المعمل تحك رأسها، هو: كيف؟

إعادة تشكيل الموضوعية

لنتناول هذا التساؤل الأخير، فإنني أهتم بالانطلاق من نظرية الاستناد إلى رؤية، ولكن مع التحرك نحو الموضوعية القوية والمعارف المتوفرة، ومنها إلى الواقعية الفاعلة. وعندئذ، وبالنسبة للعالمة النسوية المؤهلة بحكم "طبيعة" وجودها للقيام بدور العارف المُمهش، تصبح فكرة تطوير النظريات النسوية - مثل نظرية الاستناد إلى رؤية في ميدان العلوم الطبيعية- فكرة جذابة، ولكن دون وجود تردد واحد دال (كحد أدنى، على أقل تقدير). وأعتقد أن التردد الرئيسي لاتخاذ تلك الخطوة يتعلق بإعادة تشكيل أفكارها حول الموضوعية. وإذا ارتكزت ممارستها لاختيار الأجندة البحثية على مجموعة من القيم المنشقة من النزعة النسوية، فهل يمكنها مع ذلك أن تظل موضوعية؟

ومن أجل تناول هذه القضية، يجب أن تعي عالمة النسوية أن تدريبها كعالمة كان يمكن أن يتطلب منها التفكير حول الموضوعية بطريقة محدودة- طريقة مناسبة لإنتاج المعرفة، وخاصة من خلال المنهج العلمي، كما يجب لفت انتباهها إلى أن مفهوم الموضوعية أكثر تعقيداً. فكما أشار كثير من المؤرخين وفلاسفة العلم، "الموضوعية ليست ولم تكن أبداً مفهوماً ذلك، فإن متراضاً ومحصناً، على الأقل منذ القرن السابع عشر" (Daston 1992. 298). ومع ذلك، فإن الأشكال المختلفة العديدة للموضوعية تتقاسم بالفعل غرضاً واحداً، وكما ورد في إشارة لورين داستون (Lorraine Daston) وبيتر جاليسون (Peter Galison)، فإن "كل مكون من المكونات العديدة للموضوعية يعارض شكلاً متميّزاً من أشكال الذاتية، يجرى تعريف كل منها عن طريق استهجان بعض (وليس كل، بأي حال) جوانب الشخص. ويمكن سرد تاريخ الأشكال المختلفة للموضوعية بوصفه كيف ولماذا ومتى أصبحت الأشكال المختلفة للذاتية تعتبرها ذاتية على نحو خطير" (82، 1992). وتجادل داستون أن شكلين بعينهما من أشكال الموضوعية - وتحديدًا الموضوعية اللامنتظورية، (aperspectival objectivity) (1992) والموضوعية الميكانيكية (Daston and Galison 1992)) - قد أصبحا يلعبان أدواراً مهمة في كل خطوة عملياً من خطوات البحث العلمي في عصرنا الحديث، لكنها لم يتطورا أساساً في داخل التقاليد العلمية. وبالأحرى تطرح داستون أن الموضوعية اللامنتظورية - أي فكرة كون المرء "مراقباً بلا ملامح" - قد نبعت من الفلسفة الأخلاقية والجمالية في النصف الأخير من القرن الثامن عشر (1992). وتشرح قائلة: "تماماً مثلما بدا سمو وجهات النظر الفردية في المداولات والعمل شرطاً مسبقاً لتحقيق مجتمع عادل ومتناغم بالنسبة لأخلاقيات القرن الثامن عشر، فإن السمو نفسه

في مجال العلم بدا بالنسبة لبعض فلاسفة القرن التاسع عشر شرطاً مسبقاً لبناء مجتمع علمي متماسك" (1992, 607). أما الموضوعية الميكانيكية، والتي تقترب بامتة الإجراءات أو ميكنتها، فتتمثل وظيفتها الأساسية أيضاً في "أخلاقية تقييد الذات" (Daston and Galison 1992). وكان هدف هذا الشكل من الموضوعية يكمن في التخلص من العواطف أو الأحكام الإنسانية، وبالتالي تُشكل أي خصوصيات نوعاً من المشاهدات الناتجة عن البيئة المحيطة بالفرد.

ومؤخراً، اقترحت هيثر دوجلاس (Heather Douglas) أيضاً عدم وجود معنى واحد فقط للموضوعية، وتمكنت بالفعل قادرة من تحديد ثمانية مُدركات متميزة للمفهوم. كم طرحت أن مُدركات الموضوعية، والتي شاع إنتشارها في البحث العلمي، تُمثل موضوعية تلاعبية و"تقاربية" (2004, 457). إن كلاً من هذين المُدركين - بما يماثل الموضوعية اللامنتورية والموضوعية الميكانيكية - يتناول محاولات البشر من أجل الوصول مباشرة إلى الموضوعات (455) الموجودة في البيئات المحيطة بهم دون التدخل فيها. وانطلاقاً من تقييمها لمختلف مُدركات الموضوعية، تقدم دوجلاس تعليقاً نافذ البصيرة إلى حد كبير، ويعد بالغ الأهمية بالنسبة لإعادة التشكيل النسوي للموضوعية. تقول:

**إن تعقُّد الموضوعية ينهض بأعباء مرونتها في الاستخدام
وشدة قوتها المعيارية. وهناك أسس متعددة يمكن انطلاقاً
منها الدعوة إلى الثقة في الزعم، ويمكن انطلاقاً منها
المصادقة على هذا الزعم للآخرين. ويجب أن يكون واضحاً أيضاً
أن التعقُّد يترك مساحة للتغير. فبإمكاننا أن نقرر إسقاط بعض
المعاني (وأرى ضرورة إسقاط معنى الموضوعية الخالية من
القيمة). ويمكننا أن نرى ضرورة إضافة معان جديدة، حيث
تتغير ممارساتنا عبر الزمن. لا يوجد ثبات لا تاريخي
للموضوعية حتى الآن، ومن المنطقي عدم التفكير في أننا
انتهينا من تطوير المصطلح (468).**

ومن خلال تتبع تلك التقييمات للموضوعية - كما تطرح دوجلاس - يمكن أن تدرك العالمية النسوية - أن إمكانية التغير أيضاً، وليس الحرية فحسب، تأتي مع التعقُّد. وفي واقع الأمر، طرحت هاردينج أحد تلك المعاني الجديدة للموضوعية وقامت بتطوير المصطلح في سياق فكرتها حول "الموضوعية القوية". فالموضوعية القوية توسع فكرة البحث العلمي بحيث تضم مشاهدات منهجية للمعتقدات الأساسية، كما تلفت الانتباه أيضاً إلى الفروض الإيديولوجية المبنية داخل البحث العلمي (1991, 149).

وتطرح دوجلاس أيضاً وجود الكثير من المواقع التي يمكن من خلالها تجميع "مواضع ثقة" من أجل تقديم أطروحة. وتتيح لنا فكرة الموضوعية القوية أن نرى إمكانية وجود طرق مختلفة للمعرفة، وليس مجرد مقياس واحد مناسب للمعرفة التي لا تُكتسب إلا من خلال الأنماط التقليدية للموضوعية. والأكثر أهمية أن هذه الفكرة توفر أسس الثقة في مجتمع العارفين المُهمشين. وعلى سبيل المثال، وبما يتعلق بأفكار الموضوعية القوية وأهمية الإقرار بمجتمع العارفين، يصف الآن إيروين (Alan Irwin) فكرة "علم المواطن"، بينما يلقي الضوء على أهمية المعارف المحلية وذات الخصوصية (1995). ويطرح أن مجتمعات العارفين - كما في حالة التنمية المستدامة - تلعب دوراً أساسياً في انتقاد معرفة الخبراء، لكنها تؤدي أيضاً إلى توليد أشكال من المعرفة والفهم، حيث تعمل بمثابة «معامل حية» بطراز يتسم بالنشاط وقد يتسم أيضاً بالخمول" (112, 1995). وأيضاً في سياق المعرفة المحلية والتشاركية، قدم فرانك فيشر (Frank Fischer) مثلاً فذاً حول كيفية توفير مجتمع العارفين للأسس الضرورية لبناء الثقة في الأطروحة. وعندما كان فيشر يناقش مثال حركة علم الشعب في ولاية كيرالا الهندية، أشار إلى أن نجاح هذه الاستراتيجية يكمن في أنها "توجه بشكل مباشر إلى

جوانب القلق المتعلقة بتمكين المواطن، والنظرية الديمقراطية، والديمقراطية البيئية" (168,2000). لقد قام مواطنو كيرالا بتصميم مشروعات بحثية تتعلق بقضايا حياتهم اليومية. على أن المعرفة المحلية التي أنتجوها - والتي كانت "مصممة لمساعدة المواطنين المحرومين في نضالهم من أجل التوصل لفهم وسيطرة أفضل على الواقع والخيارات التي تشكل اهتماماتهم وجوانب قلقهم" (145)- قدمت معلومات أيضًا عن نوع المعرفة العلمية "الخيرة" التي تم إنتاجها.

وفى أثناء كفاحي حول اختياري لأجندتي البحثية، توصلت إلى حاجتي للتساؤل حول أفكارني عن الموضوعية العلمية عبر أعمال دونا هاراوي (Donna Haraway). فقد وصلت إلى هذه النقطة من خلال أفكارها حول الرؤية الجزئية، والأهم من ذلك ما يتعلق بمعضلاتي الخاصة - حيث تمكنت هاراوي من صياغة رابطة مع فأرها المعدل جينيا والخط الخلوي الهيوثلامي الموجود خارج الجسم. وفى أنشطتي المتزامنة - كعالمة في المعمل، ودارسة للخط الخلوي للفأر المعدل جينيا، وعضوة في مجتمع العارفات النسويات- كان لدى أسباب للتفكير حول معاني الموضوعية على نحو عميق وحميم. تقول هاراوي إن "الموضوعية النسوية تدور حول مواقع محدودة ومعرفة متوفرة، وليس حول السمو والفصل بين الذات والموضوع، وبهذه الطريقة، يمكننا أن نصبح قادرين على الإجابة عما تعلمنا كيفية رؤيته" (190,1991). ويرتبط مفهوم هاراوي للمعرفة المتوفرة ارتباطًا وثيقًا بنظرية الاستناد إلى رؤية. وتؤكد الموقع والرؤية الجزئية، تذهب هاراوي إلى أن المعرفة لا يمكن أن تكون شاملة. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، يجب عدم تقليص المعرفة المتوفرة إلى خصوصيات فردية أو إلى النسبية الخاصة بنظريات المعرفة. ومثلها مثل نظرية الاستناد إلى رؤية، نجدها تقدم المعرفة عن طريق المساعدة على جعل جوانب الطبيعة والعلم والعلاقات الاجتماعية جوانب مرئية- حيث عادة لا تتم رؤية هذه الجوانب أو يتم الإبقاء عليها مختفية⁽⁶⁾. وتصبح الموضوعية "عقلانية ذات متموضعة" (196,1991)، ومفتوحة أمام العديد من الروابط، إن السبب وراء ما تمنحه نظرية الاستناد إلى رؤية والموضوعية القوية والمعارف المتوفرة من خبرات يمكن أن تغير تفكير العالمة النسوية يرجع إلى أنها - بدلاً من قصر القيمة على الموضوعية اللامنتظرة والمكانكية فحسب - تدعو الباحثين المنخرطين والراسخين، الذين ينتمون لمجتمع العارفين، إلى ممارسة عملية اختيار أجنداتهم البحثية من خلال "عقلانية متموضعة".

العقلانية المتموضعة والمادية

يجب الإقرار بأن المعارف المتوفرة لم تكن نظرية تُقلص نفسها ببساطة، كما تقلص الموضوع الذي تناوله، إلى موضوع لا يصبح واضحًا أو متجمعًا إلا عن طريق عمليات البناء الاجتماعي. وبالأحرى، تحدد المعارف المتوفرة موضع العالمة النسوية من أجل الانخراط في تقييم أدائي (مع استعارة استخدام باراد للمصطلح) لإنتاج المعرفة العلمية- المعرفة التي ترتبط بها العالمة النسوية ارتباطًا وثيقًا وتهتم بها سياسيًا.

وبطبيعة الحال، حاولت سابقا بعض العالمات في مجال دراسات العلم النسوى إدماج القيم النسوية داخل العلم عن طريق ما كان يشار إليه باعتباره المقاربات البنائية الاجتماعية. وعندما كان ديفيد هيس (David Hess) يصف الدراسات الاجتماعية للعلم والتكنولوجيا، كان يقول إن "مصطلح" البنائية الاجتماعية، غالبًا ما يستخدم كوصف عامة للدراسات التي تختبر كيفية عمل المتغيرات الاجتماعية لتشكيل أنماط اختيار البحوث التي تُجرى، وكيف تُجرى، وكيفية الاختيار بين النظريات المتناقضة، ومدى قبول المجتمعات العلمية الواسعة للمشاهدات والقوانين والنظريات وغيرها من أطروحات المعرفة (34,1997). وفي المقابل، طرحت «هاردينج» استخدام مصطلح البنائية المشتركة بغية تحقيق تمثيل أفضل حول كيفية "التطور المشترك" للعلم والثقافة، وترى «هاردينج» أن مصطلح البنائية يقضى ضمناً بأن "المجتمعات الموجودة سلفًا والمشكلة تشكيلاً كاملاً إنها تشكل أو تبنى بحسب تمثيلات الطبيعة التي ترغبها،

بغض النظر عن كيفية ترتيب العالم حولها" (4-1998). على أنني أعتقد أن وضع خيارات الأجندة البحثية في مجال العلوم الطبيعية بمحاذاة البنائية الاجتماعية، أو حجج البنائية المشتركة، قد يتسم بطابع إشكالي إلى حد كبير. وقد وجهت بعض الباحثات في مجال دراسات العلم النسوي- مثل هاراوي (Haraway 1991)، وباراد (2003 Barad)، و نانسى توانا (Nancy Tuana 2001)- انتقادات حادة لحجج البنائية الاجتماعية، وذلك بإثارة تساؤلات عسيرة تتعلق بقضية المادية، وخاصة في حالة العلوم الطبيعية والفيزيائية. وتطرح كل من باراد وتوانا أن الأمر عندما يتعلق بقضية المادية، يتجه نزوع الباحثات النسويات وفلاسفة العلم نحو الانزلاق بسهولة إلى الواقعية العلمية في مواجهة نقاش البنائية الاجتماعية. على أن التأكيد مجددًا على التوترات والمشكلات الخاصة بهذا النقاش لا يقع عمليًا في نطاق هذا المقال، كما لا يمثل هدفًا بالنسبة لي. ويكفي القول أنه تحقيقًا لغرض تطوير اختيار الأجندة البحثية إلى ممارسة، ووضع تصوراتنا المُعاد تشكيلها، فضلًا عن إمكانات تحقيق الموضوعية، في نطاق الاستخدام المناسب، فإن التدخلات النسوية في العلم لا يمكن أن تستمر إذا وُضعت هذه الجهود بمحاذاة حجج الواقعية أو حجج البنائية الاجتماعية. وتطرح «باراد» ما يلي:

إن الفهم الأدائي للممارسات الخطابية يتحدى الاعتقاد التمثيلي من حيث قوة الكلمات في تمثيل أشياء موجودة سلفًا... والتحرك نحو البدائل الأدائية إلى النزعة التمثيلية يصرف الانتباه عن التساؤلات المتعلقة بالتناظر بين الأوصاف والواقع (على سبيل المثال: هل يعكسان الطبيعة أم الثقافة؟) إلى موضوعات الممارسة/ التصرفات/ الأفعال. (802,2003)

وتتيح نظرية «باراد» حول الأدائية ما بعد الإنسانية إمكانات جديدة للتعامل مع المادة والأجساد في العلوم الطبيعية والفيزيائية. وبينما كانت باراد تصف المشكلات المتعلقة بربط الممارسات الخطابية بادية الجسد، وتُفسر فكرتها حول الواقعية التمثيلية، فإنها جمعت أيضًا من أجلنا موضوعية معادة التشكيل وتوظف بشكل كامل حرية التعقّد. وبتحرك هاردينج قدمًا بفكرتها حول الموضوعية القوية ووصف هاراوي للموضوعية كعقلانية متموضعة، نجدها تقول:

على مستوى تقييم الواقع الفاعل، يمكن مرة أخرى الإقرار بالطبيعة، والجسد، والمادية في كامل هيئتهم دون اللجوء إلى بصريات الشفافية أو العتامة، وهندسات الخارجية أو الداخلية المطلقة، وتنظير الإنسان باعتباره سببًا محصًا أو نتيجة محضة، بينما نبقى - في الوقت نفسه - عرضة للمساءلة بصرامة في ما يتعلق بالدور الذي نقوم به "نحن" في الممارسات المغزولة حول المعرفة والضرورة... وعلى مستوى تقييم الواقع الفاعل للممارسات التقنية- العلمية، فإن "العارف" لا يصمد في علاقة مع الخارجية المطلقة بالعالم الطبيعي تحت الدراسة- لا توجد هذه النقطة من المشاهدة الخارجية. ولهذا، ليست الخارجية المطلقة هي التي تشكل شرط الإمكانية اللازم للموضوعية، بل هي بالأحرى الانفصالية الفاعلة- أي الداخلية في إطار الظواهر. "نحن" لسنا مشاهدين لهذا العالم من الخارج. (828,2002)

إن استمرار المساءلة في ما يتعلق بالأدوار التي نقوم "نحن" بها يمثل الجزء السياسي لهذه الممارسة. لماذا تتولى عالمة النسوية إجراء بحث، إن لم تكن معنية بالتساؤلات التي تطرحها أو بنتائج عملها؟ ولكن ماذا يحدث بعد قيام الباحثة النسوية بإعادة تشكيل إدراكها للموضوعية، وتصبح واعية بأنها مطمورة داخل الظاهرة؟ هل تنتهز فرصة

"القطع الفاعل" اللحظي (815) وتستخدم سياستها النسوية ليكون لها يد في ترتيب الأفعال المتداخلة التي تساءل عنها؟ وبعبارة أخرى، حتى على الرغم من إدراكها أنها جزء من الظاهرة، كيف يمكنها تعريف ثم استخدام رؤيتها أو موقفها في البحث العلمي الذي تتولاه أو اختيارات أجندتها البحثية؟ إن الموضوعية القوية والمعارف المتوفرة والواقعية الفاعلة تساعد جميعها- وبأساليبها الخاصة- العالمية النسوية على إعادة تشكيل أفكارها حول الموضوعية، وربطها بالبحث العلمي الذي تقوم به بصورة وثيقة. ومع ذلك، فإنني أعتقد أننا يمكن أن نمتلك قدرة أفضل على مواجهة تلك القضية المتمثلة في كيفية نجاح العالمية النسوية في إضفاء الطابع المحلي على سياستها، بينما "تُصدر قرارًا محليًا" (815) داخل ظاهرة عن طريق الانتقال إلى مفهوم شيلا ساندوفال (Chela Sandoval) حول تباين الوعي (2000).

التحرك نحو الوعي المتباين:

القفر في فضاء شبكة الإنترنت

أعتقد أن علينا أن نقطع المسافة وثبًا في معتقداتنا، أو على الأقل بين الفروع العلمية، حتى يمكننا تناول تلك القضية المتمثلة في كيفية انخراط العالمية النسوية في البحث وممارسة اختيار الأجندة البحثية ارتكازًا على معلومات مستمدة من السياسة المحلية بالمجتمعات التي تنتمي إليها. وأمل أن أتمكن هنا من وصف العملية التي تستلزمها تلك الوثبة. وبالقيام بذلك، فإننا نحاول في النهاية أيضًا تطوير نموذج شبه إرشادي للممارسات التي يمكن أن تستخدمها عالمات نسويات أخريات عند تناولهن مشكلة اختيار الأجندة البحثية. تستخدم «شيلا ساندوفال» أفكار «هاراوي» حول هوية الكائن الفضائي (Cyborg)، وتطرح أنه ليس مجرد مخلوق (شبه) بشري مولود من وجودنا ومستقبلنا التكنولوجي. وعلى الرغم من أن العديد من النظريات تعالج فكرة الكائن الفضائي بوصفه كيانًا مستقبليًا نشأ خلال عصر السياسات المعارضة للعلومة والتكنولوجيا، فإن ساندوفال تشرح قائلة:

**إن حجتني كانت تتمثل في أن الشعوب المستعمرة في
الأمريكتين قد طورت بالفعل بتطوير مهارات تماثل المهارات
المطلوبة لبقاء الكائن الفضائي في ظل الشروط التقنية-
البشرية، على اعتبار أن تلك المهارات تُعد شرطًا أساسيًا
للبقاء تحت الهيمنة عبر الثلاثمائة عام الماضية.... ويمكن فهم
وعي الكائن الفضائي بوصفه تجسيدًا تكنولوجيًا لشكل خاص
بعبئيه من أشكال الوعي المعارض الذي تم الحديث عنه في
مواضع أخرى باعتباره "نسوية العالم الثالث الأمريكية" (408،
1995).**

ومثل «ساندوفال»، فقد قمت بتفسير كائن «هاراوي» الفضائي باعتباره كلمة مجازية، ليس فقط بالنسبة إلى اتحاد المادة العضوية والآلة التكنولوجية، وإنما في الأساس أيضًا كنمط من أنماط الوعي الذي يركز على الخبرات المعيشية والمهارات التي تقوم على تطويرها أنماط عديدة من المهمشين، بما في ذلك المستعمرين في الولايات المتحدة. وفي محاولة لإدماج "نسوية العالم الثالث الأمريكية" في النظرية النسوية بالولايات المتحدة، تجادل «ساندوفال» أن الأشكال المتباينة للوعي المعارض لا تنتمي فحسب إلى نسوية العالم الثالث الأمريكية وإنما تمتد بالأحرى عبر خبرة التهميش الاجتماعي و"سياسات" الكائن الفضائي (1995:2004).

وتعد العالمية النسوية بمثابة كائن يوجد على الهوامش الاجتماعية - إنها مثل الكائن الفضائي (7). ونظرًا لأن العالمية النسوية مُقيدة بكونها داخلية/ خارجية في نمط من المخلوقات التي تنقسم إلى جزئين تربط بينهما وصلة، فإن السياسة المتعلقة بالكائن

الفضائي يمكن أن تمنحها مساحة/ فضاء للجوء النظري. ويمكننا جميعًا أن نجادل أن العالمية النسوية عليها، كي تصبح شاهدة متواضعة متغيرة تعيش داخل المؤسسة العلمية، أن تعمل على تشكيل مقاومة لعدد من العوامل، اعتمادًا على نوع الجنس، والنوع الاجتماعي، والعنصر، والطبقة، والسن، وغير ذلك⁽⁸⁾. عليها أيضًا أن تتعلم أن تقاوم، على سبيل المثال، التحيزات الجنسية والعنصرية التي أصبحت مفرطة داخل النظريات والنماذج واللغة المستخدمة في إنتاج المعرفة العلمية. لقد اعتادت على "بناء المقاومة". لكنها لكي تكون "فاعلة في المعارضة"، يجب أن تمتلك العالمية النسوية أيضًا طريقة للتعبير عن "وعيا المتباين" في فضاء مقاومتها⁽⁹⁾. إن ما أريد أن أطرحه هنا يتمثل في أن العالمية النسوية رغم أنها مُعلقة في إطار "قطع فاعل"، (Barad 2003:815)، فإن التعبير عن وعيا المتباين يمكن أن يرشدها من خلال ممارسة اختيار الأجندة البحثية، متيخًا لها تسييس انخراطها في عمليات الأسلوب العلمي وإحكام ممارساتها المعرفية داخل مجتمع العارفين المهمشين.

وتجادل «ساندوفال» أن نسوية العالم الثالث الأمريكية تقدم شكلًا جديدًا من أشكال: "الوعي التاريخي" الذي تطور تحديدًا خارج النظرية النسوية المهيمنة التي ظهرت في السبعينيات (195,2004). في هذا الوعي، "لا يوجد تشريع يتميز عن غيره، والإقرار بأن كل موقع يتسم بإمكانات الفاعلية في المعارضة مثل أي موقع آخر إنما يتيح إمكانية وجود نمط آخر من الوعي" (200). ويتمثل هدفها في تسخير طاقات الناس الجماعية، سعيًا إلى "مواقف تحريرية مؤثرة فيما يتعلق بالنظام الاجتماعي السائد" (44-43,2000). تقول «ساندوفال»:

تكمّن الفكرة هنا في أن المواطن- الذات يمكنه أن يتعلم تحديد وتطوير وسائل الإيديولوجيا والسيطرة عليها- أي نظم المعرفة الضرورية من أجل "اقتحام الإيديولوجيا"- بينما في الوقت نفسه يعد أيضًا التحدث في التكنولوجيا ومنها فكرة ترسي الأسس الفلسفية التي تمكننا من إقامة الروابط الحيوية بين الأهداف الاجتماعية والسياسية التي تبدو يائسة... والوعي المتباين هو تعبير عن موقع الذات الجديدة التي طالب بها التوسير - إنها تسمح بالعمل، وإن كان بما يتجاوز مطالب الإيديولوجية المهيمنة (44,2000).

إن «ساندوفال» تطرح إمكانية أن يسكن المرء داخل "إيديولوجية"، بغية تغيير تلك الإيديولوجية. هنا توجد العالمية النسوية المتميزة. وبوصفها داخلية، نجدها تمتلك معرفة وثيقة بالأسلوب العلمي التقليدي، والإيديولوجيات المهيمنة التي تؤثر في اختيارات أجندتها البحثية. لكن العالمية النسوية - كما تطرح «ساندوفال» - يجب أن تتعلم تحديد وتطوير وسائل الإيديولوجيا والسيطرة عليها من أجل تغيير النظام الاجتماعي المهيمن الذي خلقته التصورات التقليدية لكل من الموضوعية والأسلوب العلمي، والمضى نحو إنشاء معرفة علمية مختلفة من خلال "طرح تساؤلات مختلفة". وفي الواقع، طرحت «ساندوفال» "مجموعة من العمليات، والإجراءات، والتكنولوجيات من أجل التخلص من الكولونيالية في التخيل كمنهاجية للمجموعين" (69,2000).

تساعدنا نظرية الاستناد إلى رؤية، والمعارف المتوفرة، على إدراك موقعنا داخل الإيديولوجيات المهيمنة. وبمضي نهج «ساندوفال» حول المجموعين قدمًا بهذه المسألة، ويوضح لنا كيفية تطوير هذه الإيديولوجيات والسيطرة عليها. وكما هي الحال بالنسبة لأغلب النظريات النسوية، فإن بصيرة ومقاربات منهاجية المجموعين يجرى ترجمتها إلى أجندات بحثية جديدة للنسويات الرائدات في ميادين الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، بينما تبقى كفكرة مجردة (إن بقيت على الإطلاق) بالنسبة للنسويات في ميدان العلوم الطبيعية. وأحاول في الجزء الأكبر المتبقى من هذه الورقة البحثية أن أبدأ هذه العملية - عملية نقل العالمية النسوية من حالة القلق والتوتر إلى فضاء

الشهادة المتواضعة المتغيرة - عن طريق توضيح إمكانية تطبيق منهجية المقموعين عند ممارسة اختيار الأجندة البحثية.

المتجهات، و"نقل المعلومات"، والتحويلات

وصفت «ساندوفال» أيضًا منهجية المقموعين باعتبارها تضم خمسة مكونات، وأشارت إليها على التعاقب باسم "تكنولوجيات": (1) السيميولوجيا، (2) التفكيك، (3) الأدلة الشارحة، (4) الديمقراطية، (5) الحركة المتباينة (409,1995). وإذا وضعنا هذه الإيديولوجيات معًا، يمكن اعتبارها شكلًا من أشكال المقاومة لدى الكائن الفضائي. وهناك سببان أساسيان لاختيار منهجية المقموعين في بحثي. أولاً، أعتقد أن هذه المنهجية يمكن اعتبارها امتدادًا معقدًا لنظرية الاستناد إلى رؤية والمعارف المتوفرة، كما أنها منطقية وإبداعية وغير من حيث تصميمها. ونظرًا لبنيتها ومرونتها، يمكن استخدامها لتطوير نموذج شبه إرشادي لممارسات العالمية النسوية في مجال العلوم الطبيعية. أما الحجة الثانية لاستخدامي منهجية المقموعين في مشروعي فتكمن في أنها شديدة الإغراء على نحو يستبعد بساطة عدم استخدامها. إن «ساندوفال» مولعة باستخدام المجاز التكنولوجي، مثل المتجهات، لوصف المناورات الاجتماعية الواقعية. وأنا أشعر بتقدير تجاه هذا الاستعداد للتنقل عبر الفروع العلمية، وعبر الأهداف التحريرية، وعبر الفضاءات التي تسكنها الكائنات الفضائية. وقد شرعت بالفعل في تجربتها من موقعها في معامل الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. ولكن، حتى تصبح هذه الممارسة السياسية أيسر نفاذًا بالنسبة للعالمية النسوية في معامل العلوم الطبيعية، فإنني أود إجراء نقل تكنولوجي للأصناف. أود تغيير متجهات «ساندوفال» الرياضية إلى متجهات بيولوجية، تُعرف أيضًا باسم البلازميدات (plasmids). ويجري أيضًا استخدام المتجهات البيولوجية لإدخال معلومات "جديدة" داخل الكائن الحي. إن هذه التكنولوجيا الجزيئية، المرتكزة على البيولوجيا، تُعرف باسم نقل المعلومات (transfection). وفي الجزء المتبقي من هذه الورقة البحثية، أقاسم سلسلة من نقل المعلومات، بما يسفر عن إدخال تكنولوجيا المقموعين إلى العلوم الطبيعية. وأمل أن أوضح صلة هذه النظرية النسوية بالعالمات النسويات، وتقديمهن كمثال يوضح كيفية استخدام هذه الممارسة السياسية لإجراء اختياراتهن للأجندة البحثية.

نقل المعلومات (1): الحركة المتباينة

تري «ساندوفال» أن الحركة المتباينة هي "وعي منقسم"، حيث يمكن للمرء أن "يتحرك ذهنيًا وإيائيًا بين أكثر من واقع"، و"الرؤية من خلال وجهة النظر السائدة علاوة على وجهة نظره" (83,2000). وبالتنقل ذهنيًا وإيائيًا بين أكثر من موقع، يصبح بمقدور الكائن متصل القسمين التحرك إلى الخلف والأمام ومن الداخل إلى الخارج، وبذلك فإنه يوجد حتى في "موقع بيني أو فضاء ثالث" (83,2000). وكما ذكرنا أعلاه، يعتبر هذا الفضاء الثالث أو فضاء الكائن الفضائي، موقعًا مألوفًا للعالمات النسويات. إن انخراط العالمات النسويات في الحركة المتباينة من الأرجح أن يصيبهن بالتشوش في البداية، لكن إقرار "الوعي المنقسم" يعد بمثابة الخطوة الأولى الضرورية لتطوير ممارسة اختيار الأجندة البحثية. ولهذا، يتمثل أول تغير لمنهجية «ساندوفال» الخاصة بالمقموعين في نقل آخر تكنولوجياتها - أي متجه الحركة المتباينة - إلى صدارة الممارسة النسوية لاختيار الأجندة البحثية. وإذا كان بإمكان العالمية النسوية تقدير صلة النظرية النسوية بالعلوم الطبيعية وإعادة صياغة أفكارها حول الموضوعية، فإن العالمية النسوية ستدرك أيضًا أن موقفها، باعتبارها من الداخل/ من الخارج، يتيح لها أن تري من وجهة النظر المهيمنة علاوة على وجهة نظرها. ويتيح لها هذا الوعي المنقسم، أو حتى يجبرها على، النظر إلى العلم بصورة مختلفة عن قريناتها غير النسويات. وبعبارة النظر إلى العلم بصورة مختلفة، فإنني أعني أن أطرح، على سبيل المثال، أن العالمية النسوية قد تهتم بما يجري اعتباره معرفة وكيف يتم إنتاجها. وقد تهتم بالنظريات والنماذج التي تستخدم لتنظيم وإجراء اختياراتها، ويمكن أن تهتم أيضًا بالتقنيات

المستخدمة لإعداد البحث، وجمع الأدلة ووضع نتائجها في لغة علمية. إن أي جانب أو كل جوانب الاهتمام المشار إليها أعلاه يمكن أن تثير معضلة أمام عالمة النسوية وتضعها في دوامة. لكن هذه الجوانب توفر، في الوقت نفسه، فرصًا لممارسة اختيار الأجندة البحثية كعمل سياسي ومن موقع الوعي المتباين. وفي واقع الأمر، إنها قدرتها على البدء بتناول المعضلة في العلم الذي تمارسه، بينما تنظر - في الوقت نفسه - من وجهة النظر العلمية المهيمنة التي تحقق لها في نهاية المطاف الاستقرار في "الحركة المتباينة"، بما يوفر لها قوة الدفع اللازمة من أجل "طرح تساؤلات مختلفة".

ففي حالتي، على سبيل المثال، كانت أول معضلة واجهتها في أطروحتي للدكتوراه تتعلق باستخدام الحيوانات في بحثي. فمن غير المعتاد، في البحوث البيولوجية الإنجابية، إجراء تجارب بدون استخدام ما يشار إليه باسم "النماذج الحيوانية". لقد كنت أعرف أن قتل الحيوانات واستخدامها في البحث سوف يكون متوقعًا مني كطالبة تخرجت في الجامعة. وعلى هذا النحو، وعندما أثير سؤال يتعلق بما إذا كنت قد أجريت بحثًا من قبل على الحيوانات، كانت إجابتي أنني لم أفعل ذلك، كما أسعى، في واقع الأمر، لعدم إجراء بحوث أبدًا على الجسم الحي ذاته لإنجاز أعمالي العلمية. وقد أسفرت هذه المعضلة عن لحظة عصيبة خلال المقابلة التي أجريتها من أجل أطروحة الدكتوراه، وفي السنوات التي تلتها. ومن حسن الحظ أن مشرفتي كانت مساندة لموقفي. لقد سمحت لي أن أستخدم خطأ خلويًا خارج الجسم الحي لإجراء بحثي، ولم تمارس على أبدًا أي ضغوط لكي أقوم ببحث على الحيوانات. لكنني في كل خطوة أخطوها على الطريق، بما في ذلك دفاعي عند مناقشة الدكتوراه، كنت أدافع عن نفسي أمام العلماء الآخرين لأنني لم أتناول في أي من أبحاثي الحيوان "كله". ومع استرجاع أحداث الماضي، فإنني أرى الآن أن قراري بعدم القيام ببحوث على الحيوانات لم يكن في ذاته ما جعل مشروعني نسويًا، لكنه كان - في واقع الأمر - مثالاً على ممارستي لاختيار الأجندة البحثية. لقد كنت اختار بين استخدام النظريات البيولوجية التي تدعم بحث الجسم الحي في مقابل تلك النظريات التي تدعم بحث خلية معملية. كما كنت أقوم أيضًا باختيار نظري بين مواد بحثي، والتي أثرت بشكل مباشر في المناهج والتكنولوجيات التي استخدمتها. فبدلاً من استخدام أقفاص وتسهيلات حيوانية تضم «فئران»، قمت باستخدام صحاف بيتري البلاستيكية وحضانة بدرجة حرارة 37 درجة مئوية لنمو الخلايا العصبية. إن قراري باستخدام نموذج خارج الجسم الحي كانت له مشكلاته، لكنه في نهاية المطاف كان قرارًا مهمًا جدًا جعلني أشعر بالاستقرار في حركتي المتباينة. كما أن تناولي لمعضلتي، بينما أنظر في الوقت نفسه من زاوية التقاليد العلمية المهيمنة - على الأقل بما يكفي للدفاع عن قراري بإجراء بحوث خارج الجسم الحي أمام العلماء الآخرين - قد أتاح لي أن أواصل المساهمة في إنتاج المعرفة العلمية.

نقل المعرفة (2): الديمقراطية

إنني أفسر تكنولوجيا «ساندوفال» حول الديمقراطية باعتبارها القوة الدافعة والإلهام، والدافع وراء الرغبة في التطوير. تشير «ساندوفال» إلى أن بعض المؤلفين، مثل «فرانز فانون» (Frantz Fanon) و«باتريشيا هيل كولينز» (Patricia Hill Collins) يعتبرون هذه التكنولوجيا نمطًا من السياسة التي تتطلب "علاقات اجتماعية مساواتية" (83,2000). إن مطلب توفر "علاقات اجتماعية مساواتية" ينطبق أيضًا على عالمة النسوية التي، مثلها مثل جميع النسويات الأخريات، معنية بـ "إعادة توزيع السلطة" من أجل القضاء على المظالم المرتكزة على الاختلافات المشفرة تحت فئات العنصر، والنوع الاجتماعي، والجنس، والسن، والطبقة، وغير ذلك (112). وفي حالة الباحثة النسوية في مجال العلوم الطبيعية، فإنها معنية بممارسة اختيار الأجندة البحثية بطريقة تستهدف القضاء على المظالم الناتجة عن القرارات التي يجري إنتاج المعرفة العلمية المتعلقة بها، فضلًا عن طرق إنتاج هذه المعرفة العلمية، ومن تتأثر حياتهم بتلك المعرفة سواء من حيث إنتاجها أو استهلاكها.

وعلى سبيل المثال، قد ترغب العالمية النسوية في ممارسة اختيارها لأجندتها البحثية على نحو يجعلها لا تركز في بحثها على تطبيع جوانب عدم التكافؤ التي يمكن أن تمتد جذورها إلى الحتمية البيولوجية. على أن تطوير استراتيجية من أجل "إعادة توزيع السلطة" في العلوم الطبيعية يتطلب من العالمية النسوية أن تمتلك أولاً ناصية "توزيع السلطة" في بيئتها العلمية الخاصة. كان يمكن أن يمدها تعليمها وتدريبها داخل تقاليد العلم ومؤسساته المهيمنة بهذه البصيرة، لكننا نجد، في واقع الأمر، أن خبرة معرفة توزيع السلطة ودينامياتها هي التي تمدها بالمعلومات المتعلقة بما يحتاج إلى تغيير في هذا التوزيع. وهو ما يمكن أن يضم تغيرات في طرق تفاعل الباحثة المنفردة مع الباحثات الأخريات في البيئات الحميمة بمعملها، وطرق تناول المواد أو الموضوعات التجريبية، واللغة المستخدمة لتمثيل النتائج العلمية، أو حتى على نطاق مختلف التفاوتات القائمة داخل العلم، والتي يجرى إنتاجها كمستوى تأسيسي- مثل التفاوتات بين الجنسين في ممارسات تشغيل العمالة. ومع ذلك، يجب على الباحثة النسوية أن تختار المعارك المرتبطة بعلاقات المساواة والتي تستثمر فيها طاقاتها- خطوة خطوة وربما حتى يومًا بيوم.

وحتى يمكننا أن نوضح بإيجاز كيف يمكن أن تقوم العالمية النسوية بتنفيذ "الديمقراطيات" عند ممارسة اختيار الأجندة البحثية، نأخذ على سبيل المثال- مرة أخرى- الاختيار بين إجراء بحث على الكائن الحي وخارج الكائن الحي. إن العالمية النسوية المعنية بـ "إعادة توزيع السلطة" قد تُعنى أيضًا بالقضاء على المظالم المرتكزة على الاختلافات المدركة، والتي لا تقتصر على فئات العنصر، والطبقة، والجنس، والنوع الاجتماعي وغير ذلك، وإنما تتعلق أيضًا بالأجناس. إن تعرضي للمنشآت الحيوانية، ولبعض العلماء الذين يبدو أنهم يحصلون على منعة من قتل الحيوانات، ولغة العلم التي أشارت على نحو مضلل إلى قتل الحيوانات باعتباره "تضحية"- كما لو أن الحيوانات على استعداد لوهب حياتها لأغراض البحث العلمي- قد قادني إلى القرار باستخدام خط خلوي بدلاً من الحيوانات. وقد اخترت أن أوجه طاقاتي نحو إعادة توزيع بعينها للسلطة - بإيجاد طرق بديلة للاستمرار في بحثي العلمي. لكن قراري بإعادة توزيع السلطة بهذه الطريقة لم يكن دون مدركات خاصة. وبدءًا من الفئران التي كان يجب قتلها منذ سنوات قبل أن أشرع في أطروحتي للدكتوراة من أجل تطوير نموذج لخط خلوي خارج الجسم الحي؛ وهو النموذج الذي استخدمته، إلى مبادئ التقليصية والتغيير التكويني المستخدمة لإنشاء الخط الخلوي في المقام الأول، فإن مطالبتني بعلاقة اجتماعية مساواتية واحدة قادت إلى الوعي بالتوترات المختلفة وإن كانت مترابطة، وسأحاول فيها بعد تناولها في بحوثي العلمية.

نقل المعلومات (3): السيميوطيقا

لقد تناولنا هذه التكنولوجيا بالفعل، إلى درجة ما، عند مناقشة نظرية «هاراوي» حول المعارف المتوفرة. تضم السيميوطيقا، في حالة مناهضة المقموعين، تعلم "علم العلامات في الثقافة" (Sadoval 82,2000) و"الاعتراف بالواقع الاجتماعي المهيمن كبناء مثير للاهتمام" (86)، وانطلاقًا من كتابات «فرانز فانون» (Frantz Fanon) و«رولان بارت» (Roland Barthes)، تطرح «ساندوفال» أن "علم العلامات"- كما أطلق عليه «بارت»- يعد وسيلة "الخاضعين" (88). لتحرير الوعي من هيمنة النظام الاجتماعي وتحديد أسس التحالف بين وتمضى قائلة: إن "الالتزام بتحديد علامات للقراءة قد ظهر كوسيلة للبقاء" (86). أما بالنسبة للعالمية النسوية التي عالجت العضلة/ الأعضاء المنتجة للقلق من خلال تكنولوجيا الحركة المتباينة، وتقوم بتشكيل أفكارها حول توزيع السلطة في تكنولوجيا الديمقراطيات، فإن الخطوة التالية تتضمن تغيير علاماتها داخل العلم الذي تمارسه. وهي تبدأ هذا التحول مع السيميوطيقا- عملية قراءة العلامات.

وعلى سبيل المثال، يتمثل جزء من الواقع الاجتماعي المهيمن الذي يوجد لدى العالمات في مجال بحوث البيولوجيا الإنجابية في اعتقاد مشترك حول صحة استخدام النماذج الحيوانية داخل الجسم. و"النموذج الحيواني" هو علامة موجودة في ثقافة المؤسسة العلمية. وبالفعل، ناقشت «هاراوي» بالتفصيل العلامة المتعلقة بالفأر المعمل الذي يحمل جينات بشرية نشطة لمرض السرطان (1997). وكما يدل مصطلح "نموذج"، تُستخدم هذه الحيوانات من أجل عمليات صنع المعنى. لكن استخدامها لا يقتصر على عمليات صنع المعنى، ففي بعض الحالات يجري بناء تلك الحيوانات بالكامل - حرفيًا ومجازيًا - لهذا الغرض، وخاصة في حالة تصميم نماذج حيوانية معدلة جينيًا لدراسة المرض. وقد أصبح العلماء يعتمدون على هذه الحيوانات - هذه الأنبة المثيرة للاهتمام - لتفسير نفاذهم إلى المعرفة العلمية وإحداث تقدم سريع. إن هذه النماذج الحيوانية المعدلة جينيًا تمثل، في الوقت نفسه، ما لم نكن نعرفه سابقًا وبالتالي يجب أن نعيه، وما يصعب تفسيره وبالتالي يجب الاستمرار في دراسته بلا نهاية، وأتينا كعالمات يمكننا التحكم والإبداع - تقديم إجابات على الألغاز التي نواجهها. إن إدراك بناء هذا الواقع الاجتماعي وما يتجلى من تناقضات، يمكن أن يحرر عالمة النسوية من اتباع هذا النظام الاجتماعي المهيمن بعينه.

نقل المعلومات (4): التفكير

ترتبط تكنولوجيا "التفكير" ارتباطًا مباشرًا بتكنولوجيا السيميوطيقا. وتطرح «ساندوفال» تعريفًا لتكنولوجيا "التفكير" باعتبارها "عملية تحدى الأشكال الإيديولوجية المهيمنة" (83,2000). إن إدراك أن "الإيديولوجية هي نمط" يعد جزءًا لا يتجزأ من هذه التكنولوجيا. ويهدف متجه «ساندوفال» للتفكير إلى "نزع شكل" الإيديولوجيات الاجتماعية المهيمنة. ومن أجل تفكيك الإيديولوجيات الاجتماعية المهيمنة، يجب على عالمة النسوية - كونها قارئة مبتدئة للعلامات - أن تعود مرة أخرى إلى البدايات وتجلب شكلاً لما يجب عليها أن تنزع شكله. يجب أن تبدأ، على سبيل المثال، في رؤية الأنماط الموجودة في الإيديولوجيات أو النماذج المستخدمة للتوصل إلى المعرفة العلمية. ويجب أن "تمزق النسيج لتبيين الخيوط الاقتصادية، والتقنية، والسياسية، والعضوية، والتاريخية، والأسطورية والنصية" التي تؤدي جروحها مجتمعة إلى "عدد من العقد في المعرفة التي تصنع الممارسات" (Haraway 1997.68)، وبالتالي تضع في دائرة الضوء ذلك الوعي المنتج اجتماعيًا في البيئة المحيطة بها. وعندئذ يعد التفكير بهذا المعنى بمثابة ممارسة الكشف عن أنماط الإيديولوجيا من خلال إقامة روابط لا تجري إقامتها عادة، أو - في واقع الأمر - بناء روابط جديدة وبديلة، بينما توجد في داخل الهوامش. وتتضمن الخطوة الرابعة في الممارسة النسوية لاختيار الأجندة البحثية أن تلقى عالمة النسوية الضوء على الأنماط الخفية، لكنها موجودة دائمًا، للإيديولوجيا التي تؤثر في النماذج العلمية وغير العلمية للمعتقدات التي تعتمد عليها هي نفسها لإنتاج المعرفة العلمية.

وفي حالة المثال الخاص بي، تمثل علامة النموذج الحيواني شكلاً إيديولوجياً مهيماً. لقد كان أغلب العلماء الذين عملت معهم يقبلون عدم الاعتماد بشكل كامل في عملهم على خلية خارج الجسم، حيث أصبح النموذج الحيواني داخل الجسم يمثل - بما يشير قدرًا كافيًا من الدهشة - مقارنة "كلية" لإجراء بحث في البيولوجيا الإنجابية. وقد نحينا جانبًا، على نحو مناسب، أن إدخال الجينات إلى الأجنة الحيوانية لعمل نماذج حيوانية معدلة جينيًا، والاحتفاظ بالحيوانات محبوسة في أقفاص، أو إزالة غددها التناسلية وضخها مع الهرمونات، يمكن أن تتعارض وفكرة العمل مع الحيوان "كله". وفي واقع الأمر، هذه إحدى اللحظات النادرة (و فقط لأنها مناسبة) التي يتخذ فيها أغلب العلماء موقفًا ضد التقليدية. إن إجراء البحوث داخل الجسم أو العمل على النموذج الحيواني يعد شكلاً إيديولوجياً مهيماً في هذا البحث العلمي، لأن ممارسات عقد المعرفة ساندت في القيام بذلك. وعند التفكير حول العمل على النموذج الحيواني المعدل جينيًا، ليس من العسير أن نرى الأنماط في هذه الإيديولوجية

المهيمنة- بدءًا من استخدام أجساد الخاضعين في البحوث الطبية والعلمية، حيث تتقارب تواريخ أجساد الحيوانات والنساء في أغلب الأحيان، إلى الإمكانيات الاقتصادية المربحة للإيديولوجيا الدائرية، والتي يجب بمقتضاها أن يواصل الباحث العلمي إنشاء وتدمير "موضوع" الدراسة. ويمكن بسهولة فك هذه الأنماط الخفية من الإيديولوجيا في حالة الحيوانات المعدلة جينيًا، ونماذج الحيوانات بصورة عامة، بغية إلقاء المزيد من الضوء على الوعي المنتج اجتماعيًا والذي يعمل بموجبه أغلب علماء هذا المجال.

نقل المعلومات (5): الأدلة الشارحة

إن التغيير الأخير لمنهجية المقموعين يضع الأدلة الشارحة في الموقع النهائي لممارسة اختيار الأجندة البحثية. وكما ذكرنا أعلاه، تمثل إحدى أسباب اختيار منهج المقموعين في أنه يوفر تحليلًا شبه إرشادي وإطارًا عمليًا للتغيير. ووفقًا لما تطرحه «ساندوفال»، تعد تكنولوجيا الأدلة الشارحة بمثابة "عملية الاستيلاء على الأشكال الإيديولوجية المهيمنة، واستخدامها كليًا بغرض تحويلها" وهو ما يعد "ضروريًا على نحو مطلق لإجراء تدخلات هادفة في الواقع الاجتماعي" (83,2000). وتتمتع العالمية النسوية بميزة كونها من الداخل/ من الخارج، ولديها فرصة استخدام هذه التكنولوجيا للتدخل في إنتاج المعرفة العلمية عن طريق "طرح تساؤلات مختلفة". والعالمية النسوية تحقق التوازن بالكامل مع الأدلة الشارحة. كما تمتلك الإمكانيات من خلال الاكتشافات العلمية الجديدة، "إما (من أجل) تقديم الإيديولوجية المهيمنة الأصلية باعتبارها ساذجة - ولم تعد طبيعية - أو لكشف وتحليل وإضعاف دلالتها بطريقة أخرى" (109). ومع هدف كشف وتحويل، و/ أو إضعاف الأشكال المهيمنة للإيديولوجية العلمية، تضم الأدلة الشارحة الخطوة الأخيرة في ممارسة اختيار الأجندة البحثية.

ولنتناول، لآخر مرة، قرار إجراء بحوث خارج الجسم في مقابل إجراء بحوث داخل الجسم، وما يعنيه ذلك بالنسبة للعالمية النسوية من زاوية ممارسة اختيار الأجندة البحثية كعمل سياسي. وكنزوع تأسيسي في العلوم البحثية الحديثة، يمكن القول إن التقليلية- فكرة إمكانية فهم كل كائن بيولوجي معقد عن طريق اختبار المكونات الفردية والآليات البسيطة- ربما تُعد واحدة من أكثر الأشكال الإيديولوجية هيمنة، والتي تواجهها العالمية النسوية. ومع ذلك، ففي بحثي في ميدان البيولوجيا الإنجابية، كنت معنية بإيديولوجية مهيمنة أخرى تضع بوجه خاص إطارات تراتبية حول الأجزاء الإنجابية بالجسد الأنثوي، على الرغم من ارتباطها بدرجة كبيرة بإيديولوجية التقليلية. لقد كنت اعتقد، ولا أزال، أن كثيرًا من البحوث العلمية التي تؤثر في الصحة الإنجابية والجنسية لملايين من النساء حول العالم تتأثر بعمق من جراء هذه الإيديولوجيا المهيمنة التي تضع المخ تحت سيطرة الغدة النخامية والغدد التناسلية. وقد قررت أن أستخدم في أعمالي العلمية تقنيات البيولوجيا الجزيئية على خط خلوى خارج الجسم- منتجًا من خلال مبادئ التقليلية - لمواجهة هذه الإيديولوجيا التراتبية. وبوصفي من الداخل/ من الخارج في التقاليد المهيمنة بالعلم، كانت خدمتي المزدوجة للتقليلية تدفعها، في واقع الأمر، رغبتني في التدخل في البناء العلمي الذي يؤثر بشكل مباشر في حياة النساء اللاتي يستخدمن موانع الحمل وغيرها من التكنولوجيات الإنجابية المعالجة هرمونيا، لقد استخدمت مبادئ التقليلية من أجل تطوير ممارسة نسوية جديدة، ومن خلال استخدام التقليلية على شكل إجراء البحث في البيولوجيا الجزيئية، فضلًا عن إجراء بحث على الخلية خارج الجسم، فقد حاولت مصادرة هذه الإيديولوجيا المهيمنة بغية إنشاء معرفة علمية جديدة، والتحدث إلى كل العلماء الذين يستخدمون التقليلية لتطوير النموذج التراتبي من البيولوجيا الإنجابية في المقام الأول. ويمكن أن يقال أنني "استخدمت" التقليلية لمحاولة "كشف وتحويل وإضعاف" دلالة التقليلية بشكل آخر. ومن هنا يمكن اعتبار اختيار الأجندة البحثية لإجراء أبحاث خارج الجسم بمثابة مناورة سياسية، أي مناورة لديها إمكانيات العمل على مستوى الأدلة الشارحة.

التكنولوجيات النسوية الجديدة الواعدة

لقد حاولت في هذه الورقة البحثية أن أتحدث إلى جمهور مختلف. إنني معنية بالطبع بصياغة استراتيجيات يمكن أن تستخدمها عالمة النسوية في أنشطتها العلمية اليومية. لكنني، بوضع المعضلات واختيار الأجندة البحثية والقدرة على "طرح تساؤلات مختلفة" بمحاذاة الممارسات النسوية، حاولت أيضًا إقامة حوار بين العالمات النسويات والباحثات في مجال دراسات العلم والنسوية وفلاسفة العلم، حيث تعنيهم جميعًا، في تقديري، هذه القضايا، حتى وإن كان لأسباب متميزة. وكما قال روس (Rouse)، عند تعريف فكرته حول الممارسة:

**هذا المفهوم المعياري للممارسات... يغير طريقة تفكير المرء
حول الأبعاد السيمانتيقية المعرفية والسياسية للممارسات
العلمية، وطرق ترابطها بينها.... والتفكير الفلسفي حول
الممارسات المدركة بهذه الطريقة يجب أن ينخرط نقدًا مع
الممارسات نفسها، بطرق تكون أيضًا معرضة للمساءلة حول
المطروح والعرضة للخطر في تلك الممارسات (162,2002).**

هنا يكمن إنشاء واستخدام تكنولوجيات نسوية جديدة، حيث تصبح الممارسات في الصدارة. إن التكنولوجيا قد تكون شرًا، لكن الأمية التكنولوجية أكثر سوءًا. كما أن استدعاء تكنولوجيات، مثل المتجهات ونقل المعلومات، من أجل وصف المناورات السياسية للممارسة بعد أيضًا مناورة سياسية. إنها طريقة للانخراط الناقد في الممارسة العلمية نفسها. ومن أجل استمرار الحديث حول الممارسة بين مختلف الفروع العلمية بين الجمهور المختلف المشار إليه أعلاه، يجب أن تمتلك جميع الأطراف المعنية استعارات وتمثيلات، وربما حتى القليل من الفكاكة.

لقد اخترت قدرًا من مقارنة سيقان جذور النبات من أجل رسم تصور للروابط القائمة بين نظرية الاستناد إلى رؤية، والموضوعية القوية، والمعارف المتوفرة، والواقعية الفاعلة، ومنهاجية المقموعين بغية تطوير ما أعتقد أنه يخدم سلسلة من الإرشادات مرنة التعريف، وإطار مناسب لممارسة اختيار الأجندة البحثية في مجال العلوم الطبيعية. وقد حاولت الامتداد أيضًا، كعالمة نسوية، واتباع تموضع الوعي المتباين داخل العلوم الطبيعية. والأكثر خصوصية، إنني أوضحت كيفية استخدام منهاجية المقموعين لتمويل الممارسات العلمية التقليدية- من داخلها.

وانطلاقًا من قوة موضعية الداخلي/ الخارجي، لا تعني الممارسة النسوية لاختيار الأجندة البحثية الرفض أو التخلص بالكامل من جميع أنشطة البحث العلمي التقليدية، بل بالأحرى إمداد عالمة النسوية بالأدوات الضرورية لإنتاج مقاطعات أو تمزقات إيجابية في عمليات صنع المعرفة العلمية. إنها ممارسة تستهدف تحويل المعضلات المنتجة للقلق إلى قدرة على "طرح تساؤلات مختلفة". ويجري، في نهاية المطاف، ترجمة هذه القدرة إلى سلطة الباحثة لإنتاج معرفة علمية مختلفة، تُعد في النهاية هدف كل عالمة نسوية.

كلمات شكر

إنني ممتنة للمشاركين في مؤتمر دراسات الاستمولوجيا والمناهج والميتافيزياء والعلوم، بجامعة واشنطن، لمساعدتي على صياغة أفكار هذه الورقة البحثية؛ ولمشاركي المائدة المستديرة حول الفلسفة والعلوم الاجتماعية بجامعة كاليفورنيا، سانتا كروز، لما قدموه من تعليقات على النسخة الأولى. كما أود أن أتوجه بالشكر أيضًا إلى مراجعي مجلة "هياتيا" لكرمهم كأساتذة أكاديميين وما قدموه من انتقادات شديدة الأهمية.

الهوامش:

(*) صدر هذا المقال في مجلة "هيپاتيا" (Hypatia)، المجلد 23، العدد 4 (أكتوبر-ديسمبر 2004). حقوق النشر @ ديولينا روى.

1- "إثارة تساؤلات مختلفة". هي عبارة شاع استخدامها بين النسويات الباحثات في فلسفة العلم والعالمات النسويات عند محاولتهن وصف طرق تدخل التوجه النسوي في عمليات العلم. وقد تعرفت على هذا التعبير للمرة الأولى عندما كنت أشاهد فيلم:

.Asking Different Questions: Women in Science (1996)

2- أود أن أعرب عن شعوري بالامتنان لأستاذتي دينيس باشام (Denise Belsham)، التي أشرفت على أطروحتي للدكتوراة، لما أتاحت لي من فرص المشاركة في هذه المشروعات البحثية، والإفادة من خبرتها في مجالات علم الغدد الصماء العصبية والبيولوجيا الجزيئية.

3- تقدم مارتن (Martin) في كتابها المهم (The Woman in the Body (1987) انتقادًا للنظريات العلمية التي تدرس موضوع الدورة الشهرية وانقطاع الطمث. وطرحت ملاحظة مفادها أن النموذج الشائع الذي يستخدمه العلماء لتقديم تصور حول محور الغدد التناسلية الأنثوية كان يتسم بالتراتبية الهرمية، مع السيطرة على منطقة موجودة في المخ ومعروفة باسم هيپوثلاميس (41).

4- لقد استعرت جملة العضلات المنتجة للقلق من هاردينج (Harding 2004 b. (1).

5- إنني انطلق هنا من استخدام باراد (Barad) لمصطلح الظواهر بمعنى "عدم الانفصال الأنطولوجي بين مكونات العمل" الفاعلة. أي أن الظواهر تعتبر علاقات أولية أنطولوجية- علاقات لم تكن موجودة سلفًا" (815,2003).

6- عندما كانت كامبل (Campbell) تصف نظرية هاراوي حول المعارف المتوفرة، أشارت إلى أنه "عندئذ، تتيح المعارف المتوفرة استراتيجية لتطوير نموذج نسوي للدراسات العلمية الانعكاسية، لكنها لا تقود - في نهاية المطاف - إلى تطوير هذا النموذج. وعلى الرغم من دلائل نجاحها، فإن "المعارف المتوفرة" لم تجب عن تساؤلات العلم في مجال النزعة النسوية" (173,2004). وأنا أختلف مع تقييم كامبل للتقدم الذي حققته «هاراوي» في تطوير وتقديم نموذج نسوي وثيق الصلة بالعلوم. إنني أرى أن المعارف المتوفرة وتصور هاراوي للكيان العلمي- التقني، مثلها مثل خلايا ساق النبات وخيوطه اللاصقة، بمثابة "نموذج في حالة تقدم" ولم يكن مُصممًا بالضرورة بهدف تقديم إجابة - أو الإجابة. بل هما بالأحرى وسيلة نحو إيجاد إجابات وتطوير الممارسات النسوية، وعلى الرغم من أن المعارف المتوفرة لم "تجب" عن تساؤلات العلم في ميدان النزعة النسوية، فإنني أعتقد أنها قد واجهت سؤال العلم في النسوية بطريقة لم تنجح في القيام بها من قبل أي محاولات سابقة لتنظير الممارسات العلمية النسوية.

7- إنني على وعي بأن «هاراوي»، في كلماتها، قد "مضت نحو الهلاك". في كتابها الأخير بعنوان (The Companion Species Manifesto (2003)، تتحرك «هاراوي» بعيدًا عن استخدامها لفكرة الكائن الفضائي، وتشرح قائلة: "لقد أصبحت أنظر إلى الكائن الفضائي باعتباره شيئًا حديث الولادة في إطار عائلة أكبر وأغرب من الأجناس" (11)، وأن هذا الكائن الفضائي "لم يعد بإمكانه القيام بالعمل ككلب حراسة وجمع الخيوط اللازمة للبحث الناقد" (4). على أنني اخترت الاستمرار في استخدام هذه القرابة الغريبة كعبارة مجازية تشير إلى العالمية النسوية. وعند هذه النقطة في

مشروع، ربما أكون أكثر نجاحًا في إحضار النظرية النسوية إلى العالمية النسوية المعزولة في معملها، وذلك بالامتداد وصولاً إلى ذيل الكائن الفضائي بدلاً من مخلبه. وبمجرد وجودها، أتفق مع أن كل شيء يمضي إلى الهلاك.

8- لقد أنشأت «هاراوي» شخصية الشاهد المتواضع المتغير المساعدتنا على تصور الانخراطات النسوية البناءة داخل عوالم العلم والتكنولوجيا. وهي تشرح أن شاهدها المتواضع، بدلاً من كونه "معارض ببساطة"، يتورط بالضرورة في "شبكة القصص، والوكالات، والأدوات التي تشكل التكنولوجيات". وتكمن مهمة الشاهد المتواضع المتغير في "تعليم وممارسة المعارف المختلطة والوعي المتباين الأكثر إخلاصًا لأسلوب عمل العالم" (3، 1997). وبالاتقال من هاراوي إلى «ساندوفال»، يكمن أمني في زيادة توضيح الممارسة ذات الصلة بالوعي المتباين للعالم النسوية التي تعيش في ميادين العلوم الطبيعية. إنها بالفعل شاهدة متواضعة متورطة، لكن التغيير مطلوب من أجل النجاح في طرح تساؤلات مختلفة.

9- استخدمت «ساندوفال» المصطلحات التالية: بناء المقاومة، والفاعلية في الموقع، والوعي المتباين (2000).

قائمة المراجع:

Asking different questions: women and science. 1996. Montreal: National Film Board of Canada.

Barad, Karen. 2003. Posthumanist performativity: Toward an understanding of how matter comes to matter. Signs: Journal of Women in Culture and Society 28 (3): 801-31.

Belsham, Denise, et al. 1998. Regulation of gonadotropin-releasing hormone (GnRH) gene expression by 5 α -dihydrotestosterone in GnRH-secreting GT1-7 hypothalamic neurons. Endocrinology 139: 1108-14.

Campbell, Kirsten. 2004. The promise of feminist reflexivities: Developing Donna Haraway's project for feminist science studies. Hypatia 19 (1): 162-82.

Code, Lorraine. 1991. What can she know? Ithaca, N. Y.: Cornell University press.

Daston, Lorraine. 1992. objectivity and the escape form perspective. Social Studies of Science 22 (4): 597-618.

—, and peter Galison. 1992. The image of objectivity. Special issue, Representations 40:81-128.

Douglas, Heather. 2004. The irreducible complexity of objectivity. Synthese 138: 453-73.

Fischer, Frank, 2000. Citizens, experts, and the environment: The politics of local knowledge. London: Duke University press.

Haraway, Donna J. 1991, Simians, cyborgs, and women: The reinvention of nature. New york: Routledge.

_____, 1997. Modest_Witness@ Scond_Millennium.
FemaleMan_Meets_OncomouseTM: Feminism and technoscience.
New York: Routledge.

_____, 2003. The companion species manifesto: Dogs, People, and significant otherness. Chicago: Prickly paradigm Press.

Harding, Sandra. 1991. Whose Science? Whose knowledge? Thinking form women's lives. Ithaca, N. Y.: Cornell University Press.

_____, 1998. Is science multicultural? Postcolonialisms, feminisms, and epistemologies. Bloomington: Indiana University Press.

_____, 2004a. A socially relevant philosophy of science? Resources from standpoint theory's controversiality. Hypatia 19 (1): 25-47.

_____, 2004b. Introduction: Standpoint theory as a site of political, philosophic, and scientific debate. In The Feminist standpoint theory reader: Intellectual and political Controversies, ed. Sandra Harding. New York: Routledge.

Hess, David. 1997. Science studies: An advanced introduction. New York: New York University press.

Hubbard, Ruth. 1995. Profitable promises: Essays on Women, science, and sustainable development. New York: Routledge.

Longino, Helen. 1993. Subjects, power, and knowledge: Description and prescription in feminist philosophies of science. In Feminist Epistemologies, ed. Linda Alcoff and Elizabeth potter. New York: Routledge.

Martin, Emily. 1987. The woman in the body: A cultural analysis of reproduction. Boston: Beacon Press Books.

Rouse, Joseph. 1996. Engaging science: How to understand its practices philosophically. Ithaca, N. Y.: Cornell University Press.

_____, 2002. How scientific practices matter: Reclaiming philosophical naturalism. Chicago: University of Chicago Press.

Roy, Deboleena. 2007. Somatic matters: Becoming molecular in molecular biology. Special issue, Rhizomes: Cultural Studies in Emerging Knowledge 14 (Spring).

_____, and Denise Belsham. 2002. Melatonin receptor activation regulates gonadotropin-releasing hormone (GnRH) gene expression and secretion in Gti-7 GnRH neurons: Signal transduction mechanisms.

Journal of Biological Chemistry 277: 251-58.

_____ et al. 1999. Estrogen directly represses gonadotropin-releasing hormone (GnRH) gene expression In estrogen receptor- α (ER- α)- and ER β -expressing GT1-7 GnRH neurons. Endocrinology 140: 5045-53.

Sandoval, Chela. 1995. New sciences: Cyborg feminism and the methodology of the oppressed. In The cyborg handbook, ed. Chris Hables Gray. New York: Routledge.

_____, 2000. Methodology of the oppressed. Minneapolis: University of Minnesota Press.

_____, 2004. U. S. third-world feminism: The theory and method of differential oppositional consciousness. In Harding, Feminist standpoint theory reader.

Schiebinger, Londa. 1999. Has feminism changed science? Cambridge: Harvard University Press.

Tuana, Nancy. 2001. Material locations: An Integrationist alternative to realism? social Constructivism. In Engendering Rationalities, ed.

Nancy Tuana and Sandra Morgen. New York: SUNY Press.

Wylie, Alison. 2004. Why standpoint matters. In Harding feminist standpoint theory reader.

التكنولوجيا والإنتاج والقوة (*)

سينثيا كوكبورن

ترجمة: دعاء عبده

لكي نفهم علاقة الجنسين المختلفة بالتكنولوجيا اليوم علينا أن ندرك صلة التكنولوجيا بالطاقة وعلاقتها بظهور نظم القوى في الماضي فلم تشر شواهد علم الآثار إلى أي بعد فطري بين المرأة والتكنولوجيا.. برغم الصورة النمطية لرجل الكهف في العصر الحجري ساحبا امرأته من شعرها بجواره وممسكا بيده الأخرى عصا "التكنولوجيا". واليوم عندما نعرض ظهور المجتمعات الإنسانية يتحول تركيزنا من الرجل الصياد إلى المرأة القاطفة، ومن المؤكد أن النساء كن أول زارعات للبساتين وابتعن نباتات معينة داخل وحول قراهن بغرض الاستفادة منها. وربما يكن قد ابتكرن واستخدمن المعزقة والمجرفة والرفش والمحراث. وإذا كان صيد الحيوانات "الكبيرة أو الصغيرة" في مقابل الرعي والبستنة والزراعة قد أحدث تقسيماً بسيطاً في العمالة، فإننا لسنا بحاجة لنفترض أن ذلك أعطى لجنس دون الآخر ميزة احتكار المهارات التكنولوجية.

وعندما تطورت المجتمعات الإنسانية في أجزاء مختلفة من العالم خلال أوقات متعددة، مارةً بمراحل شديدة التشابه صنفها علماء الآثار وفقاً للمواد الخام السائدة، كالعصر الحجري والعصر البرونزي وعصر الحديد، فالارتباط بالتكنولوجيا خلق مراحل متتالية للمنظومة الاجتماعية. ويبدو أن المرأة كانت محوراً لمنظومة الحياة الاجتماعية حتى أواخر العصر الحجري الحديث. ولكن في أثناء انتقال العصر الحجري الحديث إلى العصر البرونزي من الممكن أن نلاحظ التحول نحو هيمنة الذكر في كثير من الحضارات التي خلفت أثراً. ففي المجتمع السلمي والقائم على المساواة النسبية الذي كانت فيه المرأة مركزاً للحكم، أفسحت العشائر المجال أمام مجتمع مركزي متنامٍ هرمي الطبقات مبني على الزراعة والحرب والعبودية. فأخضع الرجال النساء واستبعدوهن من مهن وحرف متعددة وأقصوهن عن مناصبهن بالسلطة الدينية والسياسية. وظهور المجتمع الطبقي مرتبط بالتحول إلى خط النسب الأبوي "تحديد النسب عن طريق دم الأب" و"انتساب المرأة بالزواج إلى نطاق عائلة زوجها"، ومرتبطة أيضاً بزيادة تقسيم العمالة وظهور مهن وحرف خاصة.

والمهن الجديدة المرتبطة بعلم المعادن تحديداً كانت بالغة الأهمية، وبالتالي أهمية المعادن ومهارات مصهر المعادن وسباك المعادن والحداد بالنسبة للجيش والاستغلال الزراعي للحكام والطبقات الحاكمة. ويبدو أنه في المجتمعات الذكورية تعتبر تلك المهن كالرجل. فالمهارات التكنولوجية هي مصدر القوة، وحيث يملك الرجل كل وسائل القوى بدءاً من الدولة حتى الزواج، فكان مثيلاً للدهشة أن تجد امرأة تمتلك القوى الميكانيكية، إن «أعظم خمس أدوات وهي: العتلة والوتد والمفك والعجلات والمستوى المائل» تلك التي بإمكانها تحريك الجبال وبناء الأهرامات، كانت أسلحة الرجل التقنية.

لم يحدث ذلك في مهد الحضارة؛ ولكن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حينما تفجرت التكنولوجيا في أفاصي غرب أوروبا، فإنه لمثير للاهتمام تتبع التقسيم التكنولوجي للعمل بحسب النوع كما حدث هناك، حيث انتشر بسرعة استخدام الحديد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشرًا. ومن الجلي أن دور النساء في العمل برغم أهميته- التي استمرت منذ ذلك الحين- كان مقتصرًا على نشاطات معينة مرتبطة بالاستهلاك المنزلي كإعداد الطعام ورعاية الأطفال، والنساء كن مسئولات عن الغزل والصباغة والحياكة والاعتناء بالحديقة وتربية المواشي وزراعة الأرض. أما الرجل فهو صائغ الذهب وصانع السلاح والحداد، فهو يصنع المحراث وحديقة المحراث وشخص

الصنارة والمثقاب والإبرة وهو النجار المسئول ليس فقط عن الأدوات والأوعية بل عن المنازل والسفن أيضا.

في أواخر القرون الوسطى نجد أن النساء الريفيات قد استخدمن في أعمال منتجات الألبان والبستنة وإعداد الطعام والحرف النسيجية كتسريح الصوف والغزل والحيكة، بينما عمل الذكور بالأرض وتربية المواشي وإصلاح التحويلة والمصارف والمعدات. ومن بين تلك المعدات أصبح هناك المزيد والمزيد مصنوعًا من الحديد. أصبح الحديد وبسرعة أساس التكنولوجيا المهيمنة. وهناك إجماع من مؤرخي الزراعة أن فلاحي القرون الوسطى استخدموا كمية من الحديد كانت تبدو غير معقولة لأي من سكان الريف السابقين. وكان دكان الحداد ضرورة لكل قرية وكانت هناك مهن قليلة أكثر ارتباطًا بالذكر من مهنة الحداد.

إن المدن التي تزايدت أهميتها في القرنين الثالث عشر والرابع عشر كانت مركزًا لحرف متخصصة تحت سلطة الدولة الإقطاعية. ووضعت نقابات الحرفيين والتجار القواعد التي من خلالها يمكن للمبتدئين أن يصبحوا معيّنين ومتدربين، ويستمر العمل. وشملت النقابات التقنيات المهارية المنتجة لسلع بغرض الاستهلاك كالتطباة على سبيل المثال ولكنها شملت أيضًا المهن التي تنتج الآلات والمعدات كالنجارة والصناعة ومختلف أنواع الحدادة. كانت النقابات عبارة عن ذكور في شخصيتها، بينما عملت النساء على نطاق واسع بالحياة الاقتصادية للمدن، ولكن غالبًا في نطاقات محددة بالنوع. تلك التخصصات التي جعلتها التقاليد الاجتماعية "نسائية"، فكن خادمت للبيوت وغسالات وخبازات وصانعات جعة وصاحبات نزل؛ تلك الأدوار في نطاق التجارة المتعلقة بالحياة المنزلية كالطعام والغزل والبضائع والخدمات المقدمة للاستهلاك المنزلي.

لكن تقسيم العمل بحسب النوع لم يكن مطلقًا في تلك الفترة. فلقد أدرجت النساء إلى جانب الرجال في قوائم العمل كمشتغلات بأنواع محددة من الإنتاج "كصناعة الأحذية على سبيل المثال" وفي مجالات معينة من التجارة "كتاجرات للأجواخ والشموع وأيضًا الحديد". وهو القالب الذي نراه اليوم، وبه تصنف النساء بمهن قليلة وانتشر الرجل بالكثير. وهذا واضح في العصور الوسطى، فعلى سبيل المثال ذكرت استطلاعات الإقرار الضريبي لأكسفورد عام 1380 ست حرف تعمل بها النساء إلى جانب الرجال. وذكرت ما لا يقل عن 81 حرفة إقتصرت على الرجال. استخلصت أليس كلارك من دراستها (1982) لمهن القرون الوسطى أن النساء اشتغلن ببعض المهن المهارية وشبه المهارية ولكن لا يوجد أي أثر باقي لأي منظمة تتضمنهن. لم تكن النساء حقيقةً يشكلن تهديدًا لحقوق الذكر المهنية. إلا أن تشريع الملك إدوارد الثالث أعفى النساء بوضوح من البيان القائل بأنه لا يجب على الرجل ممارسة أكثر من مهنة واحدة. لكن المفهوم من نية الملك ومجلسه أن النساء سيكون منتجات الخمر وخبازات وممشطات للصوف وغازلات وعاملات الصوف وقماش الكتان والحريز وقاطعات للصوف وسائر الأشغال اليدوية ذات المنفعة ولهن أن يعملن بكل الأعمال اليدوية بحرية ويعملن كما فعلن من قبل ذلك الوقت.

دور النقابات امتد إلى ما فوق المهنة ليشمل المنظمة الاجتماعية بالمدينة. فالمرأة كان بإمكانها أيضًا أن تصبح عضو بنقابة دون الممارسة الفعلية لحرفتها. والابنة من الممكن أن تأخذ حق الإرث في عضوية نقابة والدها، من أجل المميزات المدنية المعطاة. والبعض أصبح صبيًا لدى معلم بنقابه وذلك ليعمل خادمًا منزليًا لدى زوجته. وكثيرًا ما تراث الأراامل مشاريع أزواجهن وفي بعض الأحيان يشتهرن بالبيطارات أو الحدادات. المرأة الاستثنائية فقط كانت لتحطم العرف وتقوم وحدها بتنفيذ ذلك العمل، لكن التصرف السائد للأرملة هو أن تدير العمل بينما يقوم العمال المهرة والصبيان بتنفيذ الجوانب المهارية العملية من العمل.

الأدوات الصانعة للأدوات

في هذا الجانب من بداية تقسيم العمل يمكننا تمييز المهارات الخاصة التي كانت لها أهمية مميزة في الإنتاج ووبالتالي أحدثت أثرًا عظيمًا لأولئك الذين امتلكوها. أكثر من الأثر الذي أحدثته القدرات الإنتاجية العادية. إنها تلك المهارات التي كانت مطلوبة لصنع الأدوات والمعدات والأسلحة. وبعبارة أخرى فإنهم استعانوا بالكفاءة في إنتاج أو تعديل المنتجات الأخرى، أي معدات العمل، وفي النهاية سنرى أن تلك المهارات تتطور إلى المهارات التي تصنع الماكينات ولاحقًا إلى تلك التي تكون أنظمة الكمبيوتر.

فلماذا علي تلك المهارات منح المزيد من القوة عن غيرها؛ أكثر من المعرفة اللازمة لتنشئة الأطفال مثلًا أو لنسج الملابس أو حرث الأرض؟ الإجابة أولاً متعلقة بنظم القوى الطبقية، فهؤلاء الذين يملكون وسائل الإنتاج سواء ملاك العبيد والأباطرة أو ملاك الأراضي، من النبلاء الإقطاعيين أو أصحاب المصانع الرأسماليين يعملون على صناعة ثرواتهم بالربط جنبًا إلى جنب بين العمالة والأدوات، العمالة والميكنة. وقد يكون من المتوقع أيضًا أن يدفعوا جيدًا، نقودًا أو طعامًا، حرية أو مكانة لأصحاب المهارات التي يحتاجونها لتحقيق هذا الربط والاستمرارية ولتحسين الإنتاج. ومواهب أخرى في عالم آخر يمكن أن تقدر قيمتها بقدر أعلى. ولكن منذ بداية المجتمعات الذكورية الطبقية أصبحت الأولوية هي السيادة في الكفاح من أجل الملكية والتحكم في الفائض المتاح، تلك الأولوية أجبرت تطور التكنولوجيا على اتخاذ طريق محدد. وكثيرًا ما أصبحت الصوبة الزراعية مكانًا للصراع.

ثانيًا: إن الذين امتلكوا المهارات كان لديهم مصدر قوة فوق كل شخص لا يملكها. فهؤلاء الرجال قادوا أناسًا آخرين اعتمدوا عليهم للمحافظة على بيئتهم ومعدات عملهم. فكانوا في موقع عرقلة أو تحذير أو إرشاد أو إعادة توجيه للمتجبن الآخرين خلال مراحل العمل. واحتاجوا درجة من السلطة بين الرجال الآخرين من تلك الطبقات التي تعمل يدويًا. سيتضح أيضًا أن المهارات عززت قوة الرجل على المرأة. لم تكن النساء خاضعات بشدة للرجال في الأسرة البطيركية فقط بل كن معتمدات عليهم في الشؤون المهمة والعملية في الأمور الحياتية. وعرفت المهارات التكنولوجية كملكية ذكورية مما كان سببًا ونتيجة للهيمنة الذكورية.

دائمًا ما يقدم تاريخ الاختراعات مخترعي العصور القديمة والوسطى وعصر النهضة من الرجال، والسؤال عن الفترة التي لعبت بها المرأة أو لم تلعب دورًا في الاختراعات التكنولوجية لسؤال شائك فالنساء كن غالبًا "مخفيات من التاريخ". حيث كان المؤرخون رجالًا.

أعمال «اوتمن ستانلي» (1983) تعيد التأكيد على ابتكارية المرأة، وهي تقترح بأنه يجب أن نكون شكيين تجاه مؤرخي التكنولوجيا الذكور ونبحث عن النساء الخفيات. ويجب علينا أيضًا أن نؤكد أكثر الأنشطة التي ساهمت فيها النساء بشكل ملحوظ بأفكارهن كإعداد الطعام والمداواة وصنع الملابس ورعاية الأطفال. ولكن بعد كل هذا فالأهمية التي نسبت لأي نشاط إنتاجي هي خيار ذكوري.

ترى «ستانلي» 1981 أنه يمكننا الافتراض بأن عبارة "كل شيء يجري على قدم المساواة" تنطبق على الذين يشتغلون في عملية اختراع الآلات.. وبينما يبدو ذلك أقرب إلى الصواب بالنسبة للمراحل المبكرة من التاريخ الإنساني، لكنه يغفل السمات الأساسية للمجتمعات البطيركية والطبقية اللاحقة. النساء كن مستبعدات منهجيًا من كل مصادر القوة، بما فيها التكنولوجيا التي هيمنت على مناطقهن النسائية من الإنتاج. فتطور صناعة النسيج مثلًا كان مشروع الرجل وليس المرأة.

عام 1490 نسب إلى ليوناردو دافنشي اختراع ذراع للمغزل، وجوهان جورجن حفار الخشب، وفي براوينستويج اخترع عجلة نسج أتوماتيكية جزئيًا تُستخدم ذراع حولها عام 1530. إن طريقة التفكير تلك التي أدت لظهور هذه الاختراعات لم تنشأ في الأساس من مجال غزل الخيوط، ولكن من التآلف مع نوعيات أخرى من الأدوات والتقنيات. فمسألة فارق السرعة على سبيل المثال كانت تبحث حينها في صناعة الساعات، ومفهوم دولاب الموازنة وحزام الانتقال استخدمهما في تطوير الطواحين. إن المعرفة التكنولوجية هي أساسا المعرفة "القابلة للتحويل" فهي تحمل للاستفادة من نوع من الإنتاج إلى آخر، فهي مجال في حد ذاتها. فنظم المساعدة والتصميم في الكمبيوتر صممت لاستخدامها المعادن ولأصمت استخداماتها مع النسيج، والروبوت الذي طور من أجل الاستخدام في صناعة السيارات يحفز التطورات التي ستحل المشكلات الإدارية في تخزين البضائع. فينتقل الرجال من صناعة إلى صناعة حاملين المعرفة بين حواجز المؤسسة والقطاع. وبعد ذلك، كان الرجال وليست النساء هم من يملكون الحراك "الحراك العقلي والمهني والعضلي" والرؤية العامة التي يمنحها ذلك الحراك. طبعًا في وقت آخر سيوجد رجال أمثال هارجراف وأركرايت وكرومبتون وكاي، والذين سيهيئون آلات النسيج المنزلية للمصنع وللإنتاج الميكاني.

فما يتعلق بالمسألة هنا ليس إبداعية النساء. فمما لاشك فيه أن النساء لديهن القدرة ليكن واسعات الخيال ومبتكرات كالرجال، فكثيرًا ما كان لدى النساء الأفكار لتطوير الأدوات والميكنة التي عملن عليها. ونادرًا ما كان لديهن المهارات الحرفية اللازمة لتطويع الخشب أو المعدن لتنفيذ التحسينات التي تصورنها. وبرغم تملق المؤرخين الدائم للتطورات التكنولوجية للمخترعين الذكور، فهي ليست في الحقيقة سلسلة من الأفكار البارعة أيضًا. لهذا فالفهم المادي للتاريخ يعطى للشخصى أهمية أقل من الاجتماعي. فتعقب التغير التكنولوجي لا يحتاج إلى التركيز على الأفراد برغم بطولتهم، ولكن على مجمل العملية الاجتماعية والتي تلعب فيها البيئات المؤسسية والاقتصادية أدوارًا رئيسية. غالبًا ما كانت العملية الاجتماعية للتقدم التكنولوجي عملية ذكورية.. إن النقص في قوى النساء الاجتماعية والاقتصادية ربطهن للأسفل بدور منتج سلع الإستهلاك الفوري. ولقد عملت النساء لدى الرجال منذ العصر البرونزي سواء كان الرجل هو رب الأسرة أو مالك العبيد أو اللورد الإقطاعي. ومن الواضح أنهن أنتجن بوسائل تكنولوجية من صنع الرجل فكن خاضعات لذلك الشكل الخاص لسيطرة الرجل المادية كجنس استولى على دور صانع الآلات للعالم.

الماكينات الصانعة للماكينات:

الانطلاق الذي كان على وشك تغيير العالم بشكل كبير لكل من النساء والرجال لم يكن اختراعًا تقنيًا، بل كانت "الرأسمالية" وهي مجموعة جديدة تمامًا من العلاقات الاجتماعية، والتي أوجدت الوسائل المنظمة لجمع العلم والتكنولوجيا معا وتسخيرهما للإنتاج. فأثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر تغيرت شخصيتي الاقتصاد الزراعي للريف والاقتصاد الحرفي للمدن، وكلاهما أساسًا مبنى على أشكال منزلية من الإنتاج، فمن بين الفلاحين المؤيدين للخدمات وأساتذة الرابطات ظهرت طبقة جديدة من المنتجين واسعى النطاق. ونمت طبقة التجار في الحجم والتأثير، وتراكمت الثروة عن طريق التجارة بإنجلترا وبالأرجنتين. وتزايد البحث عن وسائل جديدة لتكوين المزيد من الثروة. وأفسحت الحرف المستقلة المجال أمام التصنيع، بينما أصبح التجار رجال أعمال ولم يعودوا يشترون من المنتجين فقط بل يوظفونهم عمليًا.

في البداية أعطت الرأسمالية الجديدة المادة الخام لمنتجين متفرقين ليعملوا عليها بمنزلهم، وبذلك الطريقة استمر النظام المنزلي للعمل لفترة خلال طريقة الإنتاج الجديدة. واستمر تنفيذ الكثير من إنتاج النساء تحت سلطة الأب أو الزوج. ولكن في نهاية المطاف. رأى رجال الأعمال فائدة من تجميع المنتجين داخل ورش ومصانع حيث يستطيع رب العمل أن ينعم بالتنظيم الدرجي للعمال ويراقب الإنتاج عن كثب.

وبسبب الاستهانة من قيود النظام النقابي، وجدت طبقة أرباب العمل الجدد أنه من الممكن والمفيد أن يستحدثوا تقسيم فرعي لعملية الإنتاج، فالسلعة التي كانت من قبل تنتج بواسطة حرفي واحد متوليًا كل الأجزاء المختلفة من العملية، أصبحت "نتاج" سلسلة من العمال اليدويين كل منهم يكرر جزءًا محددًا من المهمة ثانية مرات ومرات بآلة واحدة ولكن بعض تفاصيل المهمات كانت أكثر تطلبًا للمهارة عن غيرها. لهذا تباينت أنواع القوى العاملة، فبعضها ظل مكلّفًا نسبيًا ومهاريًا بينما البعض الآخر أصبح أقل مهارة، ودُعيت فئة جديدة للمشاركة من الأيدي غير الماهرة كليّة، كانت غالبًا من النساء أو الأطفال والذين جاء معظمهم من فائض السكان الذين خلّعوا من الأرض بالثورة الزراعية.

بدأ التغيير اللافت بالحدوث في العلاقة بين المنتجين وتقنياتهم. فالحرفي الذي امتلك في الماضي أدواته وحرس سر استخدامها، متضمنة الأدوات التي يمتلكها هؤلاء الرجال الذين صنعوا المعدات التي يستخدمها المنتجون الآخرون. بينما في المصانع الجديدة امتلك رب العمل أدوات العمال ووظف العامل ليستخدمها. فكان التغيير تاريخيًا بالنسبة لكثير من الحرفيين الذين ذات مرة اشتروا الخامات بنقودهم وعملوا بأدواتهم الخاصة وباعوا لربائهم. الآن الذي اشتروه وكل ما كان عليهم بيعه هي قوتهم العالي.

قدمت المبادرة الرأسمالية "والجدير بالذكر أنها كانت مبادرة ذكورية" إلى حيز الوجود هذه الفئة الجديدة من العاملين بأجر والتي لم تعرف في العالم الإقطاعي. فتم سحب رجال الطبقتين داخل صراع مزمن. وربما امتلك رأس المال معدات الإنتاج لكن الرجال العاملين وحدهم ملكوا حرفة معرفة استخدامها فأصبحت "كيف وعن طريق من ولأى مدة وبأى مقابل تستخدم هذه الأدوات والتقنيات" هي بمثابة أسس الكفاح الذي كان المحرك الأساسي للتاريخ في الـ 300 أو الـ 400 سنة اللاحقة.

ومع هذا كان لدى الطبقة العالية طريق طويل لتقطعه. لن تبدأ التكنولوجيا فقط في معارضة مصالح طبقة أرباب العمل وطبقة العمال، بل ستكون أيضًا وسيلة في تشكيل طبقة العمال الجديدة كطبقة مقسمة ومنظمة. فآلات الأغراض العامة وضعت للحرفي للاستخدام في عملية الإنتاج غير المقسمة، فغيرت تلك الآلات وبسطت أيضًا وتضاعفت لتلائم المهام التفصيلية الجديدة. فتوحدت الآلات البسيطة مع مصدر القوى وتقنية التحول لتنتج "الماكينة" وسريعًا ما ارتبطت الماكينة بغيرها من الماكينات داخل نظام المصنع، والذي هو لديه "نفسه" سمات الماكينة. وتم تهييء العمل الأساسي للكثير من إمكانات التجميع الحديثة لأجل مالك وسائل الإنتاج الميكانيكية الجديدة.

قدمت الميكينة للرجال كجنس، فرصًا لم تكن متاحة للنساء، وبالفعل كان للتقنيات المحددة التي احتكر توليها الرجال أثر خاص في الإنتاج. وهؤلاء الذين شكلوا المواد بطريقة تقليدية من المواد نفسها التي صنعت منها الآلات، سيهيئون مهاراتهم لعصر الماكينة الجديد. إن ما احتاجه رأس المال لشغل مكان الحدادين والصناع كان "الميكانيكيين والمهندسين". حتها الرجال فقط هم من امتلكوا العرف والثقة وفي حالات كثيرة أخرى أيضًا مهارات التحويل ليصنعوا تلك القفزة. الرجال أيضًا وبشكل حصرى هم من أصبحوا فني الصيانة والميكانيكيين ومهندسي الإنتاج في المصانع الجديدة، متحكمين بقوى الإنتاج الرأسمالية.

خص ماركس هؤلاء العمال الرئيسيين في "مصنع الماكينة الجديد"، فأشار إلى التقسيم الأساسي بين مشغلي الماكينات الذين عينوا فعليًا على الماكينات ووجودهم غير المتطلب للمهارة، لكنه دون ظهور العامل الجديد تاريخيًا في "طبقات الأشخاص" والذي كان عمله الاعتناء بالماكينة كلها وتصليحها من وقت لآخر، كالمهندسين والميكانيكيين والنجارين وهكذا. فتلك طبقة عليا من العمال بعضهم درس بشكل علمي والبعض الآخر منهم تربى على حرفة. وهي تتميز عن طبقة عمال المصنع وتحسب معها فقط. هذا التقسيم للعمال تقنى بحت. وهؤلاء الرجال التقنيون كانوا

الفئة الوحيدة من العمال الذين يمتلكون القوة التي لم تنتقص بسبب إدخال الماكينة. وأن ميكانيكيًا واحدًا مع الكثيرين من مشغلي الماكينة غير المهرة منخفضي الأجر يستطيع تنفيذ عمل الكثير من العمال المهرة، فيستطيع رأس المال التوفير ليدفع جيدًا نسبيًا للوافد الجديد "التقني".

ومع ذلك فالحداد والصانع قديمو الطراز، والميكانيكي والمهندس حديثو الطراز، لعبوا جزءًا آخر في تاريخ الإنتاج. فأحيانًا ما يصيب الماكينة عطل مادامت صناعة الماكينة نفسها ظلت مسألة براعة يدوية. وبسبب الحجم المتنامي للمحركات الرئيسية واستخدام الحديد والصلب بكميات ضخمة. من تلك التي لا بد أن تصاغ وتلحم وتقطع وتثقب وتشكل، فصار حتميًا أن تخترع الماكينات التي عن طريقها تبنى الماكينات.

ومع ذلك كانت المهارات المطلوبة لتصميم وتطوير تلك الماكينات التي تصنع الماكينات لتأدية عمل الرجال والنساء. وفي حين وجود فئة من الرجال المهرة وهم المهندسون والميكانيكيون الذين يراقبون الماكينات التي تنتج وسائل الاستهلاك في "عملية المصب" ينتقل زملاؤهم المهندسون والميكانيكيون إلى "المصب" لبناء الماكينات المؤثرة، أو بضائع رأس المال الصناعي التي تنتج وسائل الإنتاج للآخرين.

الصراع على المهارات التقنية

إن الحركات الاتحادية التي أدت إلى إبطال المنظمة الجماعية بواسطة العمال تم إلغاؤها عام 1824=5 وبعد ذلك كون العديد من الذكور العاملين بحرفة واحدة نقابات عالية، مركبي الطواحين والميكانيكيين وفئات أخرى من المهارة التقنية. أقواها كانت "صانعو محرك البخار" والتي تأسست عام 1826 وفيما بعد عرفت "بالميكانيكيين القدامي" وفي 1851 التحمت الكثير من الجمعيات الصغيرة مع بعضها مشكلة نقابة جديدة. كجمعية المهندسين المتحدين والتي احتوت الحدادين ومركبي الطواحين ومصممي النماذج، فكانت نقابة مقصورة على المهرة اتسمت بإشتراكات العضوية المكلفة وبالمساعدات السخية. وأصبحت مثالاً يحتذى لنقابات المهاريين الأخرى. وسرعان ما أصبحت جمعية المهندسين المتحدين واحدة من أكبر النقابات في البلاد سنة 1891 وبلغ عدد أعضائها 72000.

وفي خلال ذلك امتد مجال الصناعة نفسها ليشمل أنواعًا مختلفة من العمل المعدني كالقطاعات الثقيلة لبناء السفن والقاطرات وصناعة الآلات الميكانيكية وأخيرًا القطاعات الخفيفة التي تنتج السلع الإستهلاكية كالدراجات. وفي عام 1870 نظم أرباب العمل أنفسهم في "رابطة أرباب تجارة الحديد" لمكافحة النقابات العمالية. حاول أرباب العمل عن طريق دورات الابتكار التكنولوجي المتكررة، أن يسهلوا عمل الصناعة الهندسية ويحرروا أنفسهم من الاعتماد على مهندسي الحرف. وفي المقابل كافح العمال المهرة من جمعية المهندسين المتحدين والنقابات الهندسية الأخرى ليقوا على التنظيم الحرفي للعمل بما فيه نسبة المتدربين إلى المهرة المتفق عليها، وليمنعوا تفتيت أرباب العمل للعملية العمالية واستخدامهم عمالة غير ماهرة على الماكينات.

وكان المفيد من تحقيق ذلك التقسيم للعمل وتسهيل حرف المهندسين هو خلق نوع جديد من المهندسين المحترفين المتعلمين رسميًا والذين بلغوا منزلة رفيعة، أمثال «أسامبارد كينجدم برونيل» والذين لقبوا بمهندسي عصر القناة والطرق والسكك الحديدية. وقرب نهاية القرن التاسع عشر وضع مهندس الصيانة ذو المكانة العالية نفسه بين الميكانيكي ورب العمل في عملية التصنيع المبنية على العلم. وازدهرت كل الصناعات الجديدة التي ليست لها أسس حرفية كالهندسة الكهربائية والكيميائية، والتي لم يكن فيها المهندس موظفًا رئيسيًا فقط ولكن غالبًا كمدير أيضًا.

سيوضح من هذا التاريخ أن الجماعة الماهرة حسنة الاضطلاع هي بأل حال من الأحوال، وعلى حد تعبير ماركس "طبقة عليا من العمال" فهي متنوعة ومنظمة هرمياً وتنقل عناصرها المكونة باستمرار في مكانات متصلة. والمهارات التقنية مدفوعة عن طريق رأس المال للتكيف والتغير، وأصحاب تلك المهارات لا يحدثون أثرًا فقط في مهارات الآخرين ولكن أيضًا في مهاراتهم. واستجاب الرجال المهرة لمجالات الاختصاص المحددة المحمية وكنيجة لذلك تفككت القوى المتضامنة للنقابات.

كانت بعض الفئات من الرجال التقنيين دائمًا في طليعة "طبقة المهرة" وبالتالي فهم مطلوبون. والبعض يعمل للحيلولة بينه وبين الوفرة التقنية المهيبة ومعرفته القديمة وانتهاء الطريقة التي اعتادا العمل بها. والتحدى بالنسبة لهم جميعًا هو أن يجعلوا العلم التقني يبقى على المهارات الرائجة ويحتفظون بدور المهيمن على الميكنة، التي عن طريقها ينتج الأشخاص في كل من نقطتي التصنيع والاستخدام. تلك التقنيات التي نجحت في أن تعمل جيدًا بنفسها، يتطور دورها أكثر فأكثر من التحكم في الميكنة إلى التحكم في عملية العمالة ومن ثم التحكم في البشر.

إن حلول الميكنة التي تعمل بالطاقة كان من ناحية مناقصًا عميقًا للرجال كجنس ونظر إليه البعض بعين الكراهية فقط، فلقد كان العدو الذي مكن رأس المال من الاستغناء عن مهارات الرجال الماهرين، والقوة العضلية للعامل اليدوي، أما من الناحية الأخرى فقد شكلت المهارات التقنية "الثروة" بالنسبة للرجال كجنس، كما شكلت الميكنة نفسها ثروة الطبقة المهيمنة. فيمكن تعزيز قوة الرجال على النساء فقط عن طريق التقدم التقني.

علاقة النساء بالماكينة

نحن نعلم أن النساء قد شاركن باستمرار في نسبة كبيرة من الإنتاج العام. وأن الجزء الأعظم من ذلك كان في إنتاج الغذاء والملابس سواء للاستهلاك الفوري أو للبيع. وبالطبع أيضًا مارست النساء تقريبًا كل المهام "الإنجابية" المتعلقة برعاية الطفل وتدبير شئون المنزل والتي بالتأكيد لم تكن مصنفة كعمل.

وكان يتم توظيف النساء أيضًا في أثقل أنواع العمل اليدوي تحديدًا عندما يكن عزباوات فاستخدمن كخدمات منزليات وكعاملات في الزراعة، وعملن بالحقول وحتى في حمل الفحم وفصل الرصاص وكسر المعادن داخل المناجم. والكثير من النساء أجبرن على العمل أو "العوز" كنتيجة لانتهاج علاقات النظام الإقطاعي القديم والذي طرد القطاع الأدنى. فالنساء ساكنات الأكواخ اللائي يكسبن رزقهن من رقعة النبات وحقوق الرعي فوق الأرض المشاع أصبحن بلا أرض، عن طريق حركة التطويق التي وضعت الأرض في مزارع واسعة النطاق. والكثير والكثير من النساء في المدن اللائي كن يعملن كمستقلات أو في نطاق الإنتاج الأسرى فقدن أسباب العيش بسبب تنافس العمال الذين ينتجون أكثر. وبسبب عمل المصنع المبنى على الخطوط الرأسالية تدمرت حرف الإنتاج المتحضرة في الريف. وفي البداية أصبحت النساء منافسات للرجال داخل مدنها، وحينما تقدم التصنيع لاحقن للعمل داخل المصانع. لكن النساء كن غير مدربات داخل المنظمة الحرفية والكثير منهن يسهل قيادتهن وهذا نتج عن خضوعهن داخل المنزل. فاستفادت من ذلك طبقة أرباب العمل الجديدة، بمعنى أنهم استولوا عن طريق النساء على جزء من مسيرة الرجال من الطبقة العاملة.

إن أثر الثورة الصناعية والاستخدامات الخاصة للنساء كما يتصورها قادة الصناعة الجدد كانت مضادة للنساء أنفسهن، فبعض النتائج كانت سلبية تمامًا، فالنساء والأطفال تم استغلالهم وإبداؤهم بفضاعة في سعار الإنتاج الرأسالي. فمحت طرق التصنيع المشروعات الصغيرة للنساء كتقصير الأقمشة بالتعرض للشمس أو باستخدام بعض المواد الكيميائية، وتخدير الجعة. وكانت الأنواع النسائية من الإنتاج خاضعة تمامًا لمبدأ

هيمنة الذكر. فعملية صنع الملابس والطعام والشراب كما تم تكييفها إجتماعيًا وآليًا باتت من ناحية المؤسسة الاجتماعية أكثر خضوعًا لمعرفة الرجال الخاصة بالميكنة، أكثر من الإنتاج المنزلي للمرأة والذي أصبح أكثر خضوعًا لمعرفة الرجال الفردية بالأدوات.

وبينما ازداد التصنيع تم اجتذاب الكثير والكثير من النساء للعمل. فنشأ توافق كبير مع الأيديولوجية القديمة "لمكان المرأة" لتؤكد أن علاقة النساء بالعمل والكسب ليست أكثر من شيء مؤقت. فالموضوع الرئيسي بالنسبة لتلك الأيديولوجية كان الافتراض بأن دور المرأة الملائم هو الزوجة والأم. تلك كانت أفكار الطبقة الوسطى والتي كانت لها صلة حقيقية قليلة بالنسبة لوضع النساء من الطبقة العاملة، فشكّلوا أيديولوجية الفترة بدقة وهمنوا على الاتجاهات المنتشرة نحو النساء العاملات وصاغوا العبارات التي عبرت خلالها أولئك النساء عن تجربتهن الخاصة. وكنتيجة لذلك عملت النساء ولكنهن لم يستطعن أن يطمحن نحو الإنجازات العظيمة التي حلم بها رجال العصر الفيكتوري.

ومع هذا فالأكثر إيجابية كان تطور قوة النساء العالية الذي أتى بفرص عملية للنساء للتخلص من كل من تلك الأيديولوجية النوعية والمظاهر الأكثر مادية لهيمنة الذكر. وهذا عنى أولاً الخروج من مجال الأسرة البطريركي الضيق إلى ميدان المؤسسة البطريركية الأكثر عمومية. وهذه ليست نقلة هيئة كما تبدو. فالنظام الإقطاعي وبدايات نظام التصنيع المنزلي الرأسمالي أيضًا جعلوا البيت أبعد ما يكون عن المكان الخاص، بمعنى أن المنزل يصبح حقيقة مكانيًا خاصًا فقط عندما يغادره الإنتاج. وكما نعلم فعبارات "منزل وعمل" و"عام وخاص" كانت بمثابة الحقيقة الثقافية الجميلة للثورة الصناعية. لكن العامل الأكثر أهمية كان العدد المتنامي للأزواج والآباء الذين فقدوا جزءًا من سيطرتهم على بناتهم وزوجاتهم، لأنهم أصبحوا يعتمدون جزئيًا على دخل جنته جماعة النساء تلك تحت سلطة رجل آخر.

ثانيًا، بدأت نساء كثيرات بكسب أجور مستقلة وإن كانت في كثير من الأحيان كافية، لكنها سريعًا ما تندرج ضمن دخل المنزل تحت تصرف قائد المنزل. وأعطى ذلك للنساء موارد مالية مستقلة بشكل متزايد. وطوال القرن التاسع عشر كان عدد السكان من النساء أكبر منه بالنسبة للرجال وازداد الفائض من 1851 حتى 1901. ولم تتمكن جميع النساء من الزواج، والكثير منهن ترملن. وبحلول 1911 عمل 54% من النساء العزباوات للحصول على الأجور.

وكان التغير الثالث هو أن النساء لم يتبعن أنواع عملهن التقليدية فقط داخل المصانع ولكنهن أيضًا نوعن أدوارهن في الإنتاج. وبرغم هذا تواجدن بأعدادهن الكثيرة في الغزل ومصانع النسيج وصناعة المربي والحلوى، وأنواع أخرى واسعة النطاق من إنتاج الطعام. وفي وقت لاحق كن ينتجن أنواعًا أخرى من السلع. وحتى في السنوات "المنزلية" المبكرة للإنتاج الرأسمالي، بدأت النساء بالقيام بأعمال غير مطلوبة للمهارة وثقيلة ومضجرة في المعادن كصنع المسامير والصواميل والبراغي والمفكات والأبازيم والقواطع وركابات السروج. وفي عام 1769 كتب «ديفو» عن منطقة الجزء الأوسط الغربي من البلاد، أن في عام 1769 كان لكل مزرعة دكان حداد واحد أو أكثر وأن تلك الدكاكين لم تكن تنتج فقط لاستهلاك المزرعة بل لأجل الرأسماليين. وعندما بدأت تنظم حرف الحديد داخل نظام المصنع تبعها النساء. وفي عام 1841 قدر عدد النساء في مقاطعة بيرمنجهام اللائي استخدمن في صناعة المعادن بـ 10000 امرأة. وبعد 25 سنة كان هناك 2050 عدن كعاملات في أعمال الحظائر والأخريات عملن بالسلسلة الخفيفة للتجارة في صقل النحاس وصنع المبارد والخوابير.

وبعد ذلك وبينما يتجه الإنتاج للتصنيع كانت النساء ينتشرن بمجالات الإنتاج الجديدة. والمهم حينها، مهما كان الدور الذي لعبه داخل تلك الصناعات الجديدة، هو أنهن تصنفن داخل ثلاثة أنواع من المهن. فلقد لاحظ هيتشنز من زيارات المصانع غير

النسجية في بداية ذلك القرن. أن الرجال والنساء دائماً ما كانوا يقومون بأعمال ليست متماثلة ولكن أنواع مختلفة من العمل. والعمل الذي كان ينفذ بواسطة المرأة. يبدو أنه يقع بالتحديد داخل ثلاثة أنواع. أول طبقة لهن كانت العمل الخشن والصعب كتحضير وجمع المواد أو نقلها من جزء لآخر في المصنع. والثانية وضع اللمسات الأخيرة وتحضير البضائع للبيع، كالفحص والطّي واللف والرزّم. أما المجموعة الثالثة من الوظائف فكانت وظائف الإنتاج الروتينية بواسطة الماكينات. ذلك العمل الذي ينفذ بواسطة الماكينات مع أو بدون قوة، وهذا يحوي مجموعة كاملة من العمالة وتنوعاً لانهائي من المشكلات. الاتجاه نحو الماكينة في أعمال الكبس وأعمال التشكيل وقطع المعادن والطباعة والعمليات المختلفة من أعمال النحاس وصناعة الأقلام والكي بالماكينة في المغاسل وصناعة الأنبة المجوفة والأوعية القصديرية والدلاء بأنواع مختلفة. لم يشير هيتشز إلى أن الميكانيكيين الذين أبقوا هذه الماكينات مدارة لم يكونوا نساء. فمن الممكن أن نعتبره من المسلم به أن تلك الوظائف خصت الرجال.

ردة فعل العمال الذكور

التأثير الأخير والبارز للثورة الصناعية على النساء كان هو الإلقاء بهن في حالات كثيرة في منافسة مباشرة مع الرجال من أجل العمل، فبعض الوظائف الجديدة المبنية على الميكينة في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، على الرغم من أنها تتطلب قدرة تحمل كبيرة، لم تعد تقتضى مجرد قوة عضلية. فأرباب العمل استطاعوا وغالباً ما أحلوا النساء والأطفال محل الرجال. ونظمت طوائف الحرف غالباً على أساس استبعاد الرجال الآخرين- فاستبعاد النساء كان أقل من أن يؤخذ في الحسبان- واضطرت نقابات الحرف المتطلبية للمهارة أن توجه طاقاتها نحو تجنب النساء. وتمكن الرجال من القيام بالقليل لمنع جذب رأس المال للنساء ليعملن في المصانع الجديدة. أيضاً كان على جهود الرجال أن تتوجه لعزل حصر النساء وتدعيم التقسيم النوعي للعمل داخل المصنع. وعمد العمال الذكور فعلياً إلى حصر النساء داخل مهن غير متطلبية للمهارة ومتدنية الأجور. ففي الطباعة مثلاً قيد منظمو الحروف والمتعهدون بالماكينات النساء بعملية تجليد الكتب والعمليات الأخرى المتعلقة بإنهاء الطباعة حيث كان يتم استغلالهن بقسوة عن طريق أرباب العمل.

إن أكثر الاتهامات إدانة لرجال الطبقة المتوسطة المهاريين ونقاباتهم أنهم استبعدوا النساء من العضوية ومنعوهن من اكتساب الكفاءات التي كانت لتؤمن لهن معيشة كريمة. فكتبت «فيرجينيا بيني» عام 1869 إن قدر النساء كان سيتغير كثيراً لو أنهن تمكن من دخول المهن والحرف التي احتكرها الرجال "فتدريب عشرة آلاف امرأة لدى صانعي الساعات" ووضع بعض الآلاف منهن بمكاتب التلغراف الكهربائية بجميع أنحاء البلاد وتعليم ألف منهن بالمعاهد الميكانيكية"، ستختفى الصورة البائسة للخياطة ولن تعد صورة الوصيفة الذابوة ولا المربية المدمرة موجودة. لم يكن الرجال مخطئين في إدراكهم للنساء كسلاح بيد أرباب العمل من الممكن عن طريقة خفض أجورهن. بينما كان خطأهم في رد فعلهم فبدلاً من مساعدة النساء في إكتساب المهارات وتنظيم قواهن، أضعفوا النساء- وعلى المدى الطويل أضعفوا الطبقة العاملة بأسرها- عن طريق الاستمرار في استغلالهن منزلياً ومساعدة رب العمل في استغلالهن كسوق عمل ثانوية لم يتم منع النساء من مناطق الخبرة الخاصة بالرجال فقط بل أصبحت مهارات النساء الخاصة وبشكل عام مقدرة بأقل من قيمتها بالمقارنة بالرجال.. مقدرة بأقل من قيمتها وأقل من ثمنها.

في القرون القديمة رسخ الرجال بالأذهان فكرة الفجوة الشاسعة بين النساء والتكنولوجيا. وبالرغم من أن جمعية المهندسين المتحدّين خلال القرن الثامن عشر لم تر أن النساء قد يشكلن تهديداً للمهندسين، فإن أنواع الأعمال متوسطة المهارة التي أوجدتها مكننة الهندسة "في مكننة المعدن الرئيسية" لم يعتبرها أرباب العمل أماكن خاصة بالرجال، لذلك حاولوا إحلال النساء محل الرجال بها، وتسלلت طبقة الصناع

اليديويين الذين كانوا من الرجال إلى الأعمال الهندسية. لم تشتمل مطالب الحركات النسائية في العصر الفيكتوري والإدواردي على "المهارات التقنية من أجل النساء" ولم يحدث هذا حتى الحرب العالمية الأولى. حيث تم إدخال النساء إلى إعداد الذخائر وسائر الصناعات الثقيلة من أجل إطلاق الرجل للجهة. ذلك يعني أن النساء بدأن في الاقتراب من المجال الذكوري للمهارة التقنية وبالتالي خشين لكونهن ولأول مرة يعملن "كمخففات للمحالييل".

ذكرت صحيفة ليبي جازيت عام 1917 "أن واحدة من بين ثلاث نساء عاملات قد حلت محل رجل " ودخلت النساء عددًا من الصناعات إلى جانب إعداد الذخائر:

فسحجن بالفأرة وقمن بصوغ القوالب وحفرن وعشقن في المناشر وقدن الشاحنات في المطاحن ومعاصر الزيت ومطاحن الدقيق وصنعن مواد التنجيد وأنابيب الإطارات وعبأن البيرة وصنعن الأثاث وعملن في مصانع الأسمنت وكسرن الحجر الجيري وحملن القوالب في مصانع الفولاذ وعملن كمبرشات في أحواض صناعة السفن ووجدن بمصانع السيارات والمحاجر والتعدين قرب السطح وصناعة الأحجار. وظل التعدين تحت الأرض وشحن وتفريغ السفن وسبك الحديد والصلب مهن الذكور فقط.

(Solden, 1978 p. 102)

ويقول هذا الكاتب إن النساء قد حطمن أسطورة كونهن غير قادرات على العمل المتطلب للمهارة.

تم القيام بتحدٍ حقيقي لتحقيق سابقة فريدة بجمعية المهندسين المتحددين وذلك على يد الحركة الراديكالية لممثلي العمال أثناء الحرب وبعدها. وكان إحراز تقدم في قضية المرأة أمرًا منطقيًا بالنسبة لممثلي العمال الذين طمحووا إلى تحويل جمعية المهندسين المتحددين من نقابة حرفية إلى نقابة صناعية تشتمل جميع الطوائف الصناعية. وبرغم ذلك قوبل التعهد الذي منحتة الحكومة للاتحاد بالترحاب، وهو بأن يستغنى عن العاملات في مجال تخفيف المحالييل في نهاية الحرب. وبذلك تم طرد آلاف السيدات من عملهن ونتج عن هذا ارتفاع البطالة بين السيدات بشكل أسوأ بكثير من الذي حدث بسبب الركود الاقتصادي لعام 1920.

وفى عام 1922 أصبحت جمعية المهندسين المتحددين نقابة المهندسين المتحددين ولكنها ظلت لا تعترف بعضوية النساء، وفي غضون ذلك امتد دور النساء في صناعة الهندسة خلال سنوات الحرب مشكلات خط القوة العمالية التجميعي شبه المهاري داخل المصانع منتجات السلع الإستهلاكية الكهربية الحديثة. ومرة أخرى حلت النساء محل الرجال أثناء الحرب العالمية في كثير من المهن الهندسية المهارية وغير المهارية وهذه المرة كان موقف الرجال التقليديين في النقابة أمرًا من الماضي. وتم قبول النساء على مفض كجزء من الأعضاء في 1 يناير سنة 1943. وعام 1944 بلغ قطاع النساء بالنقابة 139000.

ومع ذلك لم يعن القبول بالنقابة أن أولئك النساء اللائي انضممن خلال الحرب إلى الوظائف المهارية كن مستعدات لاعتبارها مهنهن إلى الأبد. ولكن بعد الحرب كان متوقعًا من النساء أن ينسحن شاكرات مرة أخرى إلى الحياة المنزلية. ومعظمهن فعل ذلك. أما أولئك اللائي ظلن بالعمل أنزلن إلى المهن غير المهارية أو شبه المهارية ووجدت النساء أنفسهن مخاطبات من قبل أيديولوجية التأنيث والتدجين، وأصبح ربط النساء بالقوة التكنولوجية أمرًا سخيفًا كما كان سابقًا. وفي عام 1950 وفي الستينيات تغير موقف المرأة ثانية، لأن الازدهار الاقتصادي أدى للطلب على عمالتهن. والنساء أنفسهن وحتى المتزوجات منهن بدأن بالتطلع نحو الاستقلال

والالتحاق بأعمال ووظائف بأعداد أكبر من ذي قبل. وبحلول الركود الذي ضرب الاقتصاد البريطاني في أواخر عام 1970 ازدادت نسبة النساء ومثلن 42 في المائة من القوة العاملة. وتوقعت تصريحات الوزراء المحافظين من النساء أن يقمن بالتصرف اللائق ويعدن للمنزل تاركات فرص العمل الضئيلة المتاحة للرجال. لكن هذه المرة تجاهلتها النساء. فلقد تغير وعى النساء جذريًا منذ فترة ما بعد الحرب وأثر هذا على الرأي العام بشكل كلي، وقوت التشريعات الداعمة في بداية 1970 قيضة النساء أكثر فاستمررن في العمل برغم أنها كانت غالبًا أعمالاً بدوام جزئي وبأجور أقل. وكذلك انخفض عدد الموظفين من الذكور بنسبة 14 بالمائة بين عامي 1971 و1983 وارتفع عدد النساء بنسبة 7%.

وتمثل المخرج من الركود الاقتصادي البريطاني المدعوم بقوة من جانب الحكومة في تبنى الفكر النقدي في الاستغناء عن العمال وتخفيض أجور الباقيين والاستثمار في تقنيات الكترونية جديدة عالية الإنتاجية. وفي مثل هذا الموقف الذي يشتمل على رجال تم إضعاف جانبهم عن قصد داخل سوق العمالة، وأرباب عمل غير معترضين بل وإيجابيين نحو توظيف النساء، و نساء قد بدأت في إظهار ثقة جديدة تجاه حقهن في العمل.. توقعنا بعد كل ذلك رؤية النساء يدخلن التدريبات التقنية والوظائف المتطلبة للمهارة و لكن هذا ما لم يحدث.. ولابد أن ينبهنا ذلك لتساءل السؤال الأكثر عمقًا عن كيفية بقاء هيمنة الذكر موضع نقاش دائم وعن كيفية تكرار عملية تقسيم العمالة بحسب النوع على مر الزمن.

الهوامش:

من كتاب:

(*) *Inventing Women:: Science, Technology and Gender*, Edited by Gill Kirkup and Laurie smith keller, Cambridge: polity Press, 1992.

الفتيات في تعليم العلوم: عن أشجار الأرز والفاكهة (*)

ليز وايتلج

ترجمة: سامح سمير

لو أردت أن تربح في عام واحد ازرع أرزًا، في عشرة أعوام
ازرع أشجار فاكهة، في مائة عام علم النساء.

" مثل صيني قديم "

مقدمة:

سأحاول في هذا المقال أن أستكشف الأسباب وراء ضآلة أعداد الفتيات اللاتي أقبلن على العلم وامتلكن الدافع لدراسته في المدرسة، ومن ثم الاشتغال بمهن ذات طابع علمي.

سوف أبدأ بمنظور تاريخي وسوف أقدم تفسيرات وثيقة الصلة بالوقت الراهن لعدم تمكن الفتيات، بصورة عامة، من تحقيق إنجازات في المساعي العلمية مكافئة لإنجازات أشقائهن الذكور.

سوف آخذ أيضًا بعين الاعتبار التغيرات حديثة العهد التي شهدتها سياسة تدريس العلوم، وأستكشف الوجود التي تحملها لمستقبل الفتيات في مجال العلم.

ركزت معظم البحوث التي أجريت في العقود الأخيرة والمتعلقة بمسألة الفتيات والعلم اهتمامها على العلم في التعليم الثانوي. وبالرغم من أن التمويل المخصص لجميع الأبحاث في هذا المجال كان ولا يزال ضئيلاً للغاية، وبالرغم من أن معظم المعلمين والباحثين المهتمين بهذا المجال مجبرون على العمل في أوقات فراغهم وبميزانيات محدودة للغاية، فإن العمل الأحدث والأكثر إثارة قد أنجز مؤخرًا في ميدان التعليم الابتدائي وهي المنطقة التي سوف أبدأ منها بغية تقديم منظور أفضل لما يحدث للفتيات في المدرسة الثانوية. سوف أقوم أيضًا بإلقاء نظرة سريعة على تدريس العلم في بلدين غير صناعيين بغرض توسيع مجال النقاش وطرح منظور بديل، فبرغم التباين الكبير في وضع و ظروف تدريس العلوم تلك السائدة في بريطانيا ومعظم البلدان الأوروبية الأخرى، توجد بعض المشاكل عن والصعوبات المشتركة.

منظور تاريخي:

إن تدريس العلم في المدارس الابتدائية ظاهرة جديدة إلى حد ما.

فحتى عشرينيات القرن العشرين كان كم العلم الذي يدرس للفتيات والفتيان قليلاً أو يكاد ينعدم، وعلى كل حال لم تتعد نسبة الفتيات اللاتي كن يترددن على المدارس بانتظام 30 %. في هذا الوقت تقريبًا بدأ إدخال العلم في صورة تاريخ طبيعي.

الجزء الأكبر من التعلم كان يتم بطريقة الاستظهار، وقد افترق الكثير من المدرسين الذين استخدموا هذه الطريقة إلى فهم المبادئ العلمية الأساسية، وبالفعل تم حظر تدريس العلوم بشكل خاص في بعض المدارس. وقد توجب الانتظار حتى منتصف القرن التاسع عشر ليصبح تدريس قدر من العلم إجباريًا في عملية تأهيل المعلمين.

حتى ذلك الوقت لم يكن كم العلم الذي يدرسه الفتيان أو الفتيات كبيرًا. ومع ذلك ظل الفتيان يحصلون على قسط أوفر من التعليم حيث كان الرأي السائد يذهب إلى أن الغرض من تعليم الفتيات هو إعدادهن ليصبحن كائنات نافعة اجتماعيًا (مع ذلك لم يحظ هذا الرأي بقبول نساء ذلك العصر حيث فاقت أعدادهن أعداد الرجال في اجتماعات الرابطة البريطانية لتطوير العلوم في ثلاثينيات القرن التاسع عشر).

مؤخرًا، حقق تدريس العلم تقدما مهما و يتم في الوقت الحاضر تشجيع المعلمين لتبني أسلوب في تدريس العلم يتسم بانفتاح الذهن والتساؤل والتمحور حول الطفل. لكن من ناحية أخرى يضع هذا النهج متطلبات ضخمة على عاتق المعلمين ويقتضيهم أن يكونوا على ثقة من معرفتهم العلمية.

والحال أن كلاً من الطفل ومعلمي المدارس الابتدائية لا يزالون غير مؤهلين جيداً لتبني هذا النهج، وقد كشف تقرير حديث أن أقل من نصف معلمي المرحلة الابتدائية قد درسوا العلم بعد سن الثالثة عشرة وأن أقل من 10% من هؤلاء الذين يدرسون لأطفال في عمر العاشرة كان العلم هو المادة الأساسية في دراستهم المؤهلة (ملحق التعليم بجريدة التايمز، 1989).

(في الفترة من 1990 إلى 1993 قام " قسم التعليم والعلوم " بتخصيص اعتمادات مالية لعقد دورات تدريبية أثناء الخدمة لمدرسي المرحلة الابتدائية لإكسابهم المعارف العلمية الأساسية. هذا التمويل بالكاد يكفي نفقات تدريب معلم واحد في نصف المدارس الابتدائية في إنجلترا و ويلز).

ماذا يحدث في المدارس الابتدائية؟:

إن الكيفية التي تطورت بها المواقف خلال الأعوام لها أهمية كبرى.

وكما تكتب نايا براون:

**مع بدء العمل بالمقرر الوطني وتحديد العلم كإحدى المواد
الثلاث الرئيسية والتكنولوجيا كإحدى المواد السبع الأساسية
يصبح الإعداد لتدريس هذه المواد في الأعوام الدراسية الأولى
أمراً حيوياً حيث تبدأ تتشكل أفكار حاسمة حول مدى ملائمة
تدريس العلم والتكنولوجيا للفتيات خلال تلك الأعوام المبكرة
وحيث يسهل تقويض حافزهن للتعاطي مع هذه الأجزاء من
المقرر (براون 1991).**

حتى وقت قريب، وقبل أن يصبح العلم مادة إجبارية في التعليم الابتدائي، كان يعتقد أن "تقديم" العلم للفتيات في المدارس الثانوية قد يحل المشكلة حيث سيكون بمقدورهن التعاطي مع العلم على قدم المساواة مع الفتيان.

ومع ذلك، وكما ندرك الآن، فإن تقديم المواد الدراسية نفسها للفتيات والفتيان في سن 11 أو 13 لا يعالج هذا الاختلال في التوازن وذلك بسبب تعرض الفتيات لـ "المقرر الخفي" الذي يؤثر في دافعهن وفيما بعد على قرارهن بشأن الاشتغال بالعلم.

هذا "المقرر الخفي" في المدارس الابتدائية يشمل شبكة معقدة من الافتراضات والإجراءات المسلم بها والتي يمكن مقاومتها فقط شرط توافر قدر كبير من الوعي واليقظة لدى المعلمين ومستشاري السلطة المحلية. على المعلمين أن يدركوا أنهم وسائط قوية للتنشئة وأنهم يجلبون معهم منظوراتهم الخاصة المكتسبة ثقافياً.

لقد لوحظ أن تقديم المعلومات لا ينتج عنه بالضرورة تغيير في المواقف مهما توفر لهذه المعلومات من وثاقة وقدرة على الإقناع. لإحداث تغيير، على هؤلاء القائمين على تأهيل المدرسين والمدرسين أنفسهم أن يواجهوا مواقفهم وإدراكاتهم وأن تتاح لهم الفرصة لتحديها وتغييرها.

من الممكن إذن إمداد المعلمين بذخيرة من المهارات والإستراتيجيات تمكنهم من التعاطي مع قضية عدم المساواة بين الجنسين.

داخل حجرة الدراسة، أظهرت الدراسات التي أجريت على سلوك الأطفال أثناء الأنشطة التركيبية- تلك التي تتضمن محتوى علميًا أو تكنولوجيًا أو رياضيًا مرتفعًا- فروقًا ملحوظة بين الفتيان والفتيات على سبيل المثال يستخدم كل من الفتيات والفتيان الليجو بطرق جد متباينة، ويظهرون أثناء اللعب ميلاً كبيراً للبقاء مع زملاء من النوع نفسه.

في دراسة حديثة تصرح برن (1989):

من الممكن أن تستخدم الألعاب، وتستخدم فعلاً، لتدعيم الامتثال للأدوار المرتبطة بالجنس. لقد أظهرت لعبة الليجو أن الفتيان من سن السادسة إلى السابعة، يبدون استعداداً أكبر للأنشطة الموجهة لإنجاز المهام وأنهم قد طوروا، بشكل مستقل، مهارات تركيبية ونماذج قبل-خطوية أكثر رقيًا. بالمقابل تنظر الفتيات إلى الليجو كلعبة تخص الفتيان بالأساس كما أن نماذجهن أكثر بساطة من حيث التصميم وغير مندمجة في ألعاب الخيال. كما يبدو أن مقدار الإشباع الذي يحصلن عليه من أنشطة كتلك محدود للغاية. أخيراً، في الفترة ما بين سن الخامسة والتاسعة يغدو الانفصال بين الفتيان والفتيات ملحوظاً بصورة أكبر وكثيراً ما يتعرض الأعضاء من الجنس الآخر، في ألعاب مجموعات الأنداد، للسخرية في حال عدم توافقهم مع التوقعات الخاصة بالجنس.

طبقاً للدراسة، لا يتأثر اختيار الأطفال لنشاط ما بمدى اهتمامهم فقط ولكن أيضاً بمقدار الثقة- غالباً ما افتقرت الفتيات اللاتي مارسن لعبة الليجو إلى الثقة، والأمر على خلاف ذلك تماماً بالنسبة للأولاد. نادراً ما تختار الفتيات لعبة تركيب عند دخولهن قاعة الدرس للمرة الأولى، في حين أن الفتيان غالباً ما يفعلون. تبنت الفتيات إستراتيجيات متنوعة ليتمكن من اللعب مع الفتيان وبألعاب الفتيان وانتقصن من أنفسهن بتبني أدوار خائفة أو باللعب بشروط الفتيان. وفي بعض الأحيان توافرت للفتيات الثقة الكافية للانضمام إلى ألعاب الفتيان واللعب بشروطهن الخاصة (ص 146).

في دراسة أخرى (سكياتون 1989 A) أتاح المعلمون للأطفال أن يختاروا من بين أنشطة ترتبط كلها بتيمة "البيت". قام المعلم بتقديم النشاط ثم ترك الأطفال ليواصلوا. اختار الفتيان أن يبنوا دائرة كهربائية لبيت الدمية في حين اختارت الفتيات أن يصممن رسماً زخرفياً للستائر. ومع ذلك، ودت بعض الفتيات لو اشتغلن في الدائرة الكهربائية ولكنهن قلن إن الأولاد قد سبقوهن إلى هناك.

في بعض الأنشطة الأخرى التي عرضت على الصف الدراسي نفسه عزفت الفتيات عن أنشطة التركيب (صنع منصدة لطائر) لأن هذا كان يقتضى العمل مع مجموعة من الأولاد. تلك ليست وقائع منعزلة. كثيرًا ما تقود ملاحظة طريقة استعمال الفتيان والفتيات للموارد المتاحة في حجرة الدراسة إلى نتائج مشابهة. إن منهج "الفرص المتساوية" في تدريس العلم كما سبق ووصفناها لا يضمن أن يحصل الأولاد والبنات على خبرة تعلم العلم نفسها.

أن نتجاهل الجندر معناه ببساطة أن ندعم التنميط لأننا بهذا لا نفعل شيئًا لمقاومة إلصاق صفة الذكورة أو الأنوثة ببعض جوانب المقرر.

يجلب الأطفال (والمعلمون) معهم تأثيرات التنشئة إلى حجرة الدرس وهذا بدوره يؤثر على كيفية تعاطيهم مع التدريس ومع الموارد المتاحة بالمدرسة.

قامت بعض المدارس بإدخال نظام "ساعة الفتيات" في فصول الحضانة بغية مكافحة نقص ثقة الفتيات في الألعاب التركيبية يتاح للفتيات أثناء تلك الساعة، في غياب الفتيان، فرصة استخدام تشكيلة من الموارد بدون قيد أو شرط. تساعد هذه الاستراتيجية على تعزيز ثقة الفتيات في قدرتهن على استخدام الموارد، كما يستخدمنها بطريقتهم الخاصة: لا يصنعن أشياء كتلك التي يصنعها الفتيان ومع ذلك يمكن أن يكون لهذه الأنشطة القيمة نفسها في تطوير قدراتهن الفراغية. إن تطور القدرات الفراغية مرتبط بتزايد القدرة الرياضية، ومن الشائع أن يعثر المرء على فتيات يتفوقن على الفتيان في الرياضيات في المرحلة الابتدائية. بمقدور إستراتيجيات تدخل كتلك أن تزيد من ثقتهن في واهتمامهن بالألعاب التركيبية دون أن يكون لذلك أي تأثير صار على الفتيان.

إن النهج التعليمي المفضل لدى القائمين على تعليم المعلم في الوقت الحالي هو التعليم ذو النهاية المفتوحة والتمحور حول الطفل. يتوخى هذا النهج أن يعامل الطفل كإنسان فرد، وأن يشرع في تعليم كل طفل انطلاقًا من نقطة بدايته/ها الحالية وأن يدع للطفل حرية تحديد المسار الذي سوف تسلكه أي موضوعة معينة.

ينبثق عن هذا النهج رؤية مفادها أن التنميط المتعلق بالجندر لا يمثل أي مشكلة لأن ما يعول عليه أثناء التدريس هو احتياجات الطفل الفرد، من ناحية أخرى لا يأخذ هذا المنهج في الاعتبار علاقات القوة المتعلقة بالجندر التي توجد داخل حجرة الدرس ولا كم التنميط الذي يتعرض له الأطفال خارج المدرسة.

لا أود أن أدعى أن هذا النهج ليس لديه سوى القليل ليساهم به لأنني أعتقد بالأحرى أن "الانطلاق من النقطة التي يوجد عندها الطفل" يعد بمثابة بداية ممتازة، ومع ذلك فالبحوث الحالية وما يتمخض عنها من مصادر تدريس والتي يتم إنتاجها من هذا المنظور تفتقر (فيما أرى) إلى البعد الضروري المتعلق بالجندر.

بدأ الاهتمام في الآونة الأخيرة يتوجه بشكل كبير إلى خلق سياق ملائم لتعليم الأطفال، وهو الأمر الذي كانت له بعض الانعكاسات على الاختبارات التي تجرى للأطفال في سن 7، 11، 13، و 16 كجزء من المقرر الوطني. إن وضع أسئلة وإقامة أنشطة ترتبط بخبرة الطفل الخاصة هي طريقة جيدة لتشجيع الأطفال على التعاطي مع هذه الأسئلة أو الأنشطة. عندما يكون السياق أكثر ملاءمة لرؤية الفتيان للعالم منه لرؤية الفتاة سيكون لذلك نتائج كارثية على تحصيل الفتيات كما تقيسها مستويات التحصيل الخاصة بالمقرر الوطني. ومع ذلك، فهذه منطقة بالغة التعقيد وطبقًا لما جاء في تقرير صادر عن "وحدة تقييم الأداء" فإن:

"من الممكن العثور، في معظم جوانب إطار التقييم، على أمثلة لفروق الأداء المرتبطة بالجنس. لا يمكن تفسير هذه الفروقات بـ (سبب مفرد)..... يمكن بالأحرى العثور عليها في الاشتغال المعرفي والعاطفي والاجتماعي وغالباً ما يستحيل الفصل بين تأثير معين وباقي التأثيرات".

بشكل عام لا يتطرق المقرر الوطني إلى قضية الفرد المتساوية في مجال العلم بالرغم من أن "الخطوط الإرشادية غير الملزمة" الصادرة عن "مجلس المقرر الوطني" قد حاولت بشكل ما أن تفعل ذلك عندما أوضحت:

"هناك فئات من الطلاب الذين، بحسب معلمهم وكما أظهر البحث، لم يتمكنوا في الماضي من تحقيق جميع إمكاناتهم في ميدان العلم. تندرج الفتيات ضمن هذه الفئات. وسيساعد المقرر الموحد والمتوازن في القضاء على مشاكل عدم التوازن بين الجنسين في التعاطي مع مناهج العلم النوعي.

ومع ذلك فمن المرجح أن المشاكل المتعلقة بانخفاض مستوى التوقعات لدى الفتيات وخصوصاً في علم الفيزياء سوف تستمر".

(م. م. و، 1989، ص 9 A).

وبالرغم من هذا الموقف الشديد الانهزامية فإن المقرر الوطني سوف يضمن أن يدرس الأطفال من 5 إلى 16 عامًا العلم، وبالتالي فإن الفتيات اللاتي سبق واخترن الاستمرار في دراسة الأحياء، وأسقطن كل العلوم الأخرى في المرحلة الثانوية، ربما يشعرون الآن أنهم مؤهلات بصورة أفضل لمواصلة دراسة كل العلوم في المرحلة الثانوية، فيما سبق كان الكثير من الفتيات اللاتي يواصلن دراسة العلم فيما بعد سن الرابعة عشرة، يواصلن فقط مع علم الأحياء، حيث سبق واكتسبن بعض المعرفة والثقة بالنفس من جراء التعرض لـ "دراسة الطبيعة" في المدرسة الابتدائية.

العلم في التعليم الثانوي

تضمن الاتجاهات التي تم تطويرها في المستوى الابتدائي أنه، ببلوغ المرحلة الثانوية، سوف تبخس الفتيات قدراتهن وتأتي إنجازاتهن في العلوم والتكنولوجيا والرياضيات دون المتوقع.

يستطيع الفتيان أن يحصلوا على قسط أكبر من وقت المعلم وأن يحتكروا الموارد النادرة في غرفة الدرس. مع بدء العمل بالمقرر الوطني سيتعين على جميع الأطفال في القطاع الحكومي أن يدرسوا مقرر علوم متوازن من سن 5 إلى 16 عامًا، لن يكون بمقدور الفتيات (و الفتيان) بعد الآن أن يسقطن بعض أو كل العلوم في سن الرابعة عشرة. من الممكن اعتبار ذلك بمثابة نتيجة إيجابية للمقرر الوطني. غير أن فحصاً أكثر تدقيقاً لهذه الخطوة قد يظهر أنه ليس لها تلك الآثار المحمودة والتي كنا نرجوها للفتيات. أولاً، هناك نموذجان لمقرر العلوم في المرحلة الأساسية الرابعة (الطلاب من سن 14 إلى 16).

النموذج الذي يؤمل أن يتبعه غالبية الطلاب (نموذج أ) يقضى بتخصيص (زمن المقرر للعلم النموذج "ب" يسمح بتخصيص 12.5 % فقط من زمن المقرر للعلم. هناك مخاوف من أن يتم توجيه الأطفال ذوي القدرات الأدنى والكثير من الفتيات إلى النموذج ب. لن يؤهل النموذج "ب" الطلاب لدراسة العلوم في المستويات أ. التحفظ الثاني على المقرر القومي يتعلق بالقيود التي يضعها على الفتيات. إذا ظل العلم الذي

يدرس لهن علمًا "ذكوريا" ستكون النتيجة هي استمرار الشعور بالاغتراب لدى الفتيات اللاتي لا يتطابقن مع هذه النظرة الذكورية، ولن يتمكن من تحقيق أي نجاحات فيه ولن يستمتعن به.

وبالرغم من ذلك، وبعد أن عرضنا لتلك التحفظات على المقرر الوطني، يمكننا القول أنه يكفل التوسع في تدريس العلم، كما أنه يتمثل الممارسات المعاصرة الجيدة في ميدان تدريس العلم.

فمثلا تبلغ القيمة النسبية لـ "هدف التحصيل 1"- سيرورة العلم-50%. حيث ستقوم الممارسات الجيدة في عملية تدريس العلوم بإدماج "هدف تحصيل 1" (تعلم العلوم كعملية، التعلم عن طريق ممارسة العلم) مع أهداف التحصيل الأخرى المرتكزة على الوقائع، ويعتبر هذا بمثابة خطوة إلى الأمام. يساعد التعلم الفعال بدرجة كبيرة في بناء الثقة بالنفس. ولكن، وكما ذكر بينتلي و واتس في معرض تعليقهما على عمل كيللي (1987):

في البدايات الأولى للبحوث في مسألة العلم والفتيات، كان ينظر إلى بناء الثقة كنهج شديد المعقولة. كان يقال إن عزوف الفتيات عن العلم لابد أنه يرجع لقصور ما في إدراكهن للعلم أو للعالم أو لأنفسهن. استتبع ذلك منطقيا القيام بتصميم إستراتيجيات للتدخل بغرض تعزيز ثقة الفتيات بأنفسهن وتصحيح اعتقاداتهن الخاطئة بشأن العلم (كيللي 1987) (بنتلي وواتس، 1989، ص 191).

لم تعد كيللي تعتقد أن قصور الإنجاز العلمي لدى الفتيات يرجع بشكل أساسي إلى نقص الثقة بالنفس و التنشئة الاجتماعية المبكرة. الآن هي تشدد أكثر على الدور الذي تلعبه المدارس والمعلمون في عزوف الفتيات عن العلم، وأقل على الحالة الداخلية للفتيات وتعتقد أنه قد أصبح من الضروري أن يتغير العلم.

تعتقد كل من بينتلي وواتس مع كيللي، أن التعامل مع الفتيات، كما لو أن المشكلة تكمن فيهن، وتصميم مناهج للعلم "صديقة للفتيات" ليس هو الأسلوب الأمثل لضمان أن تحصل النساء على فرص متساوية لفرض أفكارهن على أطر العلم الموجودة (بنتلي و واتس 1989 ص 191-2):

إن تصوير المشكلة على أنها تتعلق بإغراء الفتيات لدراسة العلم قد لا يكون أكثر الطرق الواعدة للتقدم. بالأحرى إن إعادة بناء العلم وبالأخص تدريس العلم بحيث يصبح كلاهما أكثر توافقًا مع خبرات وتفسيرات العالم المألوفة لدى النساء، من شأنها أن تخدم المعلمين بكيفية أفضل (كيللي، 1987).

لقد توصل أليسون كيللي الى هذا الرأي بعد أن أسس وعمل على مشروع "الفتيات في العلم والتكنولوجيا" في مانشستر من 1979 إلى 1984. كان مشروع "الفتيات في العلم والتكنولوجيا" هو أول مشروع كبير مركّز على المدارس يتعاطى مع مشكلات التنميط النوعي في المدرسة ويمكن اعتباره مثالاً لبحوث الفعل. عمل المشروع، وبشكل متزامن، على تحسين إنجازات الفتيات في ميدان العلم والتكنولوجيا واستقصاء أسباب ضعف إنجازاتهن.

التقرير النهائي للمشروع يصرح:

لقد وجدنا أن الأولاد يتصرفون داخل حجرة الدرس بطريقة تجعل العلم يبدو أكثر ذكورية مما هو عليه في واقع الأمر. المعلمون أيضًا ساهموا في خلق انطباع أن العلم شأن ذكوري إلى حد بعيد. غالبًا ما يشير المعلمون، أثناء الدرس الأول، إلى خطورة المعدات والمواد الكيميائية الموجودة بالمعمل، مساهمين بذلك في إدخال الغبطة على الفتيان الذين أبدوا قدرًا كبيرًا من التظاهر بالشجاعة في حصص لاحقة، مثلًا عن طريق استخدام المغناطيس في لعبة شد الحبل، ومحاولة إحداث صدمات كهربائية في بعضهم البعض باستخدام بطارية 6 فولت. بالنسبة للفتيات كان لعامل الخطر تأثير محبط بشكل أكبر. يبدو أن كلاً من المعلمين والفتيان قد ساهموا- دون وعي منهم- في تكوين صورة عن العلم كميدان للمسعى الذكوري، تقصى الفتيات منه وهي الرسالة التي فهمتها وأقرتها الفتيات على الفور (وايت، 1985، ص 81-2).

يشير أليسون كيللى إلى ذكورية العلم بأربعة معانٍ:

- اتجاهات المعلمين والتلاميذ.
- الصورة المعروضة من خلال الكتب والمصادر الأخرى.
- يمثل الذكور الغالبية العظمى من الممارسين للعلم.
- يجسد التفكير العلمي رؤية للعالم ذكورية بصورة جوهرية.

النقطة الرابعة صحيحة إذا ما تمسكنا بمفهوم ضيق جدًا للعلم والتفكير العلمي. إن موضوعات من قبيل التأثير الصناعي والاجتماعي للعلم على الصحة والسكان والبيئة وتسليط الضوء على جمال وتعقد عالم الطبيعة، قد أغفلت بشكل لافت من المقررات المدرسية إلى أن تم إدخالها بواسطة المقرر الوطني. ومع هذا فإن هدف التحصيل المعنى بطبيعة/ فلسفة العلم متاح فقط لطلاب "النموذج أ" والذي قد لا يشمل، كما أوضحت سابقًا، الكثير من الفتيات. إن هذا لما يدعو للأسف الشديد حيث قد يكون هذا المجال جديدًا بإثارة اهتمامهن.

الفتيات لسن عازفات عن العلم، هن فقط يشعرن بالضجر من نسخته المبتسرة التي يجدنها في المدرسة.

إعادة بناء العلم:

إذن، إذا كان تغيير طريقة تعاطي الفتيات مع العلم لن يحل المشكلة، فكيف نستطيع تغيير العلم؟ هل لدى النسوية ما تقدمه في هذا الصدد؟ وكما تقترح هيلين ويتشر (1985) فإن باحثة نسوية تستقصى عملية تدريس العلم بالمدارس لن تشير ببساطة إلى ضعف إقبال الفتيات على لعبة الليجو مقارنة بالفتيان. ستلاحظ أن:

- ربما يعزى هذا إلى التباين بين أنماط تنشئة الفتيات والفتيان، ربما تناقش كيفية التصدي لتلك الأنماط وتغييرها.
- وجود ارتباط بين التمايز في الخبرة وعزوف الفتيات عن النشاطات الميكانيكية والتركيبية بشكل عام، ويؤدي هذا العزوف مباشرة إلى الضعف والتبعية.

- إن لنقص الخبرات ثلاثية الأبعاد تأثيرًا بالغًا على التطلعات المهنية وإمكانه أن يقصى الفتيات عن مسارات مهنية تعود حاليًا على ممارسيها بالقوة والمكانة في المجتمع كالعلم والهندسة.

- بإمكانها أن تتدخل بطرق إيجابية للتصدي لهذه الأوضاع والتي تبدو في نظر باحثة غير نسوية، خالية تمامًا من المشاكل.

عدد ضئيل فقط من معلمي العلم سوف يقبلون بوجهة النظر النسوية تلك. لقد كانت الفكرة القائلة: إن تعليم العلم يتضمن تمرير كتلة من المعارف الخالية من القيم، هي الأيديولوجية المهيمنة والسائدة بين المتخصصين في تعليم العلوم.

وكما تجادل «إيفيلين فوكس كيللر» (بند 1-3)، فإن العلم الحديث كما نعرفه هو ممارسة ثقافية نوعية وتتحدد ماهية العلم "الجيد" في حقبة ما بمحددات ثقافية وتاريخية.

عندما تفحص البحوث الاجتماعية المختصة بالعلم عن كذب العملية التي يتم من خلالها تحديد ماهية العلم الجيد فإن ما يتجلى لها هو تشكيلة ونطاق من الممارسات والرؤى والصيغ المتعلقة بالعلم والتي تفوق بما لا يقاس أي وصفات أيديولوجية. بإمكاننا أن نعثر في كل حقبة من تاريخ العلم، في كل مدرسة للعلم، على تنوع خصب من المعاني والممارسات. وفي الحقيقة يبدو أن الأيديولوجيا تعلن عن قوتها بأجلى ما يكون في الدور الذي تلعبه في العملية التي من خلالها يتم انتخاب بعض النظريات والمنهجيات والتفسيرات كممثل للعلم الجيد وإقصاء البعض الآخر (فوكس كيللر، 1986، ص. 174).

تدريس العلوم في البلدان المتخلفة

يواجه معلمو العلم في البلدان المتخلفة إشكالية مزدوجة. هناك عاملان اجتماعيان- ثقافيان ينفران الفتيات من الاهتمام بالعلم - الظروف غير المواتية الناتجة عن الضعف العام للاقتصاد (يعاني الفتيان من المشكلة نفسها بطبيعة الحال)، والتمييز الشائع ضد الفتيات في تدريس العلم: توقعات المعلمين وأولياء الأمور المختلفة حيال الفتيات، عدم المساواة في المعاملة بين الفتيان والفتيات داخل غرف الدراسة والتجميع (الرسوم التوضيحية في الكتب المدرسية). إن المعلمين الذين ينجحون في تحفيز الفتيات للإقبال على العلم هم معلمون نموذجيون لديهم غرف دراسية جيدة التجهيز بملصقات على الجدران ونماذج وأجهزة بالمعمل، هذا النوع من البيئات التعليمية غير شائع في البلدان الفقيرة. والوضع في الكثير من البلدان الأفريقية كارثي بشكل خاص.

في سيراليون على سبيل المثال، هناك القليل من التدريس المرتكز على العملية (10% فقط من المعلمين يمارسونه بانتظام) بسبب نقص الوقت والموارد (أمارا، 1990). في ستينيات القرن العشرين كان هناك برنامج كبير للتدخل التعليمي الهدف منه هو نشر التعلم المرتكز على العملية في البلدان الأفريقية إلا أنه أصبح في طي النسيان الآن.

القسم الأعظم من التدريس ينتهج أسلوب "الطباشير والكلام" الذي عفا عليه الزمن. كل هذا له تأثير مثير بشكل مضاعف على الفتيات خاصة في المستوى الابتدائي. تصف «جوليا أمارا» غرف الدرس في سيراليون "بالجرداء"، لا يوجد بها شيء سوى المقاعد والأدراج.

من غير الممكن أن يمارس التلاميذ علمًا حقيقيًا بدون معدات خاصة في المرحلة الابتدائية حيث يعتبر التجريب عنصرًا أساسيًا في عملية التعلم. كثيرًا ما يجد التلاميذ في الدول الفقيرة أنفسهم مضطربين إلى شراء كتبهم الخاصة - وهو الأمر الذي يفوق إمكانيات معظمهم- كما أن المكتبات الموجودة بالمدارس الابتدائية عددها محدود للغاية. فيما يتعلق بالإمكانات المتاحة، فإن مدارس الفتيات أقل حظًا بصفة عامة من مدارس الفتيان. من بين 16 مدرسة مخصصة للفتيات في سيراليون توجد مدرسة واحدة فقط مؤهلة لتدريس مقرر علوم الصف السادس في حين أن هناك العديد من مدارس الفتيان مؤهلة لتدريس هذا المقرر. جزء كبير من المشكلة يتعلق بالنقص في المواد التعليمية.

في الهند، نساء الحضر بوضع أفضل. وقد شهدت أعداد النساء المؤهلات يتمتع والممارسات للمهن ارتفاعًا كبيرًا. تبلغ النسبة المئوية للنساء العاملات في ميدان العلم 31.4 % وفي الطب 30.4 % كما شهد ميدان الهندسة زيادة في أعداد النساء مقدارها 4% في الفترة ما بين 1976 إلى 1987.

ذلك ومع تبلغ نسبة البطالة بين النساء المؤهلات في مجالي العلم والتكنولوجيا حوالي 50 % ويرجع ذلك إلى أن ظروف العمل كثيرًا ما تقتضى التعامل مع زملاء وعملاء من الذكور والاستعداد للعمل في ورديات ليلية. يتمكن عدد محدود فقط من نساء الهند من تحقيق نجاحات في مستوى الدراسات العليا ونسبة أكبر من ذلك في مستوى التعليم الجامعي. بمجرد أن يتمكن من اختراق حواجز الأفكار المسبقة، يصبح بإمكانهن أن يواصلن بالرغم من كل هذا لا يزال التعليم شأنًا خاصًا بالطبقة الوسطى ومازالت أعداد غفيرة من نساء الريف غير متعلّقات (راغوانشي، 1990).

يشير هذان المثالان إلى مشاكل تطوير نظام جيد لتدريس العلم للنساء والفتيات في البلدان الفقيرة. قد يدفع النقص في الموارد، وفي المعلمين المدربين إلى التفكير في نماذج علم بديلة، ولكن حتى نماذج كنك لا يمكن أن تدرس بطريقة جيدة داخل غرف درس "جرداء".

وماذا بعد؟

كان هدفي في هذه المقالة أن أوضح الطبيعة المتعددة المستويات لمشكلة تدريس العلوم للفتيات في المرحلة الابتدائية و الثانوية. إن التطورات الجديدة التي شهدتها سياسة التعليم بالمملكة المتحدة - إدخال "المقرر الوطني" وما تلا ذلك من توسيع لنطاق التدريس بعيدًا عن نهج التعلم الفعال المرتكز على المحتوى- سوف تسهم بشكل ما في التطرق لهذه المشكلة. ومع ذلك فهناك العديد من العوامل التي يتعين أخذها في الاعتبار، الأمر الذي ينتفى معه وجود حل أحادي البعد.

بعد مضي تسعة أشهر فقط على إدخاله إلى المدارس تم تعديل "المقرر الوطني" حيث وجد أن تدريس 17 "هدف تحصيل" أمر غير قابل للتحقق، طبقا للمقترحات التي أوصت بها وزارة الخارجية في مايو 1991، تم إعادة تنظيم حقل العلم في خمسة "هدف تحصيل". لقد تم الإبقاء على "هدف تحصيل A"، البحث العلمي، بينما تم استبعاد "هدف تحصيل 17" والذي يتعامل مع الأفكار الاجتماعية والثقافية والتاريخية في العلم. يعتبر هذا الإجراء بمثابة خطوة إلى الوراء بالنسبة للفتيات المهتمات بالعلم، حيث كانت الآمال معقودة على هذا الـ «هدف تحصيل» لتعريف الفتيات بالأفكار العلمية من خلال سياقات الحياة الواقعية.

الهوامش:

من كتاب:

(*) *Inventing Women:: Science, Technology and Gender*, Edited by
Gill Kirkup and Laurie smith keller, Cambridge: polity Press, 1992

النساء في العلوم: التاريخ الاجتماعي والثقافي

تأليف روث واتس

عرض: نولة درويش

الناشر: روتلج مجموعة تايلور وفرانيسيس- لندن ونيويورك - 2007

يتكون هذا العمل من تسعة فصول، ويتصدره الشكر، ومسرد للمصطلحات المستعملة؛ كما تذيله قائمة من الهوامش، وقائمة المراجع، وملحق يتضمن المحتويات حسب الترتيب الأبجدي؛ ويقع الكتاب في 300 صفحة من القطع المتوسط. معظم فصول الكتاب تتناول تاريخ النساء في العلوم بدءًا من العصور الوسطى وحتى الزمن المعاصر، مع فصل خاص يعرض دراسة حالة.

في الفصل الأول بعنوان "العلوم، والنوع، والتعليم" تبدأ المؤلفة بالإشارة إلى أن الخطاب الشعبي لا يدرك مدى وجود عالمات، على الرغم من أهمية تأثير المجال العلمي على حياة الناس، بالتالي الحاجة الملحة إلى تمثيل فئات السكان المختلفة في عمليات إجراء البحوث، واتخاذ القرارات بشأنها. كما تحدثنا المؤلفة عن أسباب خوضها في هذا الموضوع، والتي كان مرجعها في البداية إلى اعتقادها في أن هناك شبه غياب للكتابات المتعلقة بالنساء والعلوم، ثم اكتشفت فيما بعد أنها أخطأت في ظنّها، حيث وجدت أن هناك الكثير مما كتب حول هذا الموضوع، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتميزت تلك الكتابات بالتركيز على محورين: إعادة اكتشاف النساء اللاتي لعبن دورًا أو آخر في العلوم، ومناقشة أسباب إقصاء النساء من أعلى مراتب السلم العلمي. ثم تنتقل إلى تناول التطور التاريخي للمفاهيم المرتبطة بمصطلحات "العلوم"، و"النوع" و"التعليم". وتذهب إلى أن مصطلح "العلوم" أصبح يغطي - في الأزمنة المعاصرة - مجموعة متنوعة من التخصصات؛ كما يمكن النظر إلى العلوم باعتبارها "فئةً مبدعًا" يتطلب مقارنته من خلال منظورات جديدة حول ما المعروف وإدماج المعرفة في التعميمات المستجدة، وتطور المفاهيم حول كيفية عمل الكون، كما تذهب إلى أن النسويات يقفن بطريقة متنامية في مواجهة الفرضية المعاصرة بأن العلم منطقي، وموضوعي، ويتم اقتسامه، وقابل للاعتماد عليه؛ ذلك أن تحليل هؤلاء النساء يستند إلى علاقات القوة السائدة اجتماعيًا والتي تؤدي إلى انتفاء تلك الصفات عن العلم. أما مصطلح "النوع"، فهو يرتبط أكثر بالبعد الثقافي، أي بالقيم الاجتماعية التي تحدد أدوار الجنسين والتي تعتمد على هياكل أبوية وتراتبية. كما يحمل مصطلح "التعليم" أكثر من معنى؛ فإذا تم النظر إليه باعتباره "تنمية للقدرات النفسية والجسدية بدلًا من مجرد الإشارة إلى التعليم، أو التدريب، أو التدريس المنتظم..". فإنه بهذا المعنى يسمح بالنظر في مجموعة ثرية من الخبرات تقع خارج المؤسسات النظامية.

يتناول الفصل الثاني المرحلة ما بين القرن الخامس والقرن السادس عشر، حيث يركز على المعرفة العلمية والنساء في العصور الوسطى الأوروبية، مع التأكيد على أن حيّرًا كبيرًا من العلوم كان مركزًا خلال هذه الفترة خارج أوروبا. في تلك الفترات، دارت مناقشات وجدل واسعين حول الخصائص الجنسية للذكورة والأنوثة؛ غير أن ذلك الجدل كان يدور أساسًا في صفوف وأوساط الذكور، كما ركز أساسًا على القضايا الخاصة بهذه الفئة؛ وتشير مؤلفة الكتاب إلى عجزها على تحديد مدى المساهمات النسائية في تشكيل وتوليد المعرفة حيث تفتقد كثير من الكتابات إلى الأسماء الحقيقية لمؤلفيها. وعلى الرغم من أن اسم "تروتا" هو الاسم الوحيد لامرأة ينسب إليها بحوث حول الفلسفة الطبيعية، فإن هناك ما يشير إلى ممارسة النساء للعلوم في بعض مناطق جنوب إيطاليا. وتذهب إلى أن النساء لم يكن لهن مكان في الجامعات خارج إيطاليا، حيث كانت تخصص الجامعات لإعداد خدام الكنيسة، والمحامين، والأطباء

بدرجة أقل، وعليه كانت موجهة للذكور في المقام الأول؛ بينما مثلت الأديرة المجال الأساسي لتعليم النساء؛ إلا أنها كانت تستقبل الإناث من الأسر الميسورة، كما تنوع مضمون العلم الذي تقدمه تلك الأديرة وفقًا للمكان والزمان. ومع ذلك، ظهرت بعض النساء اللاتي امتلكن العلم، والسلطة، والاستقلالية، من أمثال «هايلدجارد» التي واكبت توجهات عصرها، وكانت لها أبحاث مهمة حول معنى الذكورة والأنوثة؛ وقد أثرت على زمانها، كما تمت إعادة نشر أعمالها في عصر النهضة. وإلى جانب ما يمكن تسميته مجازًا بالجماعة الأكاديمية في ذلك الوقت، نجد أن عديدًا من الناس كانوا يلجأون إلى معالжин من خارج هذه الجماعة؛ وكانت هناك نساء كثيرات في صفوف هؤلاء المعالجين من نوع آخر، أما في عصر النهضة، فعلى الرغم من الانفتاح الحادث، وتزايد الاتجاه إلى اعتبار الزوجات كرفيقات في الحياة، بدلًا من اعتبارهن خادمات للزوج كما كان الأمر قبلاً، أكدت الفلسفة العملية فكرة القيادة للذكور، وأن الزوجة الجيدة هي التي تعمل لصالح زوجها ووفقًا لإرادته. وخلاصة لهذا الفصل، فإن العصور القديمة والوسطى قد شهدت ظهور بعض المعلمات والكاتبات والطبيبات الشهيرات؛ كما كانت تتم أساسًا المشاركة العلمية للنساء في إنجلترا نهايات القرن السادس عشر انطلاقًا من البيوت، ولكنها تضمنت مهارات متعددة، مثل الطب وعلوم الأعشاب الطبيعية.

الفصل الثالث بعنوان "المعرفة الخطيرة: العلوم، والنوع، وإرهاصات الحداثة" يتناول الفترة التي تبدأ مع القرن السابع عشر في إنجلترا، حيث ظهرت نظريات علمية متعددة أثرت على مفهوم النوع، وجذبت النساء إليها في الوقت نفسه. ويمكن القول بوجود بعض التطورات العلمية الإيجابية، إلا أنها أدت في أحيان كثيرة إلى آثار سلبية مهمة بالنسبة للنساء؛ فالفرص التي مثلتها الطباعة، ودخول أشكال جديدة من التكنولوجيا، والطبيعة غير الأنشطة العلمية، كان يقابلها تركيز متنام على ذكورة الفلسفة الطبيعية، واقتصار تدريسها في مؤسسات ومواقع موجهة للتجمعات الذكورية الصرفة. كما قل عدد النساء اللاتي كن يملكن التعليم، والموارد، أو الوقت الكافي للمشاركة في الأنشطة العلمية؛ لكن بعضهن ممن ارتبطن أساسًا بالأوساط القريبة من "هارتليب" و"كافنديش" أتحت لهن فرصة الإسهام في الكتابات العلمية؛ وتشير مجالات اهتمامهن إلى اتساع نطاق علمهن الذي تعدى حدود التعليم النظامي. أما الفصل الرابع حول "التعليم في العلوم وعلم التعليم خلال القرن الثامن عشر الطويل" - والذي يشار إليه بالطول نظرًا للإصدارات الحاسمة في التشكل العلمي والثقافي والتي شهدتها بداية ونهاية هذا القرن - فهو يحدثنا عن تأثير التداخليات الاجتماعية المتغيرة على النساء، سواء في الاتجاه المحافظ أو الاتجاه الثوري، فقر انتشرت محاولات مماثلة خلال ذلك القرن عبر أوروبا وفي أمريكا الشمالية لبناء مسيحية أكثر "عقلانية" و"منطقية" تتناسب مع المفاهيم العلمية والدينية الجديدة؛ وهو أيضًا عصر ازدهار الطباعة، وتعدد صدور الموسوعات العلمية، إلخ. أما أثر ذلك على النساء، فلم يكن بنفس الفائدة التي استمتع بها الرجال؛ حيث تم التأكيد على الأدوار المرسومة اجتماعيًا للنساء والرجال، والمرتبة الأدنى للنساء، وإبراز الفروق البيولوجية بين الجنسين، والميل إلى تعريف النساء بوظيفتهن الإنجابية وليس استنادًا إلى حياتهن الجنسية؛ فكانت هناك على سبيل المثال ضغوط متصاعدة لكي تقوم النساء بالرضاعة الطبيعية، حتى في الأوساط الميسورة التي كانت تعتمد في السابق على مرضعة مأجورة. أما في مجال النساء والطب، فقد تعاظمت الصعوبات أمام التحاق النساء بالجامعات، وبالتالي المعوقات أمام ممارستهن للطب، على الرغم من وجود بعض الإمكانات لممارستهن هذه المهنة من خلال الجمعيات الخيرية والدينية على الأرجح. ومع بروز بعض أشكال من القابلات، أكدت "سارة ستون" في عام 1735 ضرورة حصول هؤلاء النساء على قدر من المعرفة والخبرة العملية؛ وهو ما ساندته بعض الممارسين من الرجال، وكذلك عدد من القابلات مثل "إليزابيث نيهل" التي أشارت إلى أن الرجال يستولون على مجالات عمالة النساء حينما يشعرون أنها تمثل مصدرًا للريح. وتؤكد هنا المؤلفة أهمية استيعاب تلك التطورات التي تفسر التقسيم اللاحق للمسؤوليات الطبية الذي أثر طويلًا على واحد من أهم المجالات التي قدر للنساء

الحصول فيه على بعض المعرفة العلمية. كما توجد بعض الأنشطة الأخرى المرتبطة بالطب التي اندرجت فيها النساء؛ فعلى سبيل المثال، نقلت ليدى "مارى وورتلي مونتيجو" التطعيم من الإمبراطورية العثمانية؛ غير أنه من الصعب تحديد المساهمات الفعلية للنساء في العلوم، نظرًا لأن كثيرًا منهن كن يعملن بالتعاون مع الزوج، أو أقرباء آخرين من الذكور نسبت إليهم تلك الأعمال في معظم الأحيان.

يتناول الفصل الخامس "الشبكات الراديكالية في التعليم والعلوم ببريطانيا منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1815"؛ حيث يصف أحوال التعليم والعلوم التي تأثرت بازدهار الميل إلى أعمال المنطق وتبنى المعرفة الحديثة المبنية على العلم؛ ومع ذلك، يبدو أن عدد المدارس التي علمت الفتيات المواد العلمية قليل للغاية رغم تنوع المدارس المخصصة للبنات تنوعًا كبيرًا. إلا أن الكاتبة تلاحظ أن "مارجريت برايان" تولت توفير هذه النوعية من التعليم مع بدايات القرن التاسع عشر، وكانت قد درست العلوم لعدة سنوات، فجعلت الفيزياء، والميكانيكا، والكيمياء جزءًا أساسيًا من المنهج الذي تقدمه للفتيات. ثم توالى الدعوات والمحاولات النسائية لإدراج النساء في المجال العلمي؛ كذلك برزت أصوات من بين الرجال تعتبر أن "عقول النساء قادرة مثل عقول الرجال على إنجاز التطور والإنتاج نفسه"؛ وتعد آراء مثل التي حملها وناي بها "جوزيف بريستلي" حول التعليم، والنوع، والعلوم غاية في الأهمية حيث إنه كان على رأس التربويين التقدميين في إنجلترا في ذلك الوقت، حتى وإن كان يمثل هؤلاء أقلية ضئيلة آنذاك. فقد تشكلت مجموعة صغيرة ممن أثروا على التعليم، ضمت رجالًا ونساء من ذوى الفكر المستقل والمنفتح، دخلت في مناقشات حول المقاربات والمضامين التربوية، أدت إلى خلق بيئة مواتية للنساء. ويقدم لنا هذا الفصل نموذجين لكاتبات ومعلمات في مجال العلوم. ثم يدخل بنا الفصل السادس إلى القرن التاسع عشر، وبالأخص الفترة ما بين 1815-1880. فيبدأ بعرض بانوراما حول صورة عالم العلوم في إنجلترا ذلك القرن، وهي الفترة التي شهدت مولد الجمعية البريطانية للنهوض بالعلوم، والتي اتسمت بالطابع التضميني وارتبط بها ناس ينتمون إلى أي فئة مهنية، بما في ذلك النساء. في تلك الفترة، وجدت بعض نساء الطبقة الوسطى طريقهن إلى العلوم من خلال مداخل أخرى، مثل الكتابة ونشر العلوم على النطاق الشعبي؛ وهي الكتب التي حققت مبيعات مماثلة لكتب الرجال على امتداد معظم هذا القرن. كما وجدت المؤلفة نساء غير الكاتبات في مجال العلوم، منهن من عمل في علم النبات كراسات ماهرات؛ ومع ذلك، حينها أصبح رسم الزهور ذا صبغة أنثوية، بدأ ينظر إليه باعتباره من الفنون المتدنية وليس من العلوم، كما يتضمن الفصل عددًا من الصفحات حول "مارى سومرفيل" الملقبة بـ "ملكة العلوم"؛ وهي الفتاة التي لم تحصل على قسط من التعليم النظامي، وإنما كان اكتسابها للعلم مبنيا على التعلم الذاتي والاحتكاك بأوساط المثقفين في إدنبرج، فتمكنت من تطوير معرفتها في الرياضيات التي كانت تعشقها وتبرع فيها، كما يتناول الفصل النساء في التعليم العالي والطب، حيث بدأ قبول النساء في المؤسسات الجامعية مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من ذلك القرن؛ وهو الأمر نفسه الذي نجده في جزء آخر من العالم، أي في أمريكا الشمالية؛ فمع حلول السبعينيات، قامت ثاني جامعات عامة بقبول النساء في صفوفها، كما فتحت أبواب 41 % من كليات التعليم العالي أمام الإناث. غير أن بعض المعوقات ظلت موجودة، خاصة في مجال الطب، ففاضلت النساء من أجل هذا الحق حتى نجحت بعضهن في خوض هذا المجال، وتطوير فرص جديدة أمام الجمهور النسائي. وقد أثر بعضهن على أخواتهن في إنجلترا وأوروبا، حيث جلبن إليهن خبرتهن النضالية الخاصة، ونجحت البعض في الحصول على الدرجات العلمية التي تؤهلهن لممارسة الطب بطريقة رسمية.

في الفصل السابع الذي يبدأ زمنيًا حينما توقف الفصل السابق، تستخلص المؤلفة أنه مع حلول أربعينيات القرن العشرين، وعلى الرغم من تزايد الانتساب إلى التعليم الأساسي والعالي، لم تتحقق التطلعات التي تم النضال من أجلها على مدى ما يزيد على خمسين سنة بطريقة كاملة. فقد ساهمت التخوفات الطبقية، والعرقية، والقومية

التي تفاقمت بسبب الحروب والأزمات الاقتصادية، في تغذية التردد التقليدي لدى العديد أمام الإقرار بمبادئ المساواة في العقل والفرص التي نادت بها الرائدات الأوائل؛ صحيح أن العقبات والحدود قد أخذت تنكمش، إلا أن النساء لم يكن بعد قدرات على التجول بحرية في محراب العلم والمعرفة؛ ذلك أن القبول في صفوف التعليم العالي لم يعني بالضرورة القدرة المتساوية في الوصول إلى البحث والترقي؛ كما لم تصبح أي عالمة عضواً في الجمعية الملكية حتى عام 1945، مهما كانت درجة رقي إنجازاتها العلمية. وبالتالي، فإنه على الرغم من تنامي وضع العلوم، لم يشهد هذا المجال قدرة متكافئة في الوصول إليه سواء من ناحية الكم أو المضمون. ومع ذلك، أتيح بعض الفرص لمن قدرن على اقتناصها من خلال العلاقات العائلية، أو الاجتماعية، أو الفوز ببعض المنح الدراسية النادرة. غير أن الكاتبة تحرص هنا على تأكيد أهمية عدم التعميم في أي من الاتجاهين، حيث ترى أنه كانت هناك في النصف الأول من القرن العشرين اتجاهات متنوعة ومتعددة على الساحة التعليمية والعلمية، مع تزايد فعلى للأعداد المنتسبة إلى التعليم الثانوي، وبروز كوكبة من الأفكار الجديدة. يقدم الفصل الثامن دراسة حالة في موضوع التعليم والنوع فيما بين 1902 و1944 تتعلق بمدينة برمنجهام. وكما ظهر واضحاً من الفصول السابقة، فإن الطب مثل أقدم وأكثر الأنشطة العلمية شيوعاً بالنسبة للنساء. مع اكتساب هذا المجال طابعاً مهنيّاً متعمقاً، أصبح أصعب على النساء الحصول على الاعتراف بهن كممارسات طبيات. مع حلول القرن العشرين، بدا وكأن النساء انتصرن في المعارك التي قمن بخوضها خلال نهايات القرن التاسع عشر، ونجحت قليلات منهن في احتلال أماكن مرموقة في ممارسة البحوث والطب الإكلينيكي. كما حصلت مزيد من النساء على فرص عمل في مجالات طبية أقل أجراً وشأناً؛ وهو ما تطلب في جميع الأحوال اكتساب قدر ما من المعرفة العلمية؛ غير أن ذلك لم يعن بالضرورة اختفاء العقبات أمام دخولهن في هذا المجال أو الاستمتاع بالمساواة فيه. أما حالة برمنجهام، فهي تشير إلى وضع أكثر إشراقاً، خاصة مع مساندة شبكة محلية من النساء المنتميات إلى الطبقة الوسطى - منهن من كن عضوات في مجالس الحكومة المحلية - لحصول النساء على التعليم الطبي، وتوظيفهن في المجال. وحتى هنا، نجد بروز اتجاه واضح وواسع إلى تنميط تلك المشاركة ووضعهما في قوالب.

نصل إلى الفصل التاسع بعنوان "مسألة قضايا العلم: معنى النوع والتعليم"؛ فقد بدأ هذا الكتاب بالتساؤل عن مكان النساء في العلوم؛ ومن هنا ظل الكتاب يتساءل على امتداده حول ما يشكل المعرفة العلمية، ومن صاحب القرار في هذا الشأن، وعلى أي أسس يتم ذلك، ومن لديه قدرة الحصول أو الوصول إليها، ومن يتم تهميشه، والآثار المترتبة على ذلك. وتلاحظ المؤلفة أن كثيراً ما ساهمت النساء في حقل العلوم حينما اندرجن في أنشطة لم تحظ بوضع ذي شأن أو أجر مرتفع يستدعي إقصاءهن منها. كما تم حتى فترة مؤخرة تجاهل المساهمات الطويلة للنساء في تطوير العلوم؛ فهناك عديد من النساء على مدى القرون الماضية ساهمن في تعليم وترجمة العلوم دون أن يكن منتجات لها، ومع ذلك لا يمكن إنكار الإضافات التي شاركن بها من خلال ملاحظاتهم، وتعليقاتهن، وبصيرتهن. من المهم أيضاً تثمين المستويات المختلفة للعمل العلمي، والإضافات الخفية لأولئك غابوا عن النظر وراء من هم أكثر شهرة نتيجة للوضع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، والجنس. والواقع أن أغلبية الدراسات المتعلقة بالنساء في العلم تتعلق بالنساء اللاتي ينتمين إلى الطبقة الوسطى كحد أدنى. كما يبين الكتاب أهمية الموقع الجغرافي في تحديد مصير النساء اللاتي يرغبن في خوض مجال العلوم، مستنداً إلى حالة برمنجهام. وتشير المؤلفة إلى الحجج التي استعملت على مدى العصور حول التعليم المناسب للفتيات، والتي تعكس المفاهيم المرتبطة بأدوار الجنسين؛ وهي الفرضيات المستمدة من الفكر الديني والفلسفي الذي ظل طويلاً شديد الارتباط بمجال العلوم. وعلى الرغم من تحقيق النساء بعض المكتسبات في القدرة على اختراق العلوم، تظل هناك أشكال من عدم المساواة، سواء من حيث الوضع، أو الوزن في سوق العمل؛ كما تقل فرص النساء في ارتكاب

أي أخطاء عند القيام بالتحريات والبحوث العلمية، على الرغم من أن ارتكاب تلك الأخطاء يعد أحيانًا من المتطلبات اللازمة للبحث العلمي.

أخيرًا، يبقى القول أن هذه الدراسة المهمة التي قدمت لنا صورة وافية لتاريخ مشاركة النساء في العلوم قد اقتصر على النساء في العالم الغربي الذي ينظر إليه باعتباره العالم المتحضر والمتقدم. صحيح أن هذا العالم قد يكون اليوم أكثر تقدمًا بما لا يقاس من البلدان النامية، وأن أوضاع النساء هناك تحظى بمزيد من الاعتراف والتمكين مقارنة بما يحدث لدينا؛ ولكن، نظرًا لأن معظم العلوم نشأت في ظل الحضارات الكبيرة التي ينتمى كثير منها إلى جنوب العالم، أي بالذات إلى البلدان النامية، فمن المؤكد أنه كانت هناك إسهامات نسائية في تلك العلوم أثرت هي الأخرى تاريخ الإنسانية؛ وهو ما افتقده هذا الكتاب بشدة. هذا الإغفال يشير بالحاح إلى الحاجة لإبراز مساهمات منسية، أو يتناساها الباحثون الغربيون، أو حتى لا يعلموا عنها شيئًا لأننا لا نقوم من جانبنا بالجهد البحثي اللازم لإبراز هذا التاريخ.

الهوامش:

Ruth Watts. Women in Science: A Social and Cultural History, New York: Routledge, 2007.

عرض مرجعي لكتاب «النساء في مجال العلوم»

إعداد: ياسمين محفوظ

يدور هذا الكتاب حول "المراحل المهنية ونتائج عمل النساء في مجال العلوم". بهذه المقدمة الشاملة والدقيقة تبدأ كل من «يو اكسى» و «كيمبرلى أ. شومان» كتابهما. الكتاب من القطع المتوسط ويتألف من 215 صفحة، وهو من إصدار جامعة هارفرد. وتعمل «يو اكسى» كأستاذة في قسم الاجتماع والإحصاء بجامعة فريدرىك ج.ل. هيويتويل، وأستاذة مساعداة بمعهد البحوث الاجتماعية بجامعة ميتشاجن. أما «كيمبرلى أ. شومان» فتعمل كأستاذة مساعدة بجامعة كاليفورنيا، دافس. والكتاب مكون من عشرة فصول بجانب مقدمة وخاتمة مفصلتين. وينقسم إلى جزئين: يضم الجزء الأول الفصل الثاني إلى السادس، ويناقش بشكل مجمل رحلة في التخصصات العلمية والرياضية، بينما يركز الجزء الثاني الذي يمتد من السابع إلى العاشر على نتائج العمل. يبحث الفصل الثاني فيما إذا كان للنوع (الجنس) تأثير على الإنجازات العلمية والرياضية. بينما يتناول الفصل الثالث تطلعات من يتخصصون في العلوم أو الرياضيات في المرحلة الجامعية. ويقوم الفصل الرابع بتتبع أكثر السبل المطروقة لنيل درجة البكالوريا. وبالمثل، يبحث الفصل السادس أيضًا عن أكثر السبل المطروقة، ولكن هذه المرة بعد الحصول على درجة الماجستير، يركز الفصل السابع على أنماط التصنيف الديموجرافي وأصناف القوى العاملة للعلماء والمهندسين من الجنسين. ويهتم الفصل الثامن بالتأثير الكبير الذي يحدثه الاختلاف النوعي (اختلاف الجنس) على التنقل الجغرافي والهجرة. أما الفصل التاسع فيركز على النتائج المهني للعلماء والمهندسين. كما يُدخل الفصل العاشر تحديثًا جديدًا على الدراسات في هذا المجال، حيث يتناول موضوعه المهاجرات من العالمات والمهندسات، الأمر الذي من شأنه أن يحقق التوازن بين الرجال والنساء في هذين المجالين. وتقوم الخاتمة بتلخيص نتائج وكذلك دلالات هذه الدراسة، وتقدم إمكانات للدراسة المستقبلية في مجال عمل النساء في ميدان العلوم.

تبدأ الكاتبتان بإيراد الأسئلة التي أثارت فضولها لعمل هذه الدراسة: لماذا يقل تمثيل النساء في مجال العلوم على الرغم من التقدم الذي أحرزته في مختلف المجالات الأخرى، على الرغم من كونه معيار التقييم عالميًا؟ هل هي مسألة وقت قبل أن تحقق النساء إنجازات مماثلة أم أن مجال العلوم سيظل عصيًا على النساء؟ مقارنة بالرجال، ما مدى التقدم الذي بلغته النساء بالنسبة للترقي والنتائج المهنية؟ بعد هذا تتنقل الكاتبتان إلى مناقشة طريقة البحث للأسئلة التي وضعاها. وبمعنى آخر، فبدلاً من استخدام نموذج النفق الذي يعنى بحصر التسرب الذي يحدث لأعداد النساء خلال المراحل التعليمية والوظيفية المختلفة، تتخذ الدراسة منهجًا حيائيًا يأخذ في الاعتبار مختلف جوانب الحياة، وبالتالي مختلف المؤثرات المعرضة لها. وبالإضافة إلى ذلك، يعطى الإسهاب في إدراج الإحصاءات سمة موضوعية للدراسة، ويعفيها من الاتهام بالنزعة الشخصية أو الحكم الظاهري. وكما تجنبت الدراسة منهج النفق فإنها تتجنب منهج العرض والطلب، لأنه بينما يعتمد العرض على طالب الوظيفة ويخضع لعوامل مختلفة مثل الميول الشخصية والمؤهلات الوظيفية والحالة الاجتماعية، يعتمد الطلب على صاحب العمل ويتحكم فيه الفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) الواضحة والخفية. ولما كانت هذه العوامل يسهل تداخلها كما في حالة موظفة تترك العمل جراء توقعها لعقبات تتعلق بالتمييز الجنسي، يتضح عجز هذا المنهج عن تفسير الفجوة بين أعداد النساء والرجال المشتغلين بالعلوم. ومما يزيد من صعوبة الدراسة أنه على الرغم من أن عمل النساء في مجال العلوم قد أفسح مجالاً أكبر للحدس على مدى العقدين المنصرمين، فإن نسبة نتائج عمل النساء مازالت تتبع نظيرتها بين الرجال.

وحتى تتجنب الكاتبتان نقاط الضعف في المادة العلمية المتاحة، كان عليهما التركيز في تحليل نتائج العمل على ثلاثة متغيرات، ألا وهي: "النتائج والدرجة والراتب" (9)

ولأن حتى معيار النخبوية، وهو اعتبار النساء اللاتي اعتلين مناصب عليا على درجة من النبوغ تفوق باقي النساء، يجعل إحصاءات هذا المعيار تفتقد للموضوعية كان على الكاتبتين البحث عن بديل منهجي. وتمثل هذا البديل في اقتراح عدة براهين مستمدة من المنهج الحياتي الذي تتخذه الدراسة، ومن ضمن هذه البراهين أن الفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) هي نتاج كل من الاختيارات الشخصية والتقسيمات البنيوية للمجتمع. وبالمثل فإن هذه الاختيارات الشخصية تتأثر بمتغيرات ثقافية واجتماعية تحاول الدراسة أن تحددتها. فمثلاً، تنقسم المتغيرات الاجتماعية إلى "مؤثرات فردية وأسرية ومؤثرات اجتماعية على نطاق أوسع" (15) كما تتميز كل هذه المؤثرات بأنها قابلة للتوقع والقياس. كما تتوقع الدراسة تغير مراحل العمل والنتائج اعتماداً على كل مرحلة من مراحل عمر الإنسان المختلفة؛ وعلى ذلك تتمكن الدراسة من تتبع المؤثرات الفردية والأسرية ومراحل ونتائج العمل للعاملين بمجالي العلوم والرياضيات. أولاً تظهر الدراسة أن القدرة الذهنية تتأثر تأثيراً مباشراً بالتعليم الأساسي ثم تبدأ المهارات الأخرى في الظهور عندما يبدأ الاحتكاك عن طريق العمل. أما بالنسبة للمؤثرات الأسرية، فإن الكاتبتين تنطلقان للحالة الأسرية والاجتماعية على اعتبارهما من العوامل الموضحة كلما توافرت البيانات. كما توضح الدراسة أن كون النساء بشكل عام أقل ميلاً من الرجال إلى الاشتغال بالعلوم يؤثر على بنية القوى العاملة. وكذلك عندما توجد النساء، فإنهن عادة ما يعملن في مواقع مختلفة عن الرجال؛ فبينما تقوم العالمات الأكاديميات بالتدريس في الجامعات، يقوم الرجال بعملهم في مختبرات تلك الجامعات، مما ينعكس جزئياً على النتاج العام لكلا الفريقين. وأخيراً فإنه بالنسبة لموضوع الكتاب، فإن الدراسة تتناول مرحلة الدراسة من خلال منظور المؤثرات الشخصية والأسرية، أما تحليلها بشكل أكثر تفصيلاً فمترك للدراسات الأخرى. وبالنسبة للقضايا المنهجية، فإن الطرق التحليلية مرحلة المدرسة من المستخدمة تشكل منهجاً ثابتاً يغطي الدراسة بالكامل وهي: المجموعات المتشابهة الإحصاءات، التعريف بالمتخصصين من العلماء والمهندسين الذين تشملهم الدراسة، قياس الاختلافات النوعية (المتعلقة بالجنس)، وتفسيرها عن طريق منهج متعدد المتغيرات، يشتمل عادة على أكثر من متغيرين.

بعد الاطلاع على إحصاءات سبع عشرة من قواعد البيانات الوطنية، تصف الكاتبتان نتيجة دراستهما في كلمة واحدة؛ ألا وهي: التعقيد. كما يلخصان نتائج الدراسة كما يلي: أولاً فيما يخص مرحلة الدراسة الثانوية، فإن الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بمتوسط التحصيل في مجال الرياضيات قد تناقصت، وإن كان الذكور مازالوا يحققون مستويات أعلى بكثير من حيث الكفاءة. أما ثانياً، فقد رفضت الدراسة الفرض القائم بأن الفروق المتوسطة وفوق المتوسطة بين الجنسين بإمكانها تفسير ميل الشباب عن البنات للتخصص فيما بعد في العلوم والرياضيات، ذلك أن الدراسة أثبتت أن الإناث اللاتي يتخصصن في هذين المجالين لسن فقط على قدم المساواة مع أقرانهم من الذكور من حيث المشاركة؛ ولكنهن يحرزن درجات أعلى بشكل كبير في مواد دراستهن.

وكبديل عن نموذج "النفق" الذي يعنى بالفئات المتسربة فقط، فإن الدراسة توضح إمكانات أخرى مثل الخروج والدخول وإعادة الدخول في أي مرحلة من المراحل الوظيفية. كما أن غالبية الحاصلات على درجة البكالوريوس في العلوم أو الهندسة توقعن أن يتخصصن في غير هذين المجالين؛ ولكنهن عُدن وأكملن في المضار بنفسه أثناء دراستهن الجامعية. كما أوضح التحليل أن العالمات المتزوجات ليسن بالضرورة أقل ميلاً إلى التنقل من أقرانهم الرجال، ذلك لأن التفاوت في النسب يحدث فقط في حالة وجود أطفال. عندئذ فحسب تزيد نسبة تنقل العلماء من الرجال عن نظيرتها بين النساء. وتقل نسبة الأمهات من النساء اللاتي يشتغلن في مجالي العلوم والهندسة بعد إتمامهن لدراستهن أو اللاتي يترقين في عملهن أو اللاتي يتنقلن جغرافياً أو حتى هؤلاء الآتي يعملن على الإطلاق.

كما جاء التحليل للمغايير المتعددة الذي اعتمد على أربع من قواعد البيانات الوطنية بنتيجتين؛ أولها هو تضائل التباين بين النساء والرجال في الإنتاج العلمي، حيث زادت النسبة 60 % في أواخر الستينيات إلى 70% في أواخر الثمانينيات و80% في أوائل التسعينيات. وثانيهما أن هذا التباين النوعي في الإنتاج يرجع إلى اختلافات شخصية وأخرى في بنية العمل. وبما أن هذه الاختلافات قابلة للتغيير فالتالي يمكنها الاستجابة للتطور في وضع المرأة بالنسبة للعلوم. كما كان من نتائج الدراسة أن العالمات المهاجرات يعانين من نقص المزايا التي تحصل عليها مثيلاتها من المواطنات الأصليات بالنسبة لفرص العمل والترقي، وذلك بخلاف العلماء المهاجرين الذين يتمتعون بمزايا جيدة مقارنة بأبناء البلد. وكما أن أغلب العلماء هم من المهاجرين الأساسيين، فإن أغلب العالمات هن من المهاجرات الثانويات، كان يكن زوجات للمهاجرين الأساسيين؛ وعلى ذلك، فإن مجموع الفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) في النتائج المهنية يعزى إلى التفرقة الجنسية في مجالي العلوم والهندسة. وتختتم الكاتبتان نتائج الدراسة بتسليط الضوء على الاختيار الفردي كأحد أهم المؤثرات في الفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) بالنسبة للمهن المتعلقة بهذين المجالين، وتوضحان أن الاختيارات لا تكون دائماً مأخوذة عن طواعية أو مبنية على أسباب عقلانية. وعلى النقيض، فإنها دائماً تعكس البنية الاجتماعية العامة.

وتوحي بعض هذه النتائج أنه بينما يعد وجود عائلة حافراً للعلماء من الرجال، فإنه يكون حاجزاً بالنسبة للنساء. كما تعكس النتائج أن بعض السياسات من شأنها أن تزيد بشكل فعال من نسبة تمثيل العالمات وتنمية خبراتهن الوظيفية؛ فمثلاً بإمكان الكليات والجامعات توفير برامج لجذب النساء اللاتي يتخصصن في غير مجالي العلوم والرياضيات، ونشجيعهن لاختيار هذين المضمارين الدراسيين ومخاطبة احتياجاتهن الدراسية والاجتماعية أثناء الدراسة. كما أن بوسعهن تذليل العقبات التي تعوق العالمات عن الجمع بين التزاماتهن تجاه أسرهن وعملهن. وبالمثل فإن كل ما يطبق لمساعدة النساء العاملات بشكل عام كإدخال عنصر المشاركة في العمل؛ ووضع جداول عمل مرنة وإنشاء مراكز ذات كفاءة لرعاية الأطفال في مواقع عمل أمهاتهم، للتخفيف من العبء العاطفي والوقتي للنساء العاملات، كل هذا يمكن توجيهه لخدمة العالمات منهن بشكل خاص حتى يسعهن الإسهام بشكل فعال في مجال عملهن.

الفصل الثاني: الإنجازات العلمية والرياضية:

يدور هذا الفصل حول أن الاختلافات بين إنجازات العلماء من الرجال والنساء في المجالين موضوع الدراسة هي في الحقيقة ضئيلة الحجم، خاصة في مجال الرياضيات، وبخاصة عن أكثر بين المجموعات الحديثة من الطلبة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفجوة بين الرجال والنساء في مجال العلوم تعد أكثر اتساعاً وثباتاً بين هذه المجموعات. وإذا كان إحراز نجاح كبير في مجالي العلوم والرياضيات هو من الشروط المهمة التي تحدد مسار الدراسة بعد المرحلة الثانوية، فإن عدم تواجد تمثيل نسائي كبير في هذه المرحلة يفسر انخفاض نسبة النساء في هذين المجالين فيما بعد. أما نتيجة الإحصاءات المبنية في هذا الفصل، فإنه قد ثبت أن الفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) لا يمكن تفسيرها عن طريق المؤثرات الفردية والعائلية التي تمت دراستها؛ بل عن النقيض، فإن التحكم في مجموعة من العوامل الفردية والأسرية الخاضعة للتحليل قد أدى إلى زيادة الفجوة النوعية (المتعلقة بالجنس) بالنسبة لمتوسط الإنجازات في مجالي العلوم والرياضيات مع فرض أن الطالبة هي من الخمسة الأوائل في تحقيق الإنجاز. وعلى أي حال، يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك عوامل تم تناولها كفرضيات مفسرة للاختلافات النوعية (المتعلقة بالجنس) ولم تُعن بها الدراسة مثل الفروق البيولوجية في وظائف المخ، والمؤثرات الاجتماعية في المدرسة، والمؤثرات الاجتماعية من قبل الأقران والمعلمين ومن يعتد بنصائحهم والآباء. ولكن تبقى الفجوة النوعية (المتعلقة بالجنس) في التباين بين الإنجازات في مجالي العلوم والرياضيات،

التي لا يمكن عزوها للمؤثرات الفردية والعائلية، موضع التحليل كنتيجة أساسية للفصل الثاني.

الفصل الثالث: توقعات من يتخصصون في مجالي العلوم أو الرياضيات

يبحث هذا الفصل في الفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) في فترة معينة من مسار التخصص العلمي والرياضي ألا وهي العام النهائي من المرحلة الثانوية. ففي هذه المرحلة تلعب توقعات الطلاب عن حضورهم وتركيزهم في دراستهم لمجالي العلوم أو الرياضيات دوراً مهماً في تشكيل رغبتهم في مواصلة هذه المسيرة. وحتى تكون النتائج على أسس علمية فقد أوردت الكاتبتان النتائج التجريبية لتحليل الفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) في نسبة التخصص بالمجالين موضع الدراسة فقد وضعتا قيماً متساوية لكل من الذكور والإناث متضمنة المؤثرات الفردية والأسرية الداخلة في منظومة الاحتمالية غير المشروطة لدراسة العلوم والرياضيات بعد المرحلة الثانوية. وقد بينت النتائج أن المساواة بين الخصائص الفردية والشخصية لكلا الجنسين ليس بمقدورها سد الفجوة بينهما، وبما أن الفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) في الميول في المرحلة التالية للدراسة الثانوية لا علاقة لها بالفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) في الإنجازات العلمية والرياضية، فإن تأثير هذه الفروق في المسار المهني لن يكون على الأغلب بالتأثير الكبير. كما أنه على الرغم من تضارب توقعات الطلاب لتخصصهم الجامعي، فإن التمثيل النسائي بين من اختاروا التخصص في المجالين: العلوم أو الرياضيات، في آخر العام الدراسي في المرحلة الثانوية هو من الضالة بحيث يسقط عنه الجدل.

الفصل الرابع: الحصول على درجة البكالوريوس في العلوم أو الرياضيات

يوضح التحليل الذي يقدمه الفصل الرابع الدروب التي يكثُر خطوها للحصول على درجة البكالوريوس في العلوم أو الرياضيات، ومن أهمها المثابرة الثامنة في المسار العلمي أو الرياضي بدءاً من المرحلة الثانوية وانتهاءً بالحصول على الدرجة أو الانضمام لهذا المسار بعد الانفصال عن التخصصات الأخرى في الجامعة. وهناك فروق نوعية (متعلقة بالجنس) بين هذين الدربين؛ فبينما يعد الذكور أكثر نهجاً للدرب الأول من الإناث، تعد الإناث أكثر نهجاً للدرب الثاني من الذكور. وغالباً ما يحدث التحول عن الدرب خلال الانتقال من المرحلة الثانوية إلى الجامعية، ويستلزم الطلبة في هذه الحالة وقتاً أطول للحصول على درجة البكالوريوس. كما يتضح في هذا الفصل أنه على الرغم من الاتصال الوثيق بين ما يحرزه الطلبة من إنجاز في مجال الرياضيات واختيارهم لهذا التخصص في المسار العلمي أو الجامعي، لكن ذلك لا يؤدي لاحتمية الجزم بأن التفوق في الرياضيات بشكل عام يفسر الفروق النوعية في الدراسة والحصول على الدرجة في مرحلة ما قبل التخرج في الجامعة.

الفصل الخامس: دروب العمل بعد الحصول على درجة البكالوريوس

يعنى هذا الفصل بالفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) الخاصة بنتائج عمل حديثي التخرج الذين حصلوا على البكالوريوس في العلوم أو الرياضيات. وتتحدد النتائج على أساس قرار الخريجين مواصلة دراستهم أو الالتحاق بعمل وليس على أساس مواصلتهم في مجالي العلوم والرياضيات أو تركهم لهما. فمثلاً، يعد التمييز النوعي من أول الأسباب التي تؤدي لتباين نتائج العمل لحديثي التخرج ممن تخصصوا في هذين المجالين. ويمكن تحليل هذه النتيجة من خلال نموذجين تجريبيين يوضح أولهما تفضيل النساء لعلم الأحياء على غيره من العلوم (خاصة الهندسة والفيزياء). أما ثانيهما فيبين عزوف الخريجين في مجال الأحياء عن الالتحاق بأعمال تتعلق بالعلوم أو الرياضيات مقارنة بخريجي المجالات الأخرى التي تزيد فيها هيمنة الذكور؛ وبمنظرة شاملة على كل المجالات، يتضح أن النساء أقل انكباباً عن الرجال فيما يتعلق بالعلوم والرياضيات؛

ولكن بحصر هذه النظرة في مجالات التخصص، فإن الفجوة بين الرجال والنساء تتناقص من حيث إقبالهم على وظائف تتعلق بهذين المجالين. وتحديدًا فإنه تقل احتمالات تقلد الخريجات من النساء لمناصب أو شغلهن لمجالات تتعلق بالعلوم والرياضيات بمقدار الربع. أما النتيجة الثالثة فهي أن احتمالية ترك الأمهات من النساء لكلياتهن أو عملهن أكبر كثيرًا من النساء والرجال ذوي الحالات الاجتماعية الأخرى. وجدير بالذكر أن المجتمع الأمريكي تظهر به النتيجة الأخرى بقوة، حيث تقع مسئوليات البيت الكبرى على عاتق النساء في حين يتفرغ الرجال للمشاركة في سوق العمل.

الفصل السادس: دروب العمل بعد الحصول على شهادة الماجستير

يهتم هذا الفصل بالتغيرات المهنية بعد نيل درجة الماجستير في العلوم أو الرياضيات. وبمقارنة نتائج الفصلين الخامس والسادس يتضح تشابههما في حقيقة أن التحولات الوظيفية في مرحلة الماجستير تقترب من مثيلتها في مرحلة التخرج. فمثلًا، تظل النساء المتزوجات اللاتي نلن درجة الماجستير في العلوم أو الرياضيات أكثر عرضة لترك مسيرة الدراسة والعمل من الرجال، خاصة إذا كان لديهن أطفال. كما أنهن كنظيرتهن من المتخربات (الحاصلات على البكالوريوس) في العلوم والرياضيات أقل ميلًا لمواصلة دراستهن بعد ذلك، وقد تفوق نسبتهن المتخربات نظرًا لتقدم عمر حملة درجة الماجستير، الشيء الذي يعزز احتمالية كونهن متزوجات وأمهات. كما يتضح بشكل جلي أن النساء أقل من الرجال في التحول للمسار العلمي والرياضي في مرحلة الماجستير. وعلى الرغم من ذلك فيمكن القول أنه بشكل عام تتضاءل الفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) في الدروب المهنية بعد الحصول على درجة الماجستير. أما عن الفروق بين المرحلتين، فإن ازدياد نسبة التحول المهني إلى مجال العلوم والرياضيات في هذه المرحلة عن نسبته بعد الحصول على البكالوريوس يعد من أهم البعض منهن هذه الفروق. ومع محاولات النساء المستمرة لإنهاء الصراع بين دورهن الأسري والمهني يلجأ البعض منهن لاستبدال عملهن في هذه المجالات بمهن أخرى تتناسب ودورهن الأسري. كما تتوقع الدراسة فتور حماسة حملة درجة الماجستير من النساء وعزوفهن عن مواصلة دراستهن في المجال العلمي والرياضي نتيجة لتعرضهن لخبرات سابقة من التمييز الجنسي على الرغم من صعوبة إيجاد بيانات تثبت هذا.

الفصل السابع: أنماط القوى العاملة والديموجرافية

يختص هذا الفصل وما يليه من الفصول بالعاملين من العلماء والمهندسين، وبالتالي يمكن القول أن الفصول الباقية من الكتاب تولى أهمية لنتائج عمل النساء اللاتي يشكلن جزءًا من القوى العاملة. لتقييم مدلولات التعريفين البديلين للعلماء والمهندسين (المعتمد على العرض من جهة، والمعتمد على الطلب من جهة أخرى) قامت الكاتبتان بمقارنة التشكيل النوعي (المتعلق بالجنس) للعاملين من العلماء والمهندسين وتعقب احتياجاتهم في الفترة ما بين عامي 1960 و 1990، والذي أوضح ازدياد نسبة النساء اللاتي تقلدن مناصب تتعلق بالعلوم أو الرياضيات زيادة كبيرة خلال هذه الأعوام في جميع المجالات عدا العلوم والرياضيات. وبلغ عام 1990، مثلت النساء ثلث العالمات في مجالي الأحياء والرياضيات وربع العالمات في مجال الفيزياء وعشر المهندسات. كما أظهر المسح الديموجرافي للعلماء والمهندسين وجود فروق نوعية متعلقة بالحالة الأسرية. فمثلًا تبين أن نسبة العالمات والمهندسات من العازبات والمطلقات أكثر من نظيرتها بين الرجال. وبالمثل، تقل نسبة المتزوجات من اللاتي لديهن أطفال.

وتركز الدراسة على ثلاثة من عناصر العمل، وهي: التوظيف والعائد والترقية. وبشكل ثابت وجدت الدراسة أن كلا من الزواج والإنجاب يؤثر بالضرورة على كل من هذه العوامل الثلاثة، حتى مع التحكم بمجموعة مختلفة من العوامل المؤثرة كالديموجرافيا

والموارد البشرية، وعلى هذا يمكن القول بأن الفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) يندر وجودها أو تتلاشى تمامًا في حالة العالمات غير المتزوجات بينما تظهر بشكل كبير بين نظيرتهن من المتزوجات خاصة إذا كن أمهات. وبالمقارنة بالرجال يتضح أنه بينما ينتفعون بالزواج والإنجاب، يكون هذان العاملان وبالا على العالمات، أو على أقل تقدير عديم الجدوى بالنسبة إليهن، وتعزز هذه النتيجة التفكير القائل بأنه على الرغم من التطور العظيم الذي لحق بحالة النساء في العقود الأربعة الأخيرة، فإنه مازال عسيرًا عليهن أن يحظين "بكل شيء: العمل والعائلة".

الفصل الثامن: التنقل الجغرافي للعلماء والمهندسين

يبين هذا الفصل كيف تصبح الفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) واضحة جلية في ظل هجرة الأسر ذات المهن الثنائية (التي يعمل فيها كلا الزوجين في مجالي العلوم أو الرياضيات أو يتباينان فيعمل أحدهما في أحد المجالين ويعمل الثاني في المجال الآخر). وعلى الرغم من أن التنقل الأساسي ليس الدافع الوحيد للتنقل المهني فإنه يمثل عاملاً مهمًا في مجالي العلوم والرياضيات. ويوضح البحث أنه بينما يخلق وجود مثل هذه المهن في أسرة واحدة فرص عمل كثيرة للأسرة ككل، إلا أن بعض هذه الفرص تجد أمامها من العقبات ما يوقها في مهدها، ويدحض الفصل الفرض القائل بأن معدلات التنقل تختلف بين غير المتزوجين عن نسبتها بين الأسر التي يشتغل أحد الزوجين فقط فيها بالعلوم والرياضيات، حيث تبين الدراسة أن الفرق في الحالتين ليس كبير، وعلى هذا لا يفسر عامل الزواج الفروق النوعية (المتعلقة بالجنس) في التنقل الجغرافي. كما تبين الدراسة في هذا الفصل أن النساء لا يتأثرن بوجودهن في أسرة ثنائية المهن بشكل أكثر سلبية من الرجال. وانحصرت النتائج على أنه يزيد تنقل الرجال في الأسر التي لا تعبأ فيها النساء بعملهن قدر اهتمامهن برعاية الأبناء خاصة إذا كانوا من صغار السن. كما تقل فرص التنقل بين العلماء من الرجال كلما اقترب أبنائهم من مرحلة المراهقة؛ فمن هذا المنظور لا يختلف تنقل العلماء عن غيرهم من الرجال في شتى المهن. وبمعنى آخر فإن التباين بين الرجال والنساء يحدث نتيجة أنه بينما يتزامن انحصار التنقل بالنسبة للرجال مع مرحلة منتصف العمر، وهي في الغالب فترة استقرار مهني، يتزامن انحصار التنقل بالنسبة للنساء مع بواكير حياتهن المهنية، وهي فترة حيوية بالنسبة إليهن حيث يؤثر انعدام التنقل بشكل مصيري على المهنة المستقبلية للعالمات.

الفصل التاسع: النتائج البحثية

تبدأ خاتمة الفصل بطرح السؤال: هل تم حل اللغز المهيمن على قلة النتاج البحثي للنساء؟ الإجابة هي نعم ولا في الوقت ذاته. ففي حين تجيب نعم على النجاح في العثور على فروق بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالخصائص الشخصية، وطبيعة العمل وتوفر المصادر، وبالتالي تفسير قلة الإنتاج العلمي للنساء، وبخاصة المنشور منه، تجيب لا على عجز الدراسة عن تفسير أسباب وجود هذه الفروق. وبالنظر إلى هذه الإجابة يتضح أن الإنجاز الذي قدمته الدراسة يكمن في استبدال اللغز بسؤال ينتظر الإجابة حول هذه الفروق أو إيجاد نقطة الوصل بين الفروق النوعية بين الخصائص الوظيفية والفجوة النوعية في معدلات النشر، والذي يعد قياسًا مهمًا للنتاج الوظيفي بين العلماء الأكاديميين. وبأخذ عدد الإصدارات في العامين السابقين لصدر الكتاب تبين ازدياد معدل النشر من حوالي 60% ما بين عامي 1969 و 1973 مرورًا بنسبة 70 % عام 1988 ووصولاً إلى 82% عام 1993. ويعد توزيع الموارد وطبيعة العمل بشكل يحقق العدالة نسبيًا هو السبب الأساسي لتغير النسب في الفترة موضع التحليل، رغم أنه لم يحقق التكافؤ التام بالنسبة للمرأة.

ويوضح الفصل أنه حتى النتائج المطروحة لمشكلة النتاج البحثي يمكن أن تكون نتائج خادعة، وذلك لثلاثة أسباب. أولها تساؤل الفروق النوعية الأساسية (المتعلقة بالجنس)

بين الرجال والنساء عندما يتم إدراجها وإعمالها تحت تعريفات واضحة. وثانيًا أن تناول هذه الفروق من حيث الخصائص الشخصية، وطبيعة العمل وتوفير المصادر يخلق كثيرًا من علامات الاستفهام حول مصدر هذه العوامل. وأخيرًا أنه باعتبار كونها مشكلة اجتماعية ملحة، فلأن تمثيل المرأة ووضعها بالنسبة للمجالات العلمية قد تحسن كثيرًا عن السابق ولا شك، مما يجعل ثبات هذه العوامل كمؤثرات معرقلية لمسيرة المرأة ظاهرة غريبة تحتاج إلى كثير من التمعن والتفسير، وبشكل عام، تؤكد الدراسة النتيجة التي طالما أظهرتها دراسات سابقة وهي أنه بالرغم من تناؤل الظاهرة عبر السنين فما زال الرجال يتقلدون مناصب أعلى من النساء.

الفصل العاشر:

يلقى هذا الفصل الضوء على أهمية عدم إغفال العالقات المهاجرات في الدراسات التي تتعلق بالنساء في مجالات العلوم. فعلى سبيل المثال، يغفل العديد من المجادلات القائمة حول النساء المهاجرات الأخذ في الاعتبار أن نسبة هؤلاء النساء يمكنها تحقيق التوازن النوعي (المتعلق بالجنس) في بعض المجالات العلمية. فلقد أثبتت هذه الدراسة أن نسبة النساء المهاجرات تزيد من تمثيل المرأة في مجالات علم الأحياء والعلوم الرياضية في مرحلة الماجستير.

كما يكشف هذا الفصل النقاب عن حقيقة أن الخصائص الديموجرافية والمهنية والأسرية كلها عوامل مفسرة لكون ما تتقاضاه المهاجرات من العالقات والمهندسات أقل مما يتقاضاه أقرانهن من الذكور، رغم أنهم لا يساهمون في تفسير قلة فرص العمل بالنسبة لهؤلاء النساء. وبالإضافة إلى هذا، فقد أظهرت بيانات المسح الذي أجرى لمجموعة متجانسة نسبيًا- تتألف من علماء ومهندسين من ذوي الخبرة المهنية المحدودة- على مدار سبع سنوات أن معدل ترقية النساء المهاجرات تقل بمقدار الثلث عن نظيرتها بين الرجال، مع الأخذ في الاعتبار أن المواطنين لا يتعرضون لهذا النوع من التمييز. وتعتقد الكاتبتان أن هذا الوضع هو نتيجة نهج شائع بين كثير من المهاجرات، وهو كون سفرهن مجرد نتيجة لسفر أزواجهن. وعلى ذلك، تتوافق نظرية الدراسة مع الدراسات الأخرى التي تؤكد أن سفر النساء المتزوجات يكون لدعم حياة أزواجهن المهنية وليس حياتهن، مما يقلل من فرصة إيجادهن مهنة تتناسب ومهارتهن كمهاجرات ثانويات.

ورغم الإسهاب والإطالة التي تتخلل صفحات الكتاب، فإن الدراسة تدعم نتائجها بكثير من الإحصاءات والبيانات العلمية مما يضيف كثيرًا من المصداقية على النتائج المتضمنة. كما تعزز المقترحات الموجهة للقائمين على سياسات العمل فرص المرأة بالنسبة للمشاركة والإنتاج في مجالي العلوم والرياضيات بالقدر نفسه الذي تكشف فيه الدراسة عن الإطلاقات التعميمية بالنسبة لتفوق الرجال عن النساء في هذين المجالين في المراحل الدراسية والوظيفية كافة. وجملة القول أنه بما يقدمه الكتاب من شرح وافٍ لما أحرزته النساء من إنجازات في مجال العلوم، فإنه يبين حقيقة وضعهن الحالي ما بين إنجازات وتحديات، ويتطلع إلى مستقبل يلحق فيه مجال العلوم بخطى التقدم النسائي المتسارعة في شتى المجالات.

الهوامش:

(*) Yu Xie and kimbe, Lee A. Shauman. Women in Science: Career Processes and Outcomes, Cambridge, Massachusetts, and London: Harvard University Press, 2003.

الجنـدر والتكنولوجيا (*)

عرض: فاطمة الزهراء أحمد رامي

في دراسة مستفيضة لرصد العلاقة المتبادلة بين مفهومي الجنـدر والتكنولوجيا تقدم لنا كل من (نينا ليرمن)، (روث أولدنزايل)، و (أرون موهان) مراجعة دقيقة في 415 صفحة لأربعة عشر مقالا لمؤلفين عدة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة من إعداد المحررات أنفسهن. قسم الثلاث المقالات إلى أربعة أجزاء: الأول والثاني يدرسان مدى تأثير مفهومي الجنـدر والتكنولوجيا على بعضها البعض، أما الثالث والرابع فيناقشان بعض التطبيقات التقنية في قارة أمريكا الشمالية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كعالم صناعي، وتتخذ المقالات تجربة الرأسمالية الصناعية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين كنقطة انطلاق لموضوعاتها البحثية.

تستهل المحررات الكتاب بمقدمة يرين فيها أن كثيرًا من الناس ينظرون إلى مسألة الجنـدر كمجرد وسيلة لتحليل النشاط الإنساني من منظور مجتمعي وإلى التكنولوجيا كمكون حيوي من مكونات العالم المادي من حولنا، إلا أن كلا المفهومين مرتبطان ببعضهما كثيرًا. فسبقًا، كتب كثير من الدارسين عن "تشكيل متبادل" بين المجتمع والتكنولوجيا؛ كل يشكل الآخر. لذلك نجد أن في أوقات التطور التكنولوجي، نستطيع أن نتوقع قيام خلافات حول بعض المفاهيم المجتمعية مثل الجنـدر - والعكس صحيح- أي أننا قد نتتظر تغيرات مماثلة في العالم المادي في حال حدوث تغيرات مجتمعية. ولكن ما يود هذا الكتاب إثباته هو عدم حدوث كل هذه التغيرات بطريقة سهلة أو اتوماتيكية بل على العكس، فإن مفهومي التكنولوجيا والجنـدر ليسا بأي حال من الأحوال من الثوابت أو اللامتغيرات، ولكنهما مرًا بمراحل عديدة خاصة في التاريخ المعاصر، لذلك فالكتاب يعرض للحدود التي تفصل بين المفهومين في الماضي كي نستطيع إعادة رسمها في الحاضر ونستشرفها في المستقبل أيضًا.

يتكون الجزء الأول من أربعة مقالات ويرتكز على دراسة مدى تأثير الجنـدر في التكنولوجيا، وكيف أنشأ الناس التكنولوجيا واستخدموها بناءً على مفاهيمهم وقيمهم المجتمعية إلى حد تقسيمهم لها على أساس النوع - فبعض التكنولوجيات منسوبة للمذكر وبعضها للمؤنث.

تزعم صاحبة المقال الأول «جودث ماجاو» أن التكنولوجيا "المؤنثة" هي التي تستخدمها النساء والتي غالبًا ما ترتبط بهن كالتقنيات الخاصة بأدوات المطبخ أو المساحيق والمنظفات إلخ. وتعلل وجود هذا الارتباط بارتباط أشمل ألا وهو القائم بين المجتمع والتكنولوجيا بصفة عامة فالثقافة المجتمعية السائدة في زمن ما هي المسؤولة عن نسب أشكال تكنولوجيا معينة سواء للرجل كانت أو المرأة.

«ماجاو» تحاول إعادة النظر في مفهوم كلمة تكنولوجيا فترفض تحديدها في الإطار الذي يبادر أذهان معظمنا كمجموعة من الآليات المعقدة أو كأجهزة صلبة فقط وإنما تريد التعامل مع التكنولوجيا كعلم أيضًا. وهذا العلم لا يجب ألا يقتصر على الفنيين والمهندسين فحسب ولكن يجب أن يمتد ليشمل الباحثين الاجتماعيين والدارسين أيضًا لأحوال المرأة، والتي تحمل على عاتقها مسئولية تنشئة جيل جديد يربي على مفاهيم وعلاقات معينة تربط بين التكنولوجيا والنوع.

على عكس نظرة «ماجاو» للتكنولوجيا النسائية، تدرس كاتبة المقال الثاني، «روث أولدنزايل»، تدرس التكنولوجيا الذكورية- أي التقنيات والمعدات التكنولوجية التي طالما ارتبطت بالرجل كالسيارة مثلاً. لذلك فالكاتبة تتساءل عن أسباب وكيفية هذا الارتباط في داخل المجتمع. في محاولة للإجابة عن هذا، تزعم «أولدنزايل» أن هذا

الارتباط يرجع إلى تنشئة الطفل نفسه، فالوالدان عادة ما يعطيان ابنهما ألعابًا ذات طابع هندسي أو ميكانيكي كالسيارة اللعبة مثلاً. يرجع السبب في ذلك إلى مفهوم اللعبة للطفل وأهميتها، فهي ليست أداة للتسلية فحسب وإنما كأداة تعليمية لتدريب الطفل على مواجهة مجتمعه مستقبلاً في ظل نظام اجتماعي معين يوكل مهام القيادة في شتى أمور الحياة للرجل. لذلك فإن كل ما يتعلق بصنع التكنولوجيا وتطويرها هو مهمة الرجل، أما المرأة فهي مجرد مستهلك سلبى لها فالرجل يصنع السيارة والمرأة تقودها.

يتعرض المقال الثالث إلى كيفية استخدام المرأة للتكنولوجيا في ظل قيم اجتماعية معينة، فمؤلفته، ريبيكا هيرزج، تعرض لمثال أثناء فترة ما بين الحربين الأولى والثانية في الولايات المتحدة حيث كانت النساء يسنن استخدام آلية من آليات التكنولوجيا الطبية، ألا وهي الأشعة السينية المعروفة بأشعة إكس- حتى يصلن إلى صورة الجمال التي يتوقعها المجتمع منهن وهي إزالة الشعر الزائد في الجسم.

ولكن هذه العملية تخفى وراءها الكثير من الإصابات الخطيرة أو الوفاة في بعض الأحيان، ففي دراسة أجراها فريق من الباحثين عام 1970 أظهرت أن سبب إصابة 35 % من النساء بالسرطان يرجع إلى تعرضهن لجرعات مكثفة من الأشعة السينية إكس من أجل إزالة الشعر الزائد في أجسامهن. وبالرغم من معرفة هؤلاء النساء بخطورة العملية، فإنهن كن يقمن بها بإرادتهن لأن المرأة ذات الشعر الزائد تخالف معايير الجمال السائدة في المجتمع الأمريكي حيث يعتبر أي شعر زائد عند المرأة بمثابة شر بالغ لابد من معالجته! ورغم استحداثات تكنولوجيات جديدة في هذا المجال أكثر أمناً، فإن المفاهيم الاجتماعية هي الأولى بالتطوير من وجهة نظر «هيرزج».

تتطرق راتشيل مانز في المقال الرابع إلى شكل آخر من أشكال استخدام التكنولوجيا الطبية من قبل النساء ولكنها تكنولوجيا مقنعة- لماذا؟ الكاتبة هنا تزعم أن تقنية التدليك الكهروميكانيكي للجهاز التناسلي للمرأة لم يكن مقبولاً في المجتمع سابقاً ولكنه اكتسب شرعيته ليس فقط بسبب سهولة استخدامه ولكن لأنه اكتسب قناعاً اجتماعياً مقبولاً من خلال ربطه بآليات العمل الحديثة، وأيضاً بالمعتقدات السائدة في قدرة الطاقة الكهربائية كعامل معالج. لذلك، ففي ظل معارضة المجتمع لأمر من الأمور، فإن الآليات التكنولوجية لا تملك إلى الإخفاء والتمويه في استخدام اللغة والتعبيرات كي تكسب التأييد والقبول من أفراد هذا المجتمع.

وبالانتقال إلى الجزء الثاني من الكتاب، ينتقل الاهتمام إلى مدى تأثير التكنولوجيا في الجندر وكيفية نسب المجتمع بعض المهن إلى الرجل وأخرى للمرأة. فمن خلال ثلاثة مقالات أخرى، يوضح هذا الجزء حقيقة أن العلاقة بين النوع والوظيفة هي عملية متغيرة باستمرار مع تغير المكان والزمان والظروف الاقتصادية والمجتمعية.

يلقى المقال الخامس الضوء على بعض الجوانب المجتمعية في المجتمع الأمريكي في خمسينيات القرن التاسع عشر، وكيف كان يوكل المجتمع بالمهام المختلفة إلى كل من الرجل والمرأة. ولكن مع التطور التكنولوجي السريع انتقلت بعض المهام إلى الجنس الآخر، بل وإلى جماعات معينة من الأمريكيين. لذلك، فإن «نينا ليرمن»، كاتبة المقال، تحاول فك الشفرة بين التكنولوجيا وثلاثة عناصر وهي: النوع والعرق والطبقة، فالثورة الصناعية الأمريكية في ذلك الوقت أخفت وراءها تحولات اجتماعية مفاجئة بقدر التحولات التقنية والاقتصادية المتوقعة.

فبالنسبة لعلاقتها بالنوع أو الجندر أثبتت الدراسات مدى اهتمام الحكومة وقتئذ بالتعليم المهني والحرفي في السن المبكرة والذي يختلف من الولد إلى البنت حتى تجهز جيلاً جديداً من الأفراد يعرف تمامًا الفرق بين المهن الذكورية مثل: صناعة الأحذية مثلاً وبين تلك النسائية كالحياكة وأمور المنزل. شهدت هذه الفترة بالتحديد من تاريخ

الولايات المتحدة اضطرابات ساخنة بين البيض والملونين، لذلك نجد أن المعارف والتكنولوجيات الموكلة إلى الأقلية الملونة مختلفة عن تلك الموكلة للبيض، حيث حرموا من حرية التفكير النقدي في المدارس، وإنما اكتفت الحكومة بتلقينهم المواد الحسابية والدينية فحسب. أما بالنسبة للتغيرات الطبقية في المجتمع فقد كانت ترجع أسبابها بشكل رئيسي إلى اختلاف نوعية التقنيات والوظائف حيث ازدهر مفهوم "أصحاب الياقات البيضاء" مما أدى إلى تطور الطبقة المتوسطة إلى الأمام بشكل أكبر.

ينتقل المقال السادس، بقلم «أرون موهان»، إلى اتساع رقعة تحليل التكنولوجيا من خلال الجندر لتشمل علاقات أكثر بين مفاهيم اجتماعية متعددة مثل الموجودة بين المنتج والمستهلك، البيت والعمل. إلخ وكمثال على ذلك ففي فترة الثمانينيات من القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة وبريطانيا انتشرت مهنة العمل في مغسلة للملابس بين الرجال على عكس ما كان سائدًا في اقتصار هذه المهنة على النساء في السابق، ولكن لمواجهة هذا العرف الراسخ في المجتمع بدأ الرجال في تعليل عملهم في هذا الجزء على أنه عمل تكنولوجي معقد، لذلك فهو ذكوري. بل وأكثر من ذلك فإن إعطاء الفضل لأي من الرجل أو المرأة يرسخ مفاهيم خاصة بكل منهما في مجالات الإنتاج، فالرجل هو المنتج في حين أن المرأة إما مستهلكة أو في أحسن الأحوال مقلدة لما أنتجه الرجل. وحتى إذا أوكلت مهمة إدارة مغسلة للملابس لامرأة فإن مسئوليتها تقتصر فقط على الإشراف والتعامل مع العملاء، وليس في أمور قيادية مثل شراء أو بيع آلات أو ما شابه.

يقدم «بول أدواردز» المقال السابع مناقشة في ارتباط علوم الحاسب الآلي بالمجالات العسكرية ومدى ارتباطها بالقدرات الذهنية للرجل والمرأة فالبرغم من احتلال النساء في عام 1984 لنسبة 35% من إجمالي المبرمجين في الولايات المتحدة فإن عمل الحاسب الآلي يظل مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالرجل، حيث تظل النظرة للنساء على أنهم غير مؤهلات وغير راغبات في هذا العمل هي السائدة، ولكن لماذا ؟ يقول ادواردز أن السبب في هذا يرجع إلى مفاهيم موروثية في العقل الباطن ترجع إلى فترة الحرب الباردة على الخصوص حيث ارتبط عمل الحاسب الآلي بالعمل العسكري والأغراض الحربية والتي هي من أهم الوظائف المنسوبة للرجل. ولكن يرفض الكاتب إرجاع السبب إلى الاختلاف ما بين القدرات العقلية بين المرأة والرجل، مشيرًا إلى كفاءة كلا الجنسين في دراسات علوم الحاسب رافضًا احتكار القدرات العلمية من قبل أي من الطرفين. وينتهي المؤلف مقالته متفائلًا بما تستطيع النساء تحقيقه من إنجازات في هذا المجال خاصة على الصعيدين السياسي والنسوي.

يناقش الجزء الثالث من الكتاب مدى تأثير الرأسمالية الصناعية في تشكيل العلاقات الإنسانية داخل المجتمع خاصة تلك التي بين الرجل والمرأة. فبحلول الثورة الصناعية اختلف شكل الحياة ليس فقط من ناحية إنشاء المصانع والطواحين ولكن في داخل البيوت نفسها مغيرة العلاقات والفوارق السائدة بين الجنسين يقع هذا الجزء في أربعة مقالات تختبر تأثير الصناعة في إعادة رسم العلاقات المتعارفة بين المنتج والمستهلك، النزول للعمل والبقاء في البيت.. إلخ، كما يتطرق أيضًا إلى سبب ارتباط الميكنات والآلات التكنولوجية بشكل أعم - بالرجل.

يبدأ المقال الثامن - هذا الجزء - والذي كتبه «باتريسيا كوبر» لتدرس صناعة السيارات كسلعة ترتبط كثيرًا بالرجل رغم مساهمة المرأة بصفة متساوية في صناعتها، سواء عندما كانت حرفة يدوية في السابق أو عندما تطورت كسلعة تنتج وتستهلك على نطاق واسع في ظل العمل المصنعي. تزعم «كوبر» أن معاملة الرجل للمرأة في العمل كانت أشبه بتلك الواقعة بين البيض والسود، فكل من المرأة والأسود كانا يوكلان الوظائف الأقل ويعطيان أجورًا أقل من تلك الموكلة إلى الرجل الأبيض. وتضيف كوبر قائلة: إن مفهوم الجندر لم يتحسن كثيرًا في مجال العمل ذلك لأن هذا

المفهوم يساء استخدامه للإشارة للمرأة بالتحديد، في حين أنه أن يطلق على العملية التي يتم من خلالها تحويل النوع البيولوجي (ذكرًا كان أم أنثى) إلى مفهوم اجتماعي.

أما المقالة التاسعة، بقلم «ويندى جامبر»، فتناقش موضوع منتج آخر ألا وهو صناعة الثياب. قبل القرن العشرين، كانت حياكة الثياب وصناعتها حرفة نسوية متقنة فمعظم النساء كن يتعلمن الحياكة كمكون من مكونات الصورة المجتمعية للمرأة المنتجة، ولكن بحلول القرن العشرين استبدلت هذه الصناعة اليدوية بتكنولوجيا واسعة النطاق يقوم على إدارتها الرجل، وهو الوحيد القادر على التعامل مع أي آليات تقنية أو علمية. هذا التحول إن دل على شيء فإنما يدل على عدم حتمية تقسيم الأعمال بين الرجل والمرأة ولكن هذه الفوارق هي من صنع الإنسان، لذلك فإنها دائمة التغير والتبدل.

أما «روجر هورويتس»، فيقدم في المقالة العاشرة شكلاً آخر من أشكال المنتجات الصناعية وهو تعليب اللحم. فتماماً مثل صناعتي السيجار والثياب، مرت عملية تعليب اللحوم بعدة مراحل في أواخر القرن التاسع عشر، فبعد اختراع الثلاجات العملاقة بقدرتها على تخزين اللحوم لفترات زمنية طويلة، قامت بعض المصانع خصيصاً بتقطيع هذه اللحوم وتعليبها على نطاق عمل واسع، ورغم أن هذا العمل المصنعي استدعى تقسيم العمل بين أفراد المجتمع فإن معايير العرق والجنس قد كان لها تأثير كبير في تحديد المهام الوظيفية لكل فرد. فبينما كان الرجل الأبيض مسئولاً عن قطع اللحم الباهظة، كانت النساء مسئولة فقط عن بقايا اللحم كأدوار فرعية. لذلك فإن بعض المهن قد تشكلت في المجتمع على أنها خاصة بالرجل وحده حيث إنه إذا اشتغلتها النساء كانت مصدر مهانة لهن على عكس ارتقاء مستوى الرجل المشتغل بها.

في المقالة الحادية عشرة تتعرض الكاتبة جينفر لايت لشغل النساء لوظيفة برمجة الحاسب الآلي خلال الحرب العلمية الثانية، حيث تتطلب منهن تدريباً متطوراً في علوم الرياضيات والحسابات المعقدة. وعلى الرغم من صعوبة وأهمية هذا العمل فإنه كان يعتبر عملاً ثانوياً ومكتئباً إلى حد كبير، لذلك فإن «لايت» تستنكر إغفال دور النساء وقتئذ من خلال إعلام ما بعد الحرب الذي اعتبرها مجرد بديل مؤقت للرجل في أوقات الأزمات، رغم أنه طوال سنوات هذه الحرب كان للنساء الدور الرئيسي في العمل خاصة في مجالات العلوم التكنولوجية والهندسية لخدمة الأهداف العسكرية. ولكن «لايت» ترى أن هذا الإهمال للدور الفعال الذي تقوم به المرأة هو جزء من إرث تاريخي قائم على تهميشها في المجتمع.

يختتم الجزء الرابع الكتاب عارضاً للتكنولوجيات المؤثرة في الجندر في ظل المجتمعات الصناعية وكيفية ربط نساء الطبقة المتوسطة بالبيت- الملاذ الآمن والهادئ لكل أفراد الأسرة من صخب الحياة شديدة التنافسية خارجه، وعلى الرغم من أهمية هذا العمل الداخلي لكن المجتمع لا يعترف به رسمياً كعمل منتج ذي قيمة اقتصادية، لذلك فعمل المرأة داخل المنزل هو العمل الوحيد غير المأجور على مستوى العالم! لذلك فإن الباحثين قد ربطوا بين التقنيات المساعدة في أعمال المنزل دور المرأة في الإلمام بمعرفة هذه التقنيات. لذلك فإن هذا الجزء يتطرق إلى اختيارات المستهلك وأهداف المصنع في ظل أعمال البيت المميكنة.

أما المقال الثاني عشر فيناقش رؤية «جوى بار»، لدور العوامل الاقتصادية في أمور المنزل ضارباً المثل بالغسالات الكهربائية المنزلية كآليات للتكنولوجيا. فمع النصف الثاني من القرن العشرين انتشر وجود الغسالات الكهربائية صغيرة الحجم في بيوت كثيرة مما أدى إلى اختلاف الأذواق لدى المستهلكين حول أشكال هذه الماكينات. ولكن تقبل بعض المجتمعات هذه التقنية يختلف عن تقبلها في مجتمعات أخرى، فالنساء في كندا مثلاً في خلال خمسينيات القرن العشرين لم يقبلن تقنية الغسالة الأوتوماتيكية بسرعة كما فعلت قريناتهن في الولايات المتحدة. يرجع ذلك إلى الطبيعة التكنولوجية الخاصة بكل منزل، فالبيوت الكندية كانت تعطى أولوية أكبر لتقنية التحكم

في استخدام المياه وتفضلها على تقنيات أخرى قد تناسب البيوت الأمريكية مثلاً. لذلك يؤكد المقال ليس فقط على طبيعة المنزل التقنية ولكن على أهمية الدور الذي تقوم به التقاليد المجتمعية السائدة في التأثير على كل من الصناعة ورؤية الأفراد لفكرة غسيل الثياب نفسها. حيث إن بعض المجتمعات قد لا تقبل بديلاً لطرق الغسيل التقليدية التي نشأت عليها.

ثم تنتقل الكاتبة «كارولين جولدستاين» في المقال الثالث عشر إلى دراسة اقتصادات المنزل وقيام اقتصاديين منزليين مكلفين من قبل المؤسسات المنفعية والتطبيقية بدور الوساطة بين هذه المؤسسات وجمهور المستهلكين من النساء. هؤلاء الوسطاء كانوا ينقلون متطلبات النساء إلى شركاتهم، وفي المقابل يقومون بتعليم هؤلاء المستهلكات عن مدى فاعلية تقنيات الكهرباء والغاز في تدبير المنزل خاصة بعد فترة الحرب العالمية الأولى. ومما ساهم في إنجاح هذه الوساطة هو قيام بعض النساء بالدور نفسه، فعندما تكون المرأة وسيطاً بين المرأة المستهلكة والمؤسسة الخدمية فإنها تكون خير وسيط بين المنتج والمستهلك بسبب تفهمها لوجهة نظر المستهلكة، لذلك فحتى في المرحلة اللاحقة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي ازداد فيها دور الوسيط كمسئول مبيعات أكثر منه ناصح اقتصادي فإن المرأة ظلت عنصرًا حيويًا في عملية التغير التكنولوجي.

ويختتم «رونالد كلاين»، الجزء الرابع بالمقالة الرابعة عشرة والأخيرة متسائلاً عن حجم التطور الحاصل في أيديولوجيات المنزل بفضل التكنولوجيات الحديثة، فمن المثير للدهشة أنه رغم انتشار التقنيات الموفرة للجهد والوقت في أعمال المنزل فإن النساء ما زلن يقضين الوقت نفسه الذي كانت تقضيه جداتهن منذ خمسين عامًا فائتة. فقد تكون التطبيقات الكهربائية وتقنيات المنزل الحديثة وفرت من استهلاك الطاقة اللازمة لإنجاز مهام منزلية معينة فعلاً، إلا أنها لم توفر الوقت لفاعلي هذه المهام. ولكن هذه الحقيقة تلقى الضوء على مدى إيمان النساء- سواء كن مروجات للسلعة أو مستهلكات لها - بالأيديولوجية التقدمية للتكنولوجيا واقتناعهن بأنها السبيل الوحيد لهن من أجل حياة أسعد وأقل شقاءً.

ويناقش «كلاين» أيضًا أحوال المرأة الريفية على أنها ليست كما يتصورها الكثير من الباحثين كحياة بائسة وشاقة، بل على العكس فإن النجاحات المنجزة في المناطق الريفية يرجع أكبر الفضل فيها إلى المرأة، فهي تتمتع بمزايا العيش في بيئة صحية وسعادة العمل الجاد، ذلك إلى جانب وجود جميع التقنيات الحديثة لمساعدتها في شئون منزلها. لذلك فإن الكاتب ينصح هنا بانتقاء المعلومات الصحيحة والتي تساعد في فهم العلاقة الحقيقية بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعي لهذه الطبقة من النساء الريفيات.

وتختتم محررات الكتاب الثلاث هذه المقالات العديدة محلات للواقع من حولهن في ظل الملامح التاريخية الماضية حتى يستطعن تحديد اتجاهاتهن البحثية في المستقبل، ويوضحن أيضًا أن محتويات هذا الكتاب ما هي إلا مزج وتفاعل بين مجالات التعلم المختلفة مثل تاريخ التكنولوجيا وعلم الاجتماع النسوي نظريات الجندر... إلخ. فهذا التبادل المعرفي هو خير سبيل للارتقاء بمستوى البحث العلمي من خلال استخدام وتطبيق أحدث النظم البحثية والتي تدرس المتناقضات في إطار نشاط تبادلي وليس من خلال علاقات ضدية. لذلك ففي مجال التكنولوجيا يجب علينا دراسة الثقافة المحيطة بها كي نفهم مدى تأثير كل من التكنولوجيا والمجتمع الإنساني في فهم بعضهما البعض.

وهكذا نجد كاتبي الجزء الأول مهتمين بالتأكيد على أن تعريفات التكنولوجيا مرهونة بمفاهيم المجتمع نحو الجندر، في حين يعكس الجزء الثاني هذه المعادلة بحيث يثبت مؤلفوه أن التكنولوجيات الحديثة هي التي تسهم كثيرًا في تشكيل ممارسات المجتمع

تجاه الرجل والمرأة. لذلك نجح كاتبو الجزئين الأول والثاني- عن طريق ذكر أمثلة حية مثل ارتباط تقنية السيارات والبرمجيات على سبيل المثال بالرجل وإقصاء المرأة عنهما رغم تفوقها في ميادين العمل بها- في إيضاح العلاقة الثنائية القائمة بين مفهومي التكنولوجيا والجنس لنستدل على أنهما في الواقع وجهان لعملة واحدة. وينتقل مؤلفو الجزئين الثالث والرابع إلى إعطائنا نظرة عن قرب لنرى مدى تأثير ممارسات التكنولوجيا على العلاقات الاجتماعية في ظل مجتمعات صناعية مثل مجتمعات أمريكا الشمالية. لذلك، فإن صناعات مثل السيارات والملابس وتغليب اللحوم والبرمجيات إلى جانب الوظائف القائمة على مسئولى المبيعات والناصحين الاقتصاديين ما هي إلا تطبيقات عملية لتوضيح مدى تهميش النساء في مجال العمل حيث يوكل إليهن المهام الثانوية في هذه الوظائف كغير مؤهلات لشغل مناصب أكثر أهمية كمراكز الإدارة وصنع القرار.

ورغم أن هذه الصورة قد تغيرت كثيرًا في الوقت الحالي فإن حرص مؤلفي هذه المقالات على الدراسة التاريخية لعلاقات التكنولوجيا والجنس توضح صورة التحديات القائمة الآن في وجه المرأة كمفاهيم اجتماعية يجب استبدالها بمفاهيم أخرى قائمة على إعطاء كل من المرأة والرجل حقوقًا متساوية في مجتمعهما.

إن كتاب الجنس والتكنولوجيا هو مرجع أصيل للدارسين والباحثين عن العلاقة القائمة بين تقنيات العلم وانتسابها لأي من الجنسين بناءً على قيم ومفاهيم مجتمعية وثقافية. وقد عبر كاتبو الأربعة عشر مقالاً هذه العلاقة من خلال حرص كل واحد منهم على استخدام لغة مبسطة وأسلوب يتراوح بين طرح الأسئلة والإجابة عنها وإعطاء الأمثلة التي توضح الفكرة للقارئ بشكل أعمق وأقرب للواقع، فمع اختلاف أساليبهم التعبيرية إلا أنهم قادرون على عن عدد إيضاح أفكارهم بشكل جيد. وبالرغم من الإطالة والتكرار لبعض الأفكار بسبب عدد المقالات، فإنها تصلح كمادة علمية مفصلة، سلسلة اللغة، ودقيقة التوثيق.

الهوامش:

(*) Nina E. Lerman, Ruth Oldenziel, Arwen P. Mohun. Gender & Technology. Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 2003.

جنوسة الدماغ

عرض: وسام كمال

صدر هذا الكتاب ضمن سلسلة (عالم المعرفة) عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت عام 2008، وهو من تأليف (ميليسا هاينز)، وترجمة د. ليلي الموسوي. يتكون الكتاب من 367 صفحة من القطع المتوسط، تبدأ بتقديم المترجمة، ثم مقدمة الكاتبة، ثم شكر، يليها أحد عشر فصلاً، وينتهي بالهوامش، والمراجع. ويعرض هذا الكتاب أهم الأفكار النظرية والدراسات العلمية في مجال الجنس والجنوسة (الجندر)، ويطرح العديد من الحقائق مثل «أن الجينات تؤثر في الهرمونات الجنسية فتؤثر في السلوك»، والسلوك والخبرة يؤثران في الهرمونات الجنسية التي تؤثر في التعبير عن الصفات وآلية التنظيم البيولوجية. وهكذا لا تعود فروق الجندر، وفروق الجنس فتيين متباينتين بل جزء من استمرارية ثنائية التأثير.

تتحدث المترجمة في مقدمتها عن أهمية الكتاب وما وجده من احتفاء كبير عندما نشر في الغرب، وأيضاً عن مكانة الدكتورة هاينز وخبرتها العميقة في علم الوراثة والمحددات البيولوجية والاجتماعية للفروق الجنسية، أما في مقدمة الكاتبة فتشير الكاتبة إلى أنه نتيجة للتحصيل العلمي الواسع الذي تلقته فقد جلبت ثلاث وجهات نظر في أصل الفروق الجنسية: منظور علم الشخصية/ الاجتماعي/ التطوري، ومنظور علم الأعصاب، ومنظور إكلينيكي. تقول أيضاً إنها قد سعت إلى أن يكون الكتاب مفهومًا من قبل شريحة واسعة من القراء، وهو ما نجحت فيه بالفعل، فقد نجحت بالفعل أن يكون الكتاب مفهومًا من قبل الأكاديميين في جميع التخصصات، الإكلينيكين وعلماء النفس، الطلبة في مستوى الدراسات العليا والدكتوراة، وأيضاً القارئ العادي المهتم. وعند قراءة هذا الكتاب يتوصل المرء إلى أن هذه الفروق هي في الواقع غير ذات معنى. ولعل أهم جوانب تميز الكتاب تركيز المؤلفة على الأخطاء التي تقع فيها أبحاث الجندر، وإصرارها على أن هذا الموضوع من التعقيد إلى درجة يصعب معها الوصول إلى استنتاجات مباشرة ونمطية.

بدأت الكاتبة الفصل الأول "الفروق الجنسية في سلوك الإنسان" برصد إحصائيات عن الفروق الجنسية في الأدوار الاجتماعية مثل: إنه في مطلع القرن العشرين كان ما يزيد على 90 % من عتاة المجرمين في الولايات المتحدة من الرجال، وضمن الأسر، عندما يكون كلا الوالدين يعمل دواءً كاملاً، فإن أكثر الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال تقع على عاتق النساء، كما أن متوسط دخل المرأة العاملة أقل بكثير من متوسط دخل الرجل، أيضاً أكثر مراكز القوى السياسية يتقلدها الرجال وتختلف الإحصاءات الدقيقة نوعاً ما في البلدان الأخرى، إلا أنه في كل الحالات يسود الذكور جميع التخصصات.

فما الذي يسبب هذه الفروق الجنسية في الأدوار الاجتماعية؟ تقول الكاتبة إن هناك اتجاهين للإجابة عن هذا السؤال، الأول هو إرجاع نشوء هذه الفروق إلى العوامل الاجتماعية، الأبوان يعاملان البنات بطريقة مختلفة عن الأولاد، وكذلك المعلمون. والمجتمع عموماً يتوقع، بل ويشجع، أموراً مختلفة من البنات في مقابل الأولاد، ومن الرجال في مقابل النساء. أما الاتجاه الثاني وهو الذي تبناه العلماء الدارسون للعمليات التي تحدد الذكورة والأنوثة في الأنواع الحية الأخرى فقد استنتج العلماء أن العوامل البيولوجية، خصوصاً الهرمونيين الجنسيين، الأندروجين والاستروجين، لها تأثير كبير في تطور أجزاء من الدماغ التي تظهر فروقاً جنسية، وكذلك في السلوك الذي يظهر فروقاً جنسية. وهذا الاتجاه الأخير قد تبناه عدد من الكتاب من ذوي الشعبية، لتوضيح الفروق في الأدوار والمكانة والدخل بين الرجال والنساء، وفي بعض الحالات انضم إلى هؤلاء الكتاب الشعبيين علماء من ذوي المؤهلات العلمية الرصينة، وتبنوا وجهة

النظر التي تقول إن الفروق الوراثية بين الرجال والنساء تفسر سلوكهم ومكانتهم المتباينة.

إن أحد أهداف هذا الكتاب سيكون تقييم مثل هذه المقترحات بالنظر مباشرة إلى البحث الذي تستند إليه. لذا سيحاول الكتاب أن يوضح عما إذا كانت العوامل البيولوجية تسهم في الفروق السلوكية الجنسية أم لا؟ وإذا كانت الإجابة نعم، فهل ستحد هذه الإسهامات من إمكانات الذكور والإناث أو تفسر الفروق الجنسية في الشخصية والقدرات الإدراكية والأدوار الاجتماعية، والمكانة المهيمنة، أو الدخول؟

ويحاول بعض المؤلفين التمييز بين "فروق الجندر" و"فرق جنسي"، بحيث تعد فروق الجندر محددة اجتماعيًا، في حين تقوم الفروق الجنسية على أسس بيولوجية، وترى الكاتبة أنه نظرًا لمحدودية معرفتنا بها هو محدد اجتماعيًا أو بيولوجيًا يستحيل مثل هذا التمييز، أيضًا من المحتمل جدًا أن كثيرًا من الفروق السلوكية والجنسية هي نتاج تفاعلات معقدة بين عدد من المؤثرات المتباينة، يعتبر بعضها عمومًا بيولوجيًا والبعض الآخر اجتماعيًا، فإن التمييز بين المؤثرات البيولوجية والاجتماعية لهو أمر زائف نوعًا ما، فكل سلوكنا محكوم من قبل أدمغتنا، وبهذا المعنى هو ذو أساس بيولوجي، ولهذه الأسباب فإن مصطلحي "فروق جنسية" و"فروق جندر" كما سيستخدمان في هذا الكتاب لن يشيرا إلى أسباب مختلفة.

ثم تتطرق الكاتبة لمدى إمكانية قياس الفروق الجنسية وصعوبتها لأنه لا يمكن مشاهدة السمات السيكلوجية مباشرة، أيضًا لا يوجد إجماع على أدوات وطرق القياس الأنسب لتقييم الفروق الجنسية السيكلوجية السلوكية، كذلك يصعب البحث في الفروق الجنسية السيكلوجية نظرًا لامتلاك الأفراد منظورهم وأفكارهم الخاصة عن الفروق الجنسية على عكس العلوم الأخرى كالفيزياء أو اللغة. كما أشارت إلى المشكلات المتصلة بدراسة الفروق الجنسية بشيء من التفصيل وهي:

المبالغة في نشر النتائج المثبتة، والميل إلى نشر دراسات تذكر وجود فرق جنسي وعدم نشر دراسات مشابهة لم يتضح فيها أي فرق جنسي.

الانحراف المنمط في الإدراك، وهذه المشكلة تتعلق بالميل إلى رؤية العالم من منظور من المعتقدات والافتراضات والخبرات الشخصية.

خصوصية المواقف، وهو احتمال اختلاف الفروق الجنسية في السمة من موقف إلى آخر.

الاختلاف بشأن النتائج المستخلصة بطرق مختلفة، وهذه المشكلة تشير إلى الحالات التي يؤدي فيها استخدام المناهج المختلفة والمعدة للإجابة عن السؤال نفسه إلى نتائج متضادة.

تنتقل الكاتبة بعد ذلك إلى حجم الفروق الجنسية السيكلوجية في عدة جوانب فمثلا تقول إن أكبر الفروق الجنسية السيكلوجية في البشر هي التي تحدث في هوية النوع المركزية (شعور الفرد بنفسه كذكر أو أنثى)، وأيضًا الميول الجنسية (الانجذاب الجسدي والاهتمام بالشريك التزاوجي). أيضًا شرحت بتفصيل ماهية الفروق الجنسية في القدرات الذهنية والرياضية والعنصرية واستخدام اليد اليمنى أو اليسرى.

ينتهي الفصل الأول بفقرة بعنوان "إلى الأحسن أم إلى الأسوأ؟" تقول فيه الكاتبة إنه على الرغم من أن معظمنا يبدو أنه ذكر أو أنثى بوضوح، فإن كلا منا هو فسيفساء معقدة من السمات الذكورية والأنثوية.

وتخصص الكاتبة الفصل الثاني من الكتاب لشرح آلية تكون الجنين ومراحل نموه المتعددة بدءًا من اندماج المعلومات الوراثية من الأب (الحيوان المنوى) مع المعلومات الوراثية من الأم (البويضة)، مرورًا بكل التطورات التي تطرأ عليه وصولاً إلى مولود ذكر أو أنثى. وتشرح أيضًا بدقة المؤثرات التي يتعرض لها الجنين والتي تجعله في النهاية مولودًا (خنثى).

في البداية تقوم الكاتبة بتعريف كلمة «خنثى» فهي الحالة التي تكون فيها الأعضاء التناسلية الخارجية للمولود غير واضحة، فهي ليست ذكورية أو أنثوية بوضوح. وتعرضت الكاتبة بكل الدقة والتفصيل موضحة بالرسوم كيفية تكون الجنين وآلية التمايز الجنسي سواء إلى خصيتين أو إلى مبيضين، كما توضح الكاتبة أن في كل حالة يفرز كل من الخصيتين أو المبيضين هرمونات تؤدي إلى ظهور صفات الذكورة أو صفات الأنوثة. ثم شرحت سبل التباس الأعضاء التناسلية والذي يؤدي إلى الوصول إلى حالات الخنثى، أو إلى الوصول لمتلازمتها ⁽¹⁾ مثل المتلازمة الكظرية التناسلية والتي تكون فيها المصابة مولودة ببطر طويل وشفرتين شبه ملتحمتين، أو متلازمة انعدام الحساسية للاندروجين والتي يكون فيها المصاب مولودًا بأعضاء تناسلية خارجية أنثوية. وتستمر الكاتبة في شرح عدد من المتلازمات بكثير من الدقة التي تكون مفهومة للقارئ العادي مثل (متلازمات حالات ما بين الجنسين - القصور الإنزيمي- نقص الأندروجين بعد الولادة - ملازمة تيرنر).

تنتقل الكاتبة بعد ذلك إلى الحديث عن العلاج بالهرمونات أثناء فترة الحمل وتأثيراته والتي كان يعتقد أنها تحمي من الإجهاض في فترة سابقة لكن الدراسات أثبتت أنها على العكس تزيد من خطر الإجهاض، وهي أيضًا تؤدي إلى ولادة المولود بأعضاء تناسلية مبهمة.

تتطرق أيضًا الكاتبة في هذا الفصل إلى الذكور ذوي الغدد الجنسية السليمة ولكن يربون كإناث فتقول إنه في بعض الأحيان يصنف الذكور الذين يعانون من قصور شديد في نمو الأعضاء التناسلية الخارجية كبنات ويربون على ذلك، بناءً على الاعتقاد أنه سيكون من المستحيل أن يقوموا بدورهم كذكور من دون قضيب سليم. وقد ينتج بسبب خلل في مستقبلات الهرمونات.

وتنتهى الكاتبة هذا الفصل بالحديث عن التباين الطبيعي وتقول إن المحصلة الجسمانية النهائية لتعرض الإنسان ما قبل الولادة لبيئات هرمونية غير عادية تتوافق مع النتائج المشاهدة في التجارب التي تتلاعب بالهرمونات في الثدييات الأخرى.

الفصل الثالث بعنوان "الحيوان الجنسي" وتشرح فيه الكاتبة تأثير الهرمونات على السلوك الجنسي في الثدييات بشكل عام. وكيف أن زيادتها أو نقصها يؤثر في تغيير هذا السلوك، توضح أيضًا أنه لو تم تبديل الهرمونات المحقونة للذكر والأنثى في الوقت المناسب، يظهر على الأنثى سلوك الذكر ويظهر على الذكر سلوك الأنثى. والمقصود بالوقت المناسب هو الوقت المناسب من نمو الدماغ. أيضًا توضح الكاتبة أن تأثير الهرمونات لم يتوقف فقط على السلوك الجنسي بل يصل أيضًا إلى السلوكيات الأخرى مثل مستوى النشاط، نمط الأكل، ووزن الجسم.

أما الفصل الرابع "الجنس ودماغ الحيوان" فيبحث بشكل علمي- موضح بالرسوم والدلائل من الأبحاث المختلفة- في الفروق الجنسية في الدماغ وتركيبها وحجمها وأيضًا الفروق الجنسية في البيئة العصبية، ويتلخص في أنه إذا وجدت فروق جنسية في السلوك، إذا يوجد فروق جنسية في الدماغ وتركيبها ولكن يتوقف هذا على مدى تأثير السنة الهرمونية وبيئة التربية أيضًا. حيث أوضح أحد البحوث الذي ذكرته الكاتبة في هذا الفصل والذي قارنت فيه بين بنية الدماغ في الحيوانات الذكور والإناث التي ربيت إما في بيئات معقدة (تعيش في أقفاص مع مجموعات من الحيوانات وفي وجود

قطع خشبية وبلاستيكية ومعدنية، مع قضاء جزء من اليوم في محيط أكبر بعدد أكبر من الأشياء) أو معزولة في بيئة انفرادية أو فقيرة (ظروف فقيرة: تعيش منفردة مع عدم وجود أى أغراض وبدون خبرة خارج القفص)، فشوهت فروق جنسية في البنية الدقيقة للمحاور العصبية التي تشكل مؤخرة الجسم، وذلك نظرًا لتأثيرات ظروف التربية أيضًا، والحيوانات التي ربيت في ظروف معقدة أظهرت أنماطًا مختلفة من التمايز الجنسي من تلك التي ربيت في ظروف فقيرة.

ويأتي الفصل الخامس "الهرمونات الجنسية والسلوك الجنسي في الإنسان" ليبحث في الهوية الجنسية. والتي تتألف من ثلاثة مكونات:

هوية الجنوسة المركزية (إحساس الذات بالذكورة أو الأنوثة).

الميول الجنسية (جنس الشريك التزاوجي في الخيال أو الواقع).

الدور الجنوسى (السلوكيات التي ترتبط فعليًا بالجنوسة).

وهذه الأبعاد الثلاثة متوافقة في العادة، بحيث إن الفرد ذا الميول الذكورية النمط هو أيضًا ذكر في هوية الجندر المركزية وذكوري من حيث سلوك دور الجندر، بينما الفرد ذو الميول الأنثوية النمط هو أيضًا أنثى في هوية الجندر المركزية وأنثوية من حيث سلوك دور الجندر. لكن في بعض الأحيان لا تتوافق الأجزاء المكونة للهوية الجنسية. على سبيل المثال، رجل بهوية جندر مركزية ذكورية ودور جندر ذكوري قد تكون لديه ميول جنسية أقرب إلى نمط الإناث (أي نحو الذكور). كذلك، فقد يكون للمرأة سلوك دور جندر أنثوى تشعر بأنها امرأة، ولكنها تنجذب جنسيًا إلى النساء الأخريات. وفي أفراد آخرين، قد تتناقض هوية الجنوسة المركزية مع الجنس الوراثي والخارجي. فان الفرد الرجل وراثيًا وبأعضاء تناسلية خارجية وأعضاء تكاثرية داخلية ذكورية قد يشعر بأنه امرأة، أو الأنثى وراثيًا وبأعضاء تناسلية خارجية أنثوية قد تشعر أنها رجل. مثل هؤلاء الأفراد يعانون اضطراب الهوية الجنسية، وإذا قرروا تغيير مظهرهم ليتوافق مع جنسهم السيكلوجي، أو يخضعون للعلاج الهرموني وتغيير الجنس جراحيا، فإنه يطلق عليهم متبدلي الجنس وحتى في هؤلاء الأفراد قد تتناقض هوية الجندر المركزية والميول الجنسية. بعض الأفراد متبدلي الجنس، خصوص الذكر وراثيًا من الذين يشعرون بأنهم إناث سيكلوجيا، يهتمون بشركاء تزاوجيين من الإناث، في حين أن البعض الآخر يهتم بشركاء تزاوجيين من الذكور، لذا، فان هوية الجندر المركزية والميل الجنسي، بالإضافة إلى سلوك دور الجندر، هي سمات منفصلة وقد تظهر أنماط مختلفة من العلاقات مع الهرمونات.

هوية الجندر المركزية:

عرضت الكاتبة عددًا من الدراسات والأبحاث، منها ما يثبت أن الاضطراب في هوية الجندر هو نتاج لتغيرات في البيئة الهرمونية خلال الفترات الحرجة لتطور الدماغ، أو أن البيئة الاجتماعية هي الأساس في تحديد الهوية الجنسية. فعلى سبيل المثال في إحدى الدراسات أن سبع إناث تعرضن لهرمونات ذكورية قبل الولادة، أربعة منهن أنثن جراحيا، وصنفن وأنثن على أنهن فتيات. والثلاث الأخريات صنفن على أنهن أولاد وقد نتج عن تعرضهن لهرمونات الذكورة تذكير شديد في الأعضاء التناسلية. قد ذكرت الدراسة في الحالات السبع أن هوية الجندر المركزية تتوافق مع جنس التربية بغض النظر عما إذا كان ذلك الفرد ذكرا أم أنثى. لذا كان الأفراد الذين ربوا على أنهم ذكور راضين عن جنسهم والأربعة المصنفون والمنشؤون كإناث كانوا راضين عن جنسهم. وتذكر الكاتبة أن نتائج الدراسات متباينة وأن أحد عوامل تلك التباين هو المصدر الذي ينتقي منه الأفراد المشاركون في الدراسة.

الميل الجنسي:

تستعرض الكاتبة أيضًا في هذا الجزء العديد من الدراسات والأبحاث في تحديد الميل الجنسية وتأثيرها بالهرمونات، وعلى الرغم من تباين وتنافس نتائج الدراسات فإن الكاتبة تستخلص منها أن الأفراد ذوي التواريخ الهرمونية المشابهة خلال مرحلة ما قبل الولادة، والذين صنفوا بالجنس المناقض، يكتسبون في العادة ميولاً جنسية متوافقة مع أعضائهم الجنسية التي أعيد بناؤها، ومع التشكيل الاجتماعي ما بعد الولادة، بغض النظر عما إذا كان ذكرًا أو أنثى. على سبيل المثال، الأفراد ذوو التركيب الذكوري والذين تعرضوا لهرمونات أنثوية وأشن جراحياً وربوا كبنات، من الممكن أن يهتموا بشريك تزاوجي من الرجال، في حين أن أفراد بنفس التركيب والتأثر الهرموني ولكن ربوا كأولاد قد يكون لديهم اهتمام تزاوجي بالنساء. وبالمثل في الإناث.

أيضًا توضح الكاتبة أنه يظهر الاختلاف في الميل الجنسي عبر سلسلة العائلة، ففي العائلة التي فيها فرد مثلى أو ثنائي الجنوسة يصبح احتمال وجود أفراد آخرين فيها بالميل نفسها أكبر على الرغم من أن هذا لا ينفي إمكان أن بيئات عائلية معينة أو ممارسات التربية التي يستخدمها الأبوان تجعل الأبناء عرضة للمثلية، كما تقترح البيانات احتمال وجود قابلية وراثية.

وأنهت الكاتبة هذا الفصل بحديثها عن الاهتمام الجنسي وعلاقته بالهرمونات، فالاهتمام الجنسي يرتبط جديًا بالهرمونات ما بعد البلوغ سواء في الرجال أو النساء، وإن كان في الرجال يظهر قدرًا أعلى من الاهتمام الجنسي عن النساء.

في الفصل السادس "الجنس واللعب" تتعرض الكاتبة لمسألة اللعب عند الأطفال هل ترتبط أنواع وطرق اللعب بالجنس. وفي هذا الموضوع تستعرض الكاتبة اتجاهين من الدراسات، الأول الذي يثبت أن اختيار الألعاب عند الأطفال - الأولاد يختارون ألعاب مثل السيارات والمسدسات، والفتيات يخترن الدمى وأطقم الشاي- يرتبط بالهرمونات في الجسم وأن الهرمونات الذكورية عند الذكور تدفعهم لاختيار الألعاب الذكورية، وبالمثل عند الفتيات، وهذه الدراسات تستشهد بالفتيات اللاتي تعرضن لهرمونات ذكورية ما قبل الولادة واللاتي أصبحن يخترن ألعابًا ذكورية ورفاق لعب ذكورا. أما الاتجاه الآخر فهو يقضي بأن في تنشئة الأولاد والفتيات يعاملون أو يعززون بطرق مختلفة، عمومًا، للعب بالألعاب النمطية جنسيًا بالذات وأنهم يتخذون من سلوك الآخرين من نفس الجنس نموذجًا يقلدونه. ومن هذا المنظور فسلوك الفتيات المتعرضات لهرمونات ذكورية يفسر بأن الوالدين يتوقعون سلوكًا ذوريًا ويعززان به بطرق مختلفة.

من ناحية أخرى يقلد الأطفال سلوك الأطفال والبالغين من الجنس نفسه أكثر من الجنس الآخر. وعندما تعرض عليهم أشياء محايدة جنسيًا (مثلًا، تفاحة أو موزة)، فإن الفتيات فيما بعد يخترن الغرض الذي اختارته النساء، في حين يفضل الأولاد الغرض الذي اختاره الرجال. كما أن الأطفال يتأثرون بالتصنيفات لما هو لـ (الفتيات) مقارنة بما هو لـ (الأولاد). وعندما تعرض عليهم لعبة محايدة مثل الأداة الموسيقية (الأكسليفون) أو البالونات، فإن الفتيات نمطيًا يخترن اللعبة التي أخبرن أنها لـ (الأولاد). إن تأثير التصنيف جنسي النمط لهو أقوى من تأثير النماذج، لكن التأثيرين هما تأثيران مضافان إلى الأشياء، فالأطفال في الغالب سيلعبون بلعبة عندما تصنف على أنها لجنسهم وأيضًا عندما يرون آخرين من جنسهم يستخدمونها.

تنتقل الكاتبة بعد ذلك لتقييم السلوك العدائي وعلاقته بالهرمونات ووجهات النظر الاجتماعية والإدراكية في ذلك من خلال الفصل السابع "الأندروجين والسلوك العدواني"- المقصود بالأندروجين هرمونات الذكورة- وفي هذا السياق تعرض الكاتبة نماذج تأثير الهرمونات في السلوك العدواني في الحيوانات وفي الإنسان، وتعرض

وجهات النظر الاجتماعية والإدراكية في السلوك العدواني في الإنسان. ثم تستخلص من خلالهما أن هناك قدرًا ضئيلاً من الأدلة، هذا إن وجدت أي أدلة على الإطلاق، تدعم تأثير الهرمونات في السلوك العدواني في الإنسان أو في أي سمات سيكولوجية، مثل الغضب أو السيادة، من التي يعتقد أنها ترتبط بالسلوك العدواني. وعلى الرغم من أن هناك بعض الأدلة على أن التعرض للأندروجين ما قبل الولادة يرتبط بالميل العدواني في الاستجابات في المراحل التالية، فإن الدراسات حتى يومنا هذا قد اعتمدت على عينات صغيرة لم تكن نتائجها متوافقة دومًا.

أيضًا هناك احتمال يتعلق بنتائج الدراسات، هو أن الجنس في حد ذاته يشكل تحديًا من حيث البحث التجريبي. ففرد من ثقافتنا، سواء كان عالمًا أم لا، قد تكون لديه خطة جندر تتضمن فكرة أن الرجال أكثر عدوانية، لذا فإن الفرد ذا الخطة الإدراكية التقليدية حول أن الفروق الجنسية في ثقافتنا من المحتمل أنه سيربط الذكورة بالعدوانية. وعلى الرغم من معظم الناس غير واعين بخططهم الإدراكية، فإن هذه الخطط قادرة على إيقاع تأثيرات قوية في رؤيتهم للأمور. عمومًا يميل الناس إلى تذكر المعلومات التي تتوافق مع خططهم، ولعدم ملاحظة المعلومات غير المتوافقة أو تشوبهها أو نسيانها.

ثم تنتقل الكاتبة إلى مسألة الأبوة والأمومة من خلال الفصل الثامن "الهرمونات والأبوة والأمومة" وتبدأ فيه بعرض النماذج الحيوانية للأبوة، ومن خلال هذا الجزء نجد أن في الحيوانات أنواعًا توكل مسألة التربية ورعاية الصغار للذكور وأنواعًا أخرى للإناث وهناك أنواع تترك الصغار لتعيل نفسها مبكرًا بعد الولادة. وتوضح بالأبحاث المختلفة أن لا علاقة بالهرمونات في ذلك. ثم تنتقل بعد ذلك إلى الفروق الجنسية في الأبوة في الإنسان من خلال حديثها عن التأثيرات الاجتماعية والثقافية، والتأثيرات الهرمونية في الإنسان. وفي هذا الجزء تعرض الدراسات والأبحاث التي تثبت أن للتأثيرات الاجتماعية والثقافية دورًا في إظهار صفة الأمومة والأبوة وأن للهرمونات تأثيرًا في ذلك أيضًا. وتستخلص من ذلك كله أن إحدى القضايا العامة في البحث بشأن سلوك الأبوة، خصوصًا في البشر هو استخدام الدراسات المختلفة مقاييس متباينة وعدم وجود مصداقية تنبئية لهذه المقاييس، من حيث النتائج بالنسبة إلى النسل. كما أن هناك قدرًا ضئيلاً هذا إن وجد أي قدر- من المعلومات عن كيفية ارتباط مقاييس الاهتمام بسلوك الأبوة بعضها ببعض، وبالسلوك الفعلي لرعاية الأطفال، أو نتائج ذلك على الأطفال. وعلى الرغم من أن الفتيات عمومًا يذكرن عن ذواتهن أنهن أكثر اهتمامًا بالتربية من الأولاد، لم تتوصل الدراسات إلى أنهن يظهرن اهتمامًا أكبر في المساعدة أو قدرًا أكبر من سلوك المساعدة عندما يجابهن مسؤولية رعاية طفل. بالإضافة إلى ذلك ليست هناك معلومات عما إذا كانت الاستجابة للاستبيانات قبل أي تجربة مع الأطفال، أو الاهتمام بأطفال الآخرين، وقبل الاهتمام بأطفال الفرد نفسه، ترتبط بمشاعر التربية أو سلوك الرعاية تجاه أطفال الفرد نفسه، وأقل من ذلك فيما يتعلق بالنتائج من حيث سلامة النسل.

على الرغم من ذلك، هناك بعض الأدلة على أن الهرمونات في الحمل تؤدي دورًا في سلوك الأبوة أو سلوك التعلق عند الإنسان. أضف إلى ذلك أن البيئة الهرمونية المبكرة - خصوصًا مستويات الأندروجين ما قبل الولادة- قد تؤثر في الاهتمام بالرضع، على الأقل كما يشار إليها في استبيانات الورقة والقلم. لكن عند اعتبار الفروق الجنسية الطفيفة في القدرة على إظهار سلوك الأبوة في البشر وغيرهم من الثدييات، والتأثير الكبير جدًا للعوامل الاجتماعية والخبرة والبيئة الحالية في سلوكيات الأبوة في الرئيسيات، فقد افترض عمومًا أن دور الهرمونات- إن وجد لها دور على الإطلاق- هو دور ثانوي نسبيًا.

تعيد الكاتبة مرة أخرى دراسة الفروق الجنسية في الإدراك ولكن بشكل أكثر تفصيلًا من خلال الفصل التاسع "الأندروجين والأستروجين والإدراك"، وتبحث فيه عما إذا كان

للهرمونات علاقة بتطور الإدراك والذكاء في الإنسان، وتعرض أيضًا للنماذج الحيوانية. وتخرج خلاصة أنه من المنطقي أن نفترض أن الهرمونات الجنسية تؤثر في تطور أو التعبير عن الجوانب المختلفة الأداء الإدراكي الذي يظهر فروقًا جنسية. لكن، افتراض وجود مثل هذه التأثيرات على الرغم من عدم توافر بيانات متسقة تدعم ذلك قد خلق عددًا من المشكلات دون الوصول إلى استنتاجات قطعية في هذا المجال. إحداها كانت التركيز على الفئات العامة من القدرات مثل القدرات البصرية المكانية أو القدرات اللفظية، التي شاع الافتراض بأنها أفضل في الذكور أو الإناث، في حين أن الفروق الجنسية محدودة بقدرات خاصة في هذه الفئات. وهذا أمر مهم لأن الهرمونات يتوقع أنها تؤثر فقط في تلك المهام التي تظهر فروقًا جنسية كبيرة وثابتة. المشكلة الثانية كانت تحيزات اختيار العينة. لأن التجارب الحقيقية التي تتضمن التلاعب بالهرمونات في الإنسان هي غير أخلاقية إلى حد كبير، فقد اعتمد الباحثون على أولئك الذين يختارون التقدم للعيادة الطبية برغبتهم لتلقي العلاج الهرموني. ولأن هؤلاء الأفراد من المحتمل أنهم أعلى تعليمًا أو ذكاء من المعتاد، فقد يبدو أن الهرمونات تعزز الوظيفة الإدراكية، سواء ما قبل الولادة أو عند البلوغ، من دون أن تؤدي إلى ذلك فعليًا. والمشكلة الثالثة هي عدم الانتباه لاحتمال المبالغة في نشر النتائج الإيجابية.

هل أدمغة الرجال والنساء متشابهة أم مختلفة؟ هذا هو السؤال الذي طرحه وأجاب عنه الفصل العاشر "الجنس ودماغ الإنسان" والجواب هو الاثنان معًا، في الجزء الأكبر تتشابه أدمغة الرجال والنساء. لكن تختلف في بعض الجوانب، هذا الفصل يصف ما نعرفه عن طبيعة هذه الفروق الجنسية، بالإضافة إلى مغزى ذلك بالنسبة إلى السلوكيات الإنسانية التي تظهر فروقًا جنسية.

ينتهي الفصل بفقرة بها الخلاصة والاستنتاجات، وهي أن هناك فروقًا جنسية في دماغ الإنسان، ومن المحتمل الإشارة إلى المزيد منها في المستقبل. والعلاقة بين هذه الفروق الجنسية والفروق الجنسية في سلوك الإنسان هي موضع اهتمام. أخيرًا، إذ شاعت اقتراحات تقول إن الفروق الجنسية في الحجم الكلي للدماغ تؤدي إلى فروق جنسية في الذكاء، فإن ذلك يرجع إلى اقتراحات عن العرق والجنس طلت تسود ولم تلبث أن اضمحلت لما يقل عن قرن من الزمن. هناك عدة أسباب لدحض مثل هذا الاقتراح، بما في ذلك الحاجة إلى دماغ أكبر للتحكم في الجسم الأكبر، وعدم وجود فروق جنسية واضحة في الذكاء، والقدرة على إعداد مقاييس ذكاء لمصلحة جنس دون الآخر، لكن سيكون من الخطأ عدم النظر في الفرضيات التي تقترح وجود فروق جنسية في أجزاء من الدماغ، خصوصًا تلك التي تنظم الوظائف التي تظهر فروقًا جنسية. وعلى الرغم من ذلك كله، هناك قدر قليل من البيانات التي تربط بين الفروق الجنسية في بنية الدماغ، والفروق الجنسية في السلوك. بالإضافة إلى ذلك وعند النظر إلى علاقات الدماغ-السلوك، فإنها لا تشير بالضرورة إلى أن السلوك موضع السؤال هو سلوك فطري. فالخبرات قد تغير من الفروق الجنسية في بنية الدماغ. كذلك يرتبط عدد من الفروق الجنسية في بنية الدماغ كما هو متنبأ لها- بالسلوكيات المتميزة جنسيًا نفسها. لذا فإن الفروق الجنسية قد تعكس التأثير العام لعامل أو لعدد من العوامل (مثلًا الهرمونات، الخبرات المبكرة) التي تؤثر في الجوانب الكثيرة من التمايز الجنسي.

أما الفصل الحادي عشر والأخير في هذا الكتاب "تجنيس الدماغ"، ففيه تعيد الكاتبة بشكل أكثر تفصيلًا شرح مفهومها لمعنى لفظة "الفرق الجنوسي" والذي يستخدم للإشارة إلى الاختلاف بين الذكور والإناث بفعل القوى الاجتماعية أو الثقافية، ولفظة "فرق جنسي" والذي يستخدم للتعبير عن الاختلافات المحددة بيولوجيًا. وأنها تجد التمييز بينهما مستحيلًا لعدة أسباب، أولاً: لأنه يفترض في هذا التمييز أننا نعرف أسباب الفروق السلوكية والسيكولوجية المختلفة بين الذكور والإناث. ثانيًا يشير ضمناً إلى أن الأسباب إما أن تكون بيولوجية وإما اجتماعية/ثقافية، في حين أنها في كثير من الحالات مزيج من الاثنين. ثالثًا أنه يفترض أن العمليات البيولوجية والاجتماعية/

الثقافية مستقلة بعضها عن بعض ويمكن الفصل فيما بينهما. لكن لكل سماتنا السيكلولوجية والسلوكية أساس بيولوجي في دماغنا - بغض النظر عما إذا كانت الهرمونات أو عوامل أخرى، بما في ذلك العوامل الاجتماعية هو الذي يدفعنا إلى النمو بطريقة معينة- فلقد ترجمت التأثيرات الهرمونية أو الاجتماعية في السمات المادية للدماغ من مثل الخلايا العصبية والمشتبكات العصبية والمواد العصبية الكيميائية. لذا فإن التمييز بين الأسباب البيولوجية والاجتماعية/ الثقافية هو تمييز زائف.

تشير أيضًا إلى التأثيرات الهرمونية والاجتماعية في جنوسة الدماغ. وتستخلص في النهاية إلى أن خططنا الجنوسية أو صورنا النمطية حول الفروق الجنسية وأسبابها، قد قادتنا في بعض الأحيان إلى الاعتقاد بأن للهرمونات تأثيرات سلوكية في مواضع لا تأثير لها حقًا، أو أن تأثيرها في الأماكن التي يكون لها تأثير يكون غير قابل للتغيير أو محددة أكثر مما هي الحال فعليًا. وقد أورد البحث التجريبي على الهرمونات والوظائف والسلوك العدواني والإدراكي في البشر قدرًا من النتائج التي تتحدى الصور النمطية الشائعة عن الفروق الجنسية. كذلك، أثبتت هوية جنوسة الإنسان أنها مرنة إلى حد مدهش. بالإضافة إلى ذلك، تقترح البحوث الحديثة أن الدماغ البالغ يستجيب بدرجة ملحوظة، حتى من حيث التركيب، والخبرة وكذلك الهرمونات.

لقد هذا الكتاب لثلاث جهات نظر في أصل الجنسية وهي: المنظور جمع الاجتماعي، ومنظور علم الأعصاب، والمنظور الإكلينيكي. فهو يحفز القارئ على التفكير في عدد من الأسئلة الرئيسية في علمي الاجتماع والأحياء. والكتابة في شموليتها لا تفتقر إلى دقة المتخصصين، وفي تخصصها العلمي لا تبتعد عن اهتمامات القارئ العادي.

وفي النهاية قارئ/ ثة هذا الكتاب يتوصل إلى أن الفروق بين الجنسين سواء كانت في السلوك أو القدرات هي فروق لا تمت بصلة إلى كون الإنسان ذكرًا أو أنثى. فهناك أبحاث كثيرة تثبت أن تلك الفروق بسببها الجنس، وأبحاث أخرى كثيرة أيضًا تثبت أن السبب هو التنشئة الاجتماعية والثقافية، وبالتالي فهذه الفروق هي في الواقع غير ذات معنى. ولا يجوز أيضًا تعميم النماذج الحيوانية على الإنسان. وبهذا يجب علينا أن نعيد التفكير في ماهية الفروق بين البشر سواء الفرق الجنسي أو العرقي أو اللوني، فهذه الفروق لا تركز على أسس اجتماعية فقط أو بيولوجية فقط.

الهوامش:

(1) المتلازمة: هي مجموعة من الأعراض التي تصاحب حالة أو مرض معين.

شهادات لنساء في مجال العلوم

منى علي الدين

مقدمة:

تؤكد إحصائيات العديد من المنظمات الدولية أن نسبة النساء المتخربات في الكليات العلمية كبيرة جدًا، لكن عددًا قليلًا منهن يتمكن من الاستمرار في دراستهن، بل والمضى بالتقدم نفسه على مستوى العمل في مجالتهن أنفسها وحينما نتساءل عن السبب فسنجد أن أكثر المشاكل تتعلق بالأمومة وعدم مراعاة ظروف العمل لمسئوليات المرأة والتي تؤدي أدوارًا متعددة، وهي تعترض تقدم المرأة في العلوم، وتقف حائلًا دون استمرارها، أو نجاحها في تحقيق طموحاتها.

نعرض في هذه الورقة شهادات عالمات، ممن استكملن في مجالهن أنفسهن ونقف في هذه الشهادات على خبرة هؤلاء النساء في العلوم الطبيعية والتطبيقية وتقييمهن لهذه الخبرة، وكذا أطروحاتهن لما نحتاج إليه للنهوض بوضع النساء في مجال العلوم، وتنطلق الورقة من أهمية توثيق تجارب هؤلاء النساء والتعرف على المشكلات التي اعترضتهن في مجال عملهن؟ وهذه الشهادات تأتي لنساء من ثلاثة أجيال، فكيف كانت ملامح هذه الأجيال؟ وما الذي تشابهن فيه؟ هل هناك اختلافات نوعية بين النساء والرجال في مجال العلوم في مصر؟ وكيف هو وضع النساء فيه الآن وإلى أين مستقبل العلوم في مصر؟

وفي هذا الإطار يقدم البحث توثيقًا لنادج وشهادات نساء من جيل الستينيات إلى السبعينيات إلى جيل الألفية الثالثة نساء اشتركن جميعهن في العلم والهموم التي تجمع بينهن.

وكانت البداية مع جيل الستينيات وما احتواه من أحداث سياسية أثرت وانعكست على شعب عاش فترات انتصار، وهزيمة، شهد نهضة وقيمًا مجتمعية، ظهر فيها الانكسار مع الانتصار، كيف كانت حياتهن مع العلم وكيف تبلورت الهموم؟

في المركز القومي للبحوث كانت شهادة الدكتورة:

نبيلة محمد عطية الإبراشي:

مواليد 3 مارس 1944 بكالوريوس علوم - امتياز في الكيمياء- جيد جدًا في الجيولوجيا والماجستير والدكتوراة في نفس التخصص.

بدأت شهادتها بالقول: كانت البداية مع حبي للموسيقى حيث أردت دخول معهد الموسيقى وكان د. يوسف شوقي يلحن وهو في الوقت نفسه أستاذ جيولوجيا، لذا اخترت كلية العلوم، وتخصصت في الجيولوجيا لأنني لم أكن أريد التدريس، ووقتها لم تكن الجيولوجيا بها مدرسات، تخصصت كيميائية جيولوجيا، وقد رفض والدي أن أتخصص جيولوجيا بترول حتى لا أضطر للعمل في الصحراء لأنني بنت ثم رفضت العمل بالجامعة وفضلت العمل بالمركز القومي للبحوث.

وكانت الثورة علي أشدها حيث تخرجت عام 1964 وكان من المعروف وقتها ومن الشائع أنه لابد أن أجتاز دورة من منظمة الشباب بالاتحاد الاشتراكي حتى أعمل بالمركز، ولم يكن منصوصا على ذلك لكنه ضروري، وكانت الدورة عن التربية الوطنية والانتماء، وكنا نستعد وقتها للحرب ورشحت لدورة بمعسكر فتيات بحلول لمدة 10

أيام، ووقتها. أخذنا محاضرات في الاشتراكية، وكانت فتيات من جميع أنحاء مصر وخريجات من كل التخصصات. بعد هذا المعسكر تغيرت قراءاتي فبدأت الاهتمام بالعلوم الاجتماعية الأخرى كالفلسفة والسياسة حيث أيام الدراسة كانت قراءاتي فقط في الفن وبعدها سجلت في نقابة العلميين وعينت بالمركز طالب منحة لمدة 7 شهور بدون راتب ثم تم تعييني كمساعد باحث وحصلت على الماجستير فأصبحت باحثة مساعدة في كيمياء المنتجات الطبيعية وحصلت على الدكتوراة من تشيكوسلوفاكيا في نبات الخل الشيطاني حيث ركزت تجاربي على صناعة الأدوية من هذا الثبات بالتعاون مع زملاء من الزراعيين.

الاهتمام بالشأن العام

واستمررت في العمل بالشأن العام مع العمل المهني الذي كان فترة الصباح حتى عام 1967 بعدها تزوجت وأنجبت وبعد 1973 رجعت للعمل بالسياسة حيث ذهبت إلى التنظيم النسائي بالاتحاد الاشتراكي ولم يكن وقتها أحزاب، وعملت في مجالات الخدمة العامة مشروعًا لمحو الأمية وسافرت إلى فرنسا في منحة دراسية ما بعد الدكتوراة عام 1976 بكلية الصيدلة بفرنسا ووقت المنحة كان وقتًا مهمًا بالنسبة لي حيث كان على الاختيار أن أقبل المنحة أو أذهب مع زوجي في انتدابه لأحد البلاد، وكنت في موقف لا أحسد عليه ودعوت الله أن يخرجني من هذا الموقف، ولم أتمكن من السفر إلا عندما ألغى انتداب زوجي فاستطعت السفر ومعني أولادي، وكنت مطمئنة أنهم معي ولولا ذلك لما استطعت السفر، ثم رجعت من المنحة عام 1977 ووقتها بدأوا الإعلان عن الحزب الوطني الديمقراطي وذهبت وقمت بملء استمارة العضوية بالحزب وعملت بقسم الدق، حتى عام 1980 حيث أعلنوا عن مجلس الشورى ووقتها تقدم 58 رجلًا و7 نساء وتبرعت بمبلغ 300 جنيه فقط المنصوص عليها للرسوم وبعدها قرأت اسمي بأني اخترت عن محافظة الجيزة، وكنت السيدة الوحيدة عن محافظة الجيزة وتقدمت بأوراق الترشيح وكنت أول مرشحة عن الجيزة وشقيقة ناصر عن محافظة القاهرة.

أنا وتوفيق الحكيم

وفي أول دورة للمجلس كنت أصغر عضو، وكان أكبر عضو توفيق الحكيم وطلب مني أن أترأس الجلسة الافتتاحية حتى يتم انتخاب رئيس للمجلس ووقتها انتهزت الفرصة لأناوش توفيق الحكيم وقلت له أنت عدو للمرأة فضحك، وبدأت الأضواء تسلط على من وقتها، لكن وأنا في مجال البحث العلمي لم يكن يعرفني أحد وذهبت للدكتور على لطفى وكان رئيس مجلس الشورى حينذاك وطلبت منه تشكيل لجنة لمناقشة البحث العلمي في مصر ووافق وكنت أول رئيس للجنة البحث العلمي والتنمية في مصر، وعملت بمجلس الشورى 9 سنوات بعدها رشحت مرة أخرى وحينئذ كنت أمين مساعد المرأة بالجيزة في الحزب الوطني وكانت د. فرخنده حسن أمين المرأة بالجيزة وبعدها أصبحت هي أمين المرأة على مستوى الجمهورية وكنت أمينة المرأة بالجيزة واستمررت حتى 2002، عندما دخلت المجلس القومي للمرأة وكنت مقرر فرع الجيزة ثم لجنة التعليم والتدريب والبحث العلمي ثم عضو لجنة المشاركة السياسية، وحاليًا عضو لجنة المنظمات غير الحكومية بالمجلس القومي للمرأة.

وبجانب العمل السياسي كنت أحب ممارسة العمل الاجتماعي فانضمت لجمعية هدى شعراوي وجمعية خريجات الجامعة وجمعية الصداقة المصرية الفرنسية وفي أثناء مؤتمر بكن انضمت إلى رابطة المرأة العربية حتى أصبحت الآن السكرتير العام للرابطة.

تستكمل د- نبيلة: حاليًا أستاذ متفرغ أقوم بأبحاثي ولا أقوم بعمل إداري واستطعت طوال هذه السنوات الجمع بين عملي كباحثة وعملي السياسي والاجتماعي.

وبالنسبة لوضع العلوم في مصر بالطبع الأمور فيها صعوبات حيث إن البحث العلمي في مصر وضعه صعب جدًا والميزانية الخاصة بالبحث العلمي تذهب للرواتب مع صالتها ولا توجد إمكانيات لشراء الدوريات والأجهزة.

فنحن لنا زملاء مثلاً وصلوا إلى لقاح لأنفلونزا الطيور لكن هناك في البلد ناس من مصلحتهم استيراد اللقاح من الخارج، لذلك لم يهتم أحد، ويمكن نتخيل ملايين الجنيهات التي من الممكن توفيرها - والأمثلة مثيرة على الأبحاث التي نقوم بها ولا نجد من يتابع ففي أواخر السبعينيات زميلة لنا وهي شيرين الشواربي قامت بأبحاث عن تصنيع الشبة ولم تجد من يساعدها، وكان من الممكن بكل هذه الأبحاث توفير مبالغ لمصر كبيرة.

ورأيي أن يفصل بين البحث العلمي ووزير التعليم العالى لأنه عندما يكون هناك وزير للبحث العلمي من العلم نفسه سيهتم به أكثر والوضع ممكن يختلف.

• وبالنسبة للنساء: الوضع أصعب لأن المرأة تحتاج لمن يقدر ظروف عملها البحثي وعملها بالبيت وهذه معادلة تحتاج إلى مجتمع ورجل يقف بجانبها ويساعدها ولا يلقى العبء عليها، لكن ما يحدث أن الرجل لا يحب زوجته في مركز متفوق عليه.

ولو حاولت مقارنة مصر وفرنسا في مجال العلم حيث درست ما بعد المنحة، فالمقارنة صعبة هناك معامل وأجهزة تساعد الباحث على الإنجاز والمناخ يهيء للعمل حيث لا توجد بيروقراطية فاسدة تعطل العلم وهناك يوجد التشجيع المعنوي.

مستقبل العلوم في مصر لا يبشر بخير للأسف لأننا نتراجع ولا يوجد مستقبل لأجيالنا وإذا أردنا تغيير ذلك لابد من المميزات الأدبية للبحث العلمي وتسهيل الإمكانيات المادية للبحث.

• بالنسبة للمرأة: هي تتأخر عن زميلها الذي يوازها في الدرجة العلمية نفسها ليس لنقص في كفاءتها وقدراتها ولكن بمجرد ما تتزوج وتنجب يلقى عليها مسئولية البيت والأولاد في المرتبة الأولى، وأعرف العديد من الزميلات في الحقل العلمي يرفض أزواجهن المنح التي يرشحن لها في خارج مصر، وإذا أراد المجتمع الحل والمساندة للمرأة هنا لابد من تغيير الثقافة الذكورية للمجتمع، ومن المهم أن يقدم الإعلام نماذج مضيئة للنساء العالمات وفي الوقت نفسه يستطعن النجاح في حياتهن الاجتماعية، ولكننا نجد أمثلة مثل فيلم "استقالة عالمة ذرة" وغيرها تقدم نموذجًا غير سوى.

وإلى قسم الحيوان بكلية العلوم كانت شهادة الدكتوراة:

رشيقة أحمد فتحى الريدي:

بكالوريوس علوم دفعة 1964 قسم الحيوان- ماجستير 1969 والدكتوراة كانت عام 1976 في تخصص مناعة السرطان من تشيكسلوفاكيا تقول د. رشيقة: البداية كانت مع اهتمامي بمرض السرطان والرغبة في دراسته وكنت أشعر بأنني سأفوق في ذلك. بعدما رجعت من "براج" بعد أن أنهيت رسالة الدكتوراة، كان عندي حافز أن أنقل شمس الحضارة الى مصر واستمررت في المحاولة حتى عام 2004 حين حين شعرت بأنه لا توجد فائدة فركزت على مجهوداتي الفردية واقتنعت بأنه ليس هناك أمل في التغيير.

من 1976 حتى 2004 حوالى 30 سنة أحاول التغيير، استمتعت بفترة الستينيات وفرحت بانتصار 1973 كنا نشعر بالأمان والسلام الاجتماعي، وكان المجتمع قمة في الانضباط والأخلاق ولم يكن هناك محجبات ولم أشعر بالقهر والاضطهاد أبدًا.

وهنا أقول من خبرتي إن المرأة مسئولة عن ثقتها بنفسها ولن يساعدها أحد وهي التي لابد أن توجد لها مكانًا، وشخصيتها هي التي تفرض ذلك.

فرع مناعة السرطان لأول مرة في كلية العلوم بمصر

نجحت في كل أهدافي التي وضعتها لمصر لكن مصر هي التي فشلت، مثلاً: وجدت مشروعًا يتم تنفيذه مع أحد المعاهد الأمريكية وكنت أنا الوحيدة في تخصص المناعة ولم يكن هذا الفرع موجودًا في الكلية حتى عام 1976، وأسست لهذا الفرع وأصبح فرعًا يدرس كعلوم أساسية، كما أصبح هناك فرع خاص في الدراسات العليا وانطلق الفرع إلى كليات العلوم في المحافظات ماعدا جامعة عين شمس.

وما عانيته هو أن مستوى التدريس والمناهج في العلوم بمصر "خارج التاريخ" وتشبث الأساتذة بالقديم، نحن رجعنا للوراء كثيرًا، والطلبة لا يدرسوا شيئًا يصلح لسوق العمل العالمي والمفروض أن كلية العلوم تفتح كل المجالات في المجتمع، المفروض أن الأبحاث العلمية التي يقوم بها الباحث لغرض الترقية فقط ولا تساوى الورق الذي كتبت عليه والمفروض الأستاذ الجامعي يقوم بتنمية موارد كليته.

في رأيي مشكلة البحث العلمي في مصر مشكلة عامة تخص المرأة والرجل على حد سواء وهي مشكلة سياسات تعليم، فمصر أصبحت شركة رجال أعمال وليست دولة، ولا يوجد اهتمام بالعلم والميزانية الهزيلة تذهب للرواتب، ولا توجد رؤية للعلم أو استراتيجية من صانع قرار مهتم ومؤمن بأهمية البحث العلمي، والمفروض أو ما يحدث أن هذه الميزانية لا توزع بالتساوي على الجامعات والكليات، ولكن تذهب إلى مشروعات البحث العلمي وتسلك لوكالات التمويل حيث يتقدم الباحث بمشروعه البحثي ويضع فيه ما يحتاج إليه والمصانع والشركات تساهم في هذا التمويل، فهدف العلم مساعدة المجتمع على التطور، ومثلاً "نهر" كان رجلاً يعرف جيدًا قيمة العلم لبلده وأنه مصدر الثروات للمجتمع.

والعالم كله مفتوح لمصر كي تتقدم بمشروعات بحثية ولكن لا أحد يتقدم لأنه لا يوجد شيء ما على مستوى العلم نستطيع تقديمه، ولا أحد يهتم وأستطيع القول أننا في مناعة الزواحف وصلنا لمستوى عال وأصبح هناك مدرسة مصرية في مناعة الزواحف.

مؤشر آخر لتدهورنا العلمي: الدوريات العلمية في مصر أصبحت لغرض الترقى فقط وليست للعلم أو لتطويره، والباحث أصلاً لا يفهم شيئاً فيها كتبه في البحث ولا نستطيع نشرها في الدوريات العالمية لأنه لا قيمة لها على أى مستوى من المستويات.

واذكر مثلاً أنه في تشخيص مرض الدودة الكبدية والذي هو الآن الأهم في مصر، لا أحد يتابع الأبحاث التي تعمل على هذا، وأنا أواصل ذلك بمجهود فردي تمامًا فحياتي أصبحت جهدًا فرديًا حيث لا توجد جماعة علماء في مصر.

تسخير العلماء لصالح الشركات متعددة الجنسية

السياسات العامة تتدخل لصالح الكبار: «إنتاج اللقاح»

تتابع. د. رشيدة فتقول: تقدمت لرئيس الجامعة قائلة: إننا على بعد خطوات من إنتاج لقاح ضد البلهارسيا وما أشتغل عليه الآن أنا إذا ما قضينا على البلهارسيا نهائيًا أوقفنا الانتشار الهائل لفيروس C الذي انتشر في مصر بشكل هائل.

وكان لا بد لي من موافقة رسمية من الدولة وهذا يحدث على مستوى إنتاج اللقاح، لكن مستوى البحوث لا تتدخل السياسة، وطبعًا لم تكن هناك استجابات والسبب معروف حيث تتدخل تجارة الأدوية في حياة الشعوب والمصالح التجارية هي التي تتفوق على قيم أخرى والشركات لديها ميزانيات ضخمة ولا توجد مسئولية إجتماعية.

لو أن لدينا لقاحات ضد كل من: البلهارسيا والملاريا والسل لأصبحت أفريقيا السوداء في خلال 10 سنوات مثل أوروبا لكنها ستظل بهذه الأمراض قارة جاهزة للاحتلال حيث معنى ذلك أننا قضينا على المرض من على وجه الأرض إذا ما وجد اللقاح، وهذا في غير صالح شركات الأدوية وهنا المجال العلمي تتدخل فيه التجارة ورجال الأعمال يسخرون العلماء لصالحهم.

العالم يتعلم في بلد متخلف ليقدم بلدًا متقدمًا

العلماء في مصر ليس لديهم مبرر للعيش خارج مجتمعهم الأولى بخدمته من الدول الأخرى، وأنا لم أفكر أبدًا في العمل خارج بلدي رغم كل الصعوبات التي واجهتها ومازلت حتى الآن والباحث يستطيع من خلال علاقاته بالهيئات والجهات البحثية أن يمول بلده بمشروعات ووقتها سيكون هناك جماعة علماء ولا تكون كل الجهود فردية.

أنا أخذت جائزة التفوق وجائزة الجامعة التقديرية وقمت بدراسات ما بعد الدكتوراة أيضًا في أبحاث مناعة البلهارسيا، وأنا مستريحة لأنني أنهيت مهمتي ومشروعي الخاص.

وفى مبنى الجودة والاعتماد كانت شهادة

د. سلوى بيومى:

بكالوريوس زراعة 1964، قسم صناعات غذائية، أول عميدة لكلية الزراعة، الماجستير والدكتوراة في كيمياء وتكنولوجيا اللحوم من مصر وحاليًا عضو مجلس الشورى.

قالت: أنا من جيل عاصر حروب وتغيرات سياسية واجتماعية كثيرة؛ عاصرنا نكسة وحرب استنزاف وانتصار والتغير من اقتصادات السوق الاشتراكية الى السوق الحرة للانفتاح وهذا انعكس على في مجال البحث العلمي، مثلاً لم تكن هناك حدود بين الدول وبعضها والتكنولوجيا لم تكن بهذا الحجم، مثلاً آخر كان لا بد من الذهاب للمكتبة للبحث في الدوريات ولكن الآن الكمبيوتر جعل البحث أيسر ومتوافر لم يكن لدينا كل أنواع المنتجات الغذائية المصنعة الموجودة الآن وهو مجال البحث والتطوير Research and Development وجود طعوم جديدة للمواد الغذائية، وجودة المنتجات تطورت.

أنا سافرت خارج مصر وتعلمت طرق ومهارات في التفكير العلمي ونحتاج في مصر إلى تمويل أكبر للبحث العلمي فكل المصانع لديها إدارات البحث والتطوير، وهذه مسئولية الدولة والقطاع الخاص والمجتمع ككل.

نحن الآن لا نستطيع أن ننافس في مجال العلم على المستوى الإقليمي والعالمي فأنا بعد عمادة كلية الزراعة عينت رئيس اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد في

التعليم العالى وانتدبت للعمل في مشروع ممول من البنك الدولي لتطوير وإصلاح التعليم العالى في مصر وعملنا مع 17 جامعة في مصر وعينت عضوًا بمجلس الشورى ودرست بمعهد أمريكي بعد الدكتوراة لمدة عامين.

• بالنسبة لخصوصيتي كأمراة في مجال البحث العلمي: من خلال تجربتي لا يوجد فرق كبير، لكن المرأة لديها وقت وصبر أكبر من الرجل والفرق في الظروف الاجتماعية وثقافة المجتمع ككل وليس في مجال البحث العلمي فقط.

في مرحلة من مراحل الستينيات وحتى السبعينيات كانت أعداد المسجلات للماجستير والدكتوراة كبيرة.

والمناخ الذي يشجع على المجال العلمي: إن الأمم تتقدم بتطوير مفاهيم البحث العلمي والتعليم هو الأساس من الحضارة- نعلم أطفالنا مفهوم البحث العلمي والابتكار- مهم تشجيعهم ونحن ليس لدينا هذه الثقافة، نشجع التفكير المستقل وكيف نصل للمعلومة عن طريق البحث، يكون هناك معامل في المدارس الابتدائية- معامل حقيقية ومفهوم المناقشة والنقد وتكون هذه المفاهيم جزءًا من حياة الناس، في الجامعة يجب أن تكون هناك مدارس علمية للأساتذة ويرتبط الطالب بالأساتذة ارتباطًا حقيقيًا، والطالب يكون له دور في التعليم.

رأيي الشخصي أن المرأة تستطيع إثبات كفاءتها في مجال البحث العلمي ولا يوجد تمييز ضدها في هذا المجال، وفي أكاديمية البحث العلمي توجد لجنة المرأة التي تؤرخ للمرأة في العلم والتكنولوجيا.

ولكن هناك مشكلة أن بعض النساء يضطرن إلى الاعتذار عن منح دراسية لأن أزواجهن يمنعهن من ذلك، وهناك حالات كثيرة وعليها أن تختار، وطبعًا الأكثرية تختار بيتها وأولادها- فلا بد من العدالة والمساواة في هذا المجال

المرأة أقل فسادًا من الرجل وهي في مواقع صنع القرار.

وفى كلية العلوم قسم الحشرات جاءت شهادة

د- فاطمة أدهم

بكالوريوس العلوم امتياز دفعة عام 1964 - الماجستير والدكتوراة من جامعة القاهرة تخصص الحشرات الطبية.

كانت البداية عندما أحببت دخول كلية الطب وكان مجموعي يؤهلني لذلك، لكن والدي رغب في كلية أقل في عدد سنوات الدراسة رغم أن والدي كان «رجل سابق عصره»، فنحن 3 بنات جميعنا تعلمن تعليمًا متميزًا في مجال العلم، فالتحقنا بكلية العلوم وكنت أود التخصص في الحفريات أو الأحياء المائية لكن كان صعب على البنت أن تذهب إلى البحر الأحمر حتى تجمع العينات وتستكمل أبحاثها فتخصصت في علم الحشرات، ومنذ تفوقي في السنة الثالثة بدأ تأهيلي للعمل بالكلية ورسمت وقتها في عقلي ماذا أريد، وودت عمل شيء مرتبط بالطب وبعد تعييني بالكلية حصلت على الماجستير والدكتوراة، وفى كلية العلوم الرسائل تحكم من أساتذة من خارج مصر في الماجستير يكون 2 من مصر والأساتذة الثالث من الخارج، وفي الدكتوراة 1 من مصر و 2 من الخارج مما يعطى الرسالة القيمة العلمية والعالمية وكلية العلوم جامعة القاهرة متميزة في ذلك، حيث أكون على علم بالتطور الذي يحدث في العلم من خلال

الملاحظات التي ترد إلينا، وطبعًا البعض الآن ينادي بتغيير ذلك حتى تدخل الاعتبارات الشخصية في الموضوع.

الآن في مصر الدوريات العلمية ترفض نشر الأبحاث دون المستوى وهي كثيرة، وهنا توجد نقطة مهمة أنه لا بد من عدم ربط الرواتب بالأبحاث حتى أتمكن من تطوير العلم في مصر بل أعطى الأستاذ مزايا حتى أشجعه على إنتاج نوعية متطورة من الأبحاث ويكون الأستاذ متفرغًا للأبحاث، وكذلك لا بد من أن يذهب الأساتذة من الجيل الأصغر كل سنة لمدة شهر في المعامل والهيئات البحثية خارج مصر حتى يروا كل ما هو جديد والاتجاهات الحديثة في العلم لأن المعيشة تشرى أكثر من مجرد السماع والقراءة.

للأسف لا يوجد هذا المناخ في مصر، بالنسبة لي كل المؤتمرات التي حضرتها خارج مصر كانت بمجهوداتي الشخصية، ولا توجد منح بحثية ولو وجدت قليلة جدًا والمنحة الوحيدة التي رشحت لها بعد الدكتوراة سنة 1980 كان مبلغها هزيل جدًا ومضحك، كان المبلغ 650 دولارًا أنا وأولادي ولا بد أن تغطي المأكل والمشرب وكل شيء ورجعت، إلى مصر ولم أكمل المنحة وإدارة البعثات في مصر كانت تعلم أن المبلغ هزيل- للأسف لا يوجد تقدير لقيمة العلماء في مصر.

لأول مرة فرع الحشرات الطبية بكلية لعلوم

اشتغلت بعد الدكتوراة كمدرس بالكلية وكنت أول بنت تحصل على الدكتوراة في علم الحشرات بالكلية وأدرجت لأول مرة في مصر فرع الحشرات الطبية، حيث أدرج في لائحة الكلية وأنا قمت بإدراجه ولم يكن موجودًا من قبل، واشتغلت أبحاثي في هذا الاتجاه، وهذا الفرع من العلم فتح مجالات كبيرة.

الاستعانة بعلم الحشرات في الطب الشرعي

مثلا استعنا بالحشرات في الطب الشرعي حيث يتم تحديد زمن الوفاة مجهولة الوقت من خلال دورة حياة الحشرة على الجثة المتحللة، وكذلك في الأشخاص الذين يموتون فجأة في أماكنهم ويكونون متعاطين للمخدرات نستطيع من خلال الحشرة معرفة وقت وفاتهم من خلال السائل في الحشرة وكمية المخدر التي كانت في جسمهم وبمتابعة الأبحاث في ذلك، وبمساعدة إحدى النساء العاملات في حقل الطب الشرعي أصبح يستعان في عملهم بخريجي فرع الحشرات الطبية بالكلية، ويعمل بذلك أمام المحاكم وهذا لم يكن حاصلًا قبل ذلك.

العقبات التي تؤثر المرأة في مجال العلوم هي عقبات مجتمعية ومرتبطة بدورها كزوجة وأم حيث تكون الأولوية لبيتها وحياتها الأسرية ولا يساعدها المجتمع بثقافته في ذلك، فكلية العلوم كلية صعبة وتحتاج إلى وقت وجهد حتى أتميز، ولذلك لا بد أن أكون مطمئنة على أولادي فلو أن الجامعة أنشأت حضانة للعاملين بها وتكون على مستوى، أستطيع إنجاز عملي دون قلق وما يميز البنت عن الولد في هذا المجال أن لديها القدرة على الصبر أن تتابع التجارب في المعمل، لكن الولد قلق من الصعوبات (على مستوى الرجل والمرأة) لا يوجد تمويل المشروعات بحثية حيث أحتاج في أبحاثي إلى كيماويات وتحاليل وتجهيزات ومواد بمبالغ لا تتوفر ويتعثر كثير من الأبحاث بسبب المال، فالمشروعات تمول الأبحاث التطبيقية مثل الأبحاث الزراعية أو الإنتاجية لكن ليست للبحث الأكاديمي المعمل، رغم أن العلم لا ينفصل عن المجتمع، فمثلا من خلال المعمل أستطيع إنتاج اللقاح الذي يقضى على المرض مثلاً وهكذا.

وفي عيادتها كانت شهادة

د- أميمة مصطفى الحناوي:

بكالوريوس الطب 1975 وحصلت على الماجستير والدكتوراة من جامعة القاهرة جيل السبعينيات الذي عاصر فترة بداية انهيار قيم المجتمع المصري وما سمي بسياسة الانفتاح الاقتصادي.

اهتمامي بالشأن العام موجود حيث كنت مع حركة كفاية واستقلال القضاء، وكذلك الآن عضو في جماعة 9 مارس لأساتذة الجامعة التي تطالب باستقلال الجامعة واستقلالها في البحث العلمي واختيار رؤساء الأقسام وبحث القضايا الخاصة بأساتذة الجامعة، منها الرواتب وما سمي الجودة والاعتماد وذلك من خلال مناقشات وندوات.

وتمضى في شهادتها فتقول: بالنسبة للمرأة في مجال الطب والعلوم تتساوى المرأة بالرجل في الهم الذي نعيش فيه:

• هناك العديد من الطلبة الذين يضطرون إلى تغيير البحث الذي يعملون به بسبب تكلفة المواد الكيماوية التي يتطلبها البحث، وطلبة كلية الطب لا نستطيع أن نقول إنهم من مستوى اقتصادي مرتفع، وأنا فوجئت بطالبة يتطلب بحثها مواد كيماوية وقياسات معينة بـ 5000 جنيه ولم تستطع واضطرت إلى تغيير موضوع البحث لتقلل التكاليف، أنا كأستاذة في الكلية ليس لي مكتب خاص بي أو لدى إنترنت وما يوجد غرفة التمريض فقط، فلا يوجد مكان مؤهل لنا ولو أردت أن أدرس للطلبة أحتاج قاعة المرضى كي أدرس فيها.

• ميزانية البحث العلمي متواضعة وتذهب إلى الأقسام الأكاديمية وليست الإكلينيكية (الرمد- الأطفال - الباطنة..... إلخ) وتضيف فتقول تزداد الإصابة بفيروس C في مصر ولا يوجد من يتابع الأبحاث التي يقوم بها الزملاء من كلية العلوم، وكل هذا تكاليف على المجتمع، كذلك في المركز القومي للبحوث في بعض الأقسام هناك نساء يعملن لكن الجهود مشروعات بحثية فردية وبعض الذين ينشرون في دوريات عالمية بجهودهم الفردية. وما يؤكد ذلك أنه لا توجد منح دراسية وإذا وجدت فهي ضئيلة، وهذا عن قسم الباطنة بجامعة القاهرة.

وتضيف د. أميمة: لا توجد خطة للبحث العلمي في مصر ولا توجد أجهزة وإذا وجدت فهي معطلة وهذه مسئولية الدولة ومراكز البحوث والجامعات؛ هنا مدى التقدم في عقلية صانع القرار في البحث العلمي ونحن نعلم جيدًا أن رؤساء الجامعات من داخل النظام ولن يتمردوا عليه في أي حال من الأحوال وليس لهم وجهة نظر مختلفة وكل همهم أن يعيدوا تعيينه، مرة أخرى.

وفي رأيي الذي يعوق المرأة هي فترة إنجابها حتى يلتحق أولادها بالمدرسة، فقد تنقطع عن العمل أو لا تستمر بنفس التقدم لهذه الظروف المجتمعية وفيما عدا ذلك لا يوجد ما يعوقها بشكل نوعي.

بالنسبة للمستقبل لا يوجد مستحيل ومحتاجين همة ونهضة وفي النهاية لا يوجد مجتمع مريض منتج.

• وجيل آخر يعبر عن مشكلاته وهمومه من بنات كلية الزراعة جامعة القاهرة.

د- سيدة سيد بكالوريوس 1996 وماجستير ودكتوراة من جامعة القاهرة في علم الحشرات وزميلاتها رشى وكريمة، كل منها بكالوريوس وماجستير في الصناعات

الغذائية وكان اللقاء معه في مبنى كلية الزراعة ومحوّر شهادتهن تركّزت على الفروقات النوعية بين الرجل والمرأة في مجال علم الزراعة.

قالت د. سيدة: يبدأ المشرف على رسالتي للماجستير أو الدكتوراة بمقولة "انتي امرأة" بالتالي لا أستطيع عمل أشياء معينة سيكلفني بها (مفيش منك فايده) وكثير من المشرفين يرفضون الإشراف على رسائل وأبحاث للبنات ويعلنونها صراحة بل هناك من تستبعد من بعض البحوث لمجرد كونها امرأة.

تمضى فتضيف: وهذا كان أول تحد لنا وكان لا بد طوال الوقت أن أثبت العكس وأقوم بعمل مضاعف كي أستطيع إثبات أنني بنت وأستطيع القيام بكل البحوث التي يمكن أن يقوم بها زميلي كذلك هناك الكثير من حولنا عندما نقوم بعرض شغلنا يستبعدون أننا نقوم بذلك ويستعجبون أننا قمنا بذلك بمفردنا.

كلية الزراعة من الكليات التي ليس لها تسويق مجتمعي وعندما كانت أُمي تقول بنتى دخلت كلية الزراعة كانت مكسوفة.

وبالنسبة لرشا: إننى دفعة 2001 دخلت الكلية لأنها قريبة جدا من منزلي ومجموعي كان يؤهلني لدخول كلية التربية لكنني لم أكن أحب التدريس والزراعة كلية عملية ومن الممكن استكمال القسم العلمي فيها والذي كان في بالي.

تضيف د. سيدة: أحببت مواد الكلية خاصة أننى تخصصت في علم الحشرات ورأيت أنني سأتميز في الكلية وفرصتي هنا أكبر وأفضل بالإضافة إلى أن العدد الأقل في الكلية يتيح تفاعلاً أكبر بين الطلبة والأساتذة وأكثر الأقسام العملية هي قسم الإنتاج الحيواني والنباتي والصناعات الغذائية.

الزواج هدف.. واستكمال الأبحاث وسيلة

تقول كريمة شهادتها: كثير من البنات تستكمل في مجال البحوث والدراسات العليا إذا لم تكن تزوجت بعد، فتقوم بتسجيل الماجستير وأحيانا تصل للدكتوراة حتى تتزوج وبعدها تتفرغ للزواج وهناك حالات كثيرة من زميلاتنا، وهناك القليلات اللاتي يواجهن صعوبات ولكنهن يستكملن رغم ذلك.

ورشا تستكمل: زميلة لنا تركت العمل بعدما أشار لها خطيبها بأنها أصبحت سمراء نتيجة عملها في المزرعة إذ إنها تذهب للمزرعة وتعمل في الشمس معظم النهار وفضلت ترك العمل بعد ذلك وتركته.

وأنا شخصيًا أذهب إلى المزرعة يوميا في الطريق الصحراوي رغم وجود صعوبات في عدم وجود خدمة مميزة للبنات هناك من حيث السكن.

د. سيدة: بالنسبة للمنج هناك صعوبة في أن أقبّلها بسبب الظروف الاجتماعية حيث إن لدى طفلين واعترض زوجي لأننى سأتركهما لمدة 6 شهور وأنا لم أستطع قبول فكرة الابتعاد عن طفلي هذه المدة رغم أن هذه المنحة كانت ستضيف لي في مجال عملي كثيرًا ولكن لم تتوافر الظروف التي تجعلني مطمئنة على أولادي، ورغم أن زوجي دكتور بالمركز القومي للبحوث فإنه عندما يتعلق الأمر بالبيت فهو يتصرف بشكل مجرد كرجل، وهذا يجبرني للحديث عن ثقافة الرجل الشرقي التي يتساوى فيها أستاذ العلم مع أي رجل آخر فهو يرفض دوري كباحثة مثله في المجال الأول، وفي رأيه دوري الأساسي هو كوني زوجة وأمًا وبعدها تأتي أي اعتبارات أو أدوار أخرى والأولوية طبقًا للدور الزوجي والأمومي.

ورغم أنه كان يعيش بمفرده ويعتمد على نفسه قبل الزواج فإنه بمجرد زواجنا أصبح كل شيء حتى تنظيم مأكله أقوم أنا به وهو يعتبر أن هذه أول الحقوق الممنوحة له.

ورغم أن البيت يدار بمساهمتي المادية معه وأنا مثله لدى أبحاثي وأحتاج إلى وقت للراحة مثله وهذا يعتبر من المعوقات والضغط كثيرًا في هذا المجال، فهناك تجارب تحتاج إلى قراءة يومية وتدوين دوري ولا بد لي من التواجد بالمعمل حتى أستطيع إتمام تجاربي، لكن في الواقع ممكن أن أتعطل بسبب انه على الذهاب للمدرسة كي أأخذ أولادي أو للبيت حتى أنجز مهام البيت، والرجل رجل سواء كان رجل علم أم لا والذي يحكمه هو تربيته ونشأته التي يساهم المجتمع في تشكيلها.

تقول كريمة: ما يشجع البنت كي تستكمل في مجال العلوم هو وجود أشخاص يحفزونها ويدعمونها مثل أساتذتها وعندما يحكم على البنت أنها لن تستطيع إجراء بعض البحوث فهذا يصيبها باليأس منذ البداية، وهذا بالفعل يجعلنا طول الوقت نعمل تحت ضغط حتى نثبت العكس بل نتفوق، والبنت لديها الصبر في مجال البحث العلمي أكثر من الرجل لأن لديها القدرة على أن تقوم بالعمل بسرعة ولديها الصبر عند إجراء الأبحاث خاصة التي تتطلب وقتًا طويلًا عكس الرجل الذي يمل بسرعة وهذا يعطينا ميزة أكبر من الرجل. فالبنات تحقق نتائج أفضل في التجارب المعملية والبيولوجية لدرجة أن أساتذتنا ممكن يكلفوننا بعمل هم شخصيًا قد لا يستطيعون القيام به لكن لا بد من إثبات ونفى تهمة أنني بنت وغير قادرة.

وتبادر «رشا» بالإضافة: ولا يتوقف الأمر عند إتمام العمل بل لابد من الاستمرار في المستوى نفسه من الأداء بأخذ مهمة أكثر صعوبة، حيث إن هذا الاتهام في العلوم أكثر من المجالات الأخرى لأنه يتخيل أن العلم حكر على الرجل فقط، وما يحدث أننا نخرج من نقطة إثبات الذات، إلى أن أحب ما أقوم بعمله ولولا المعوقات لاختلف الوضع. بالنسبة للمرأة من الجيل السابق لنا فهي أفضل من حيث كم الضغوط التي نعاني منها سواء ضغوطًا مادية أو نفسية.

لكن هناك نقطة: ممكن الآن الرجل يقبل بعض الأشياء لأنني أساهم معه في دخل البيت أو لا، يستطيع تهديدها طوال الوقت بأنه سيطلقها وهذا كله فقط لأنني أساهم معه ماديًا في البيت.

وأول عميدة لكلية الزراعة- عندما تولت إدارة الكلية امرأة - الوضع اختلف كثيرًا في الكلية حيث استطاعت وضع قواعد عمل في الكلية لم يضعها أحد من قبلها، وما زلنا نطبقها حتى الآن وذلك بسبب جرأتها في مواجهة المشكلات وهي كعميدة أحسنا معها بالفرق وممكن نختلف مع القرارات التي تصدرها، لكن كإدارية استطاعت أن تكون الأكفأ، وذلك رجع لتعليمها بالخارج وشخصيتها القوية وكفاءتها، كما أنها كانت تعرف جيدًا ما تقوم به وتثق فيها تفعله، والمرأة لابد أن تكون قوية بشخصيتها حتى تكون رادعًا لأي تصرف يخرج عن القواعد الموضوعية، فالمجتمع لا يهاب المرأة الطيبة ولا يثق في قدرتها أعلى الإدارة وخاصة عند تطبيق العقاب لكن المجتمع يخاف من الرجل بطبيعته ولمجرد أنه رجل فقط.

اختلفت الأجيال وتشابهت الهموم، النساء ترغبن في الإبداع ولديهن القدرة على النبوغ وتلك كانت نماذج من نساء عملن بمجال العلوم ونغن، ومنهن الآن من تحاول المضي قدمًا رغم الصعاب. قالت كل منهن شهادتها ورصدن العقبات ومعالجة الصعوبات على مستويات مختلفة، بدءًا من الاستراتيجيات على مستوى صانعي القرار، انتهاء بقرارات إدارية بسيطة لإنشاء دور حضانة بالجامعات.

المشاركات والمشاركون:

- داليا عبد الحميد: صيدلانية وباحثة في مجال حقوق الإنسان.
- دعاء عبده: قاصة ومترجمة.
- سامح سمير: مترجم حر.
- شهرت العالم: مترجمة.
- فاطمة الزهراء: معيدة بقسم اللغة الإنجليزية - كلية الآداب- جامعة القاهرة.
- منى علي الدين: ناشطة في مجال حقوق المرأة.
- نولة درويش: عضوة مؤسسة بمؤسسة المرأة الجديدة.
- نيفين عبيد: مديرة الموقع الإلكتروني لمؤسسة المرأة الجديدة.
- وسام كمال: مساعدة منسقة برنامج منتدى شبّات مؤسسة المرأة الجديدة.
- ياسمين محفوظ: معيدة بقسم اللغة الإنجليزية - كلية الآداب- جامعة القاهرة.

دعوة للكتابة

طبية- العدد الثالث عشر

النساء والقومية

تتناول طبية في هذا العدد أحد أهم مكونات الهوية بالنسبة للإنسان في بعض المجتمعات، فخطاب القومية في كثير من الأحيان يطفئ على كل الخطابات الأخرى، ويقوم بمفرده بتشكيل أنواع العلاقات المختلفة داخل المجتمعات، فيكون من شأنه ترتيب الأولويات وتوزيع الأدوار، بما فيها أدوار الجندر، بما يتضمنه هذا من منح ومنع للحقوق وترسيم للواجبات. ويهدف هذا العدد إلى زيادة الوعي بهذا الدور الخطير الذي تلعبه القومية، خاصة في عالمنا العربي، حيث التهديدات السياسية والعسكرية المستمرة، التي كثيرًا ما تجعل من الخطابات القومية خطابات رئيسية سائدة، لا تترك مجالًا كبيرًا لغيرها من الخطابات.

وتشمل محاور هذا العدد:

- الخطابات القومية الخاصة بالنساء.
- النساء والخطاب الكولونيالي.
- النساء والخطاب ما بعد الكولونيالي.
- استخدام الخطابات القومية في رسم أدوار النساء.
- استخدام الخطابات القومية في رسم أدوار الرجال.

وترحب هيئة تحرير طبية بالمشاركات الخاصة بموضوع العدد والتي قد لا تشملها المحاور المذكورة. ونرجو أن تقدم الإسهامات على أقراص مرنة في حدود 3000-5000 كلمة للدراسات، 2000-3000 كلمة لعروض الكتب، على أن يتم إرسال المواد في موعد أقصاه 30 سبتمبر 2009، وذلك بأي من الوسائل التالية:

عنوان بريدي: 14 شارع عبد المنعم سند، متفرع من ش الرشيد، المهندسين

بريد إلكتروني: nwrc@nwrcegypt.org

دعوة للكتابة

طبعة- العدد الرابع عشر

النساء والعولمة

يهدف هذا العدد من طبعة إلى البحث في أحد أهم الخطابات في عالمنا اليوم وهو خطاب العولمة في تناوله لأمر الجندر والنساء. فقد ارتأت هيئة التحرير أن تكريس عدد كامل لهذا الموضوع أمر ضروري، حتى وإن كان قد تم تناول هذا الموضوع بصفة جزئية في مواد الأعداد السابقة.

ومن المحاور المقترحة لهذا العدد:

- المؤتمرات الدولية الخاصة بالنساء.

- العولمة وحقوق الإنسان الخاصة بالنساء.

- المنظمات النسائية في ظل العولمة.

- عمالة النساء في ظل العولمة.

- العولمة والعنف ضد النساء.

وترحب هيئة تحرير طبعة بالمشاركات الخاصة بموضوع العدد والتي قد لا تشملها المحاور المذكورة. ونرجو أن تقدم الإسهامات على أقراص مرنة في حدود 3000-5000 كلمة للدراسات، 2000-3000 كلمة لعروض الكتب، على أن يتم إرسال المواد في موعد أقصاه 30 أبريل 2010، وذلك بأى من الوسائل التالية:

عنوان بريدي: 14 شارع عبد المنعم سند، متفرع من ش الرشيد، المهندسين

بريد إلكتروني: nwrc@nwrcgypt.org